الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران – السانيا –

كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الثقافة السياسية ومسألة العنف السياسي في الجزائر

دراسة مقارنة بين التيارين الديمقراطي و الإسلامي

1989 – 1999

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص النظم السياسة المقارنة

من إعداد الطالب : **تحت إشراف الأستاذ :**

شـوقي خـــروبي **د.عمــار بن سلطـان**

أعضاء اللجنة المناقشة

الدكتور:عدة جلول محمد	**رئيسا**
الدكتور: بن سلطان عمار	**مقـــررا**
الدكتور:العربي شحط عبد القادر	**عضوا**
الدكتور:بوزيد بومدين	**عضوا**

السنة الجامعية 2008 – 2009 م

الإهداء

إلى روح والدي وعمي ..... رحمهما الله

إلى أمي والإخوة الذين لمست فيهم التشجيع والتقدير.

إلى زوجتي العزيزة..... عرفانا وتقديرا.

إلى ولدي العزيز العربي بن علي.....الأمل والمستقبل

إلى كل زملائي الذين شغلتني عنهم الرسالة.

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر و الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور عمار بن سلطان بقبول الإشراف على رسالتي هذه، ولما قدمه لي من دعم علمي و معنوي، ولما تحلى به من صفات علمية وإنسانية في تعامله معي طيلة كتابة الرسالة.

كما أتقدم بالشكر و التقدير لكافة أساتذتي من قسم العلوم السياسية وأخص بالذكر الأستاذ عبد المجيد بن نعمية لما أبداه من تفهم وتسهيله الأمور لي كي أوفق بين البحث والعمل.

كما أشكر جميع زملائي الأساتذة الذين أبدوا قدرا من المساعدة لإنجاز هذا البحث كل بحسب استطاعته.

ولا يفوتني أن أشكر الأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة الرسالة والحكم عليها.

أسأل الله التوفيق والرضا

فاتحة البحث

إلى كل من يحب الحقيقة ويهفوا بنورها.

ويؤمن بأن الصدق في القول والعدل في الحكم هو طريق وصولها.

فهرس البحث

المقدمة

الفصل الأول : الثقافة والتنشئة السياسية في الجزائر ----------11

المبحث الأول: الثقافة السياسية للحركة الوطنية---------- 14

المطلب الأول: الثقافة السياسية للتيار الاندماجي ---------- .17

المطلب الثاني: الثقافة السياسية للتيار الديني ---------- 24

المطلب الثالث: الثقافة السياسية للتيار الشيوعي---------- 32

المطلب الرابع: الثقافة السياسية للتيار الاستقلالي---------- 34

المبحث الثاني: الثقافة والتنشئة السياسية بعد الاستقلال ---------- 49

المطلب الأول : الثقافة والتنشئة السياسية في ظل الحزب الواحد 1962-1988 ------ 49

المطلب الثاني: اتجاه أحمد بن بلة---------- 54

المطلب الثالث: الثقافة والتنشئة في ظل الرئيس هواري بومدين ---------- 60

المطلب الرابع: الثقافة والتنشئة في ظل الشاذلي بن جديد ---------- 63

الفصل الثاني: التعريف بالتيارين الديمقراطي والإسلامي----------74

المبحث الأول: التعريف بالتيار الديمقراطي ---------- 77

المطلب الأول: التعريف بالتيار الديمقراطي ---------- 78

المطلب الثاني: الثقافة السياسية للتيار الديمقراطي ---------- 89

1 - حزب جبهة التحرير الوطني---------- 89

2 - جبهة القوى الاشتراكية FFS ---------- 98

3 - التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD ----------104

المبحث الثاني: التعريف بالتيار الإسلامي ----------110

المطلب الأول: التعريف بالتيار الإسلامي ----------111

المطلب الثاني: الثقافة السياسية للتيار الإسلامي ----------119

1 - الجبهة الإسلامية للإنقاذ ----------121

2 - حركة المجتمع الإسلامي حمـاس----------128

3 - حركة النهضة الإسلامية ----------133

الفصل الثـالث: العنف في الخطاب والممارسة السياسية 1989-1999 -------- 143

المبحث الأول:موقف التيار الديمقراطي من الإسلاميين ----------144

المطلب الأول: العنف في الخطاب السياسي الديمقراطي----------145

المطلب الثاني:موقف التيار الديمقراطي من الإسلاميين----------154

1- الموقف من الانتخابات التشريعية 1991----------154

2- الموقف من سياسة الوئام المدني ----------162

المبحث الثاني: موقف التيار الإسلامي من الديمقراطيين----------170

المطلب الأول: العنف في الخطاب السياسي الإسلامي 1989-1999----------174

المطلب الثـاني: موقف التيار الإسلامي من الديمقراطيين ----------196

الخاتمة

المقدمة:

تمثل الثقافة السياسية إحدى أهم دعائم الاستقرار السياسي في الدولة إذ تترك أثرا واضحا على مستوى الفعل و الممارسة، فالتجانس الثقافي و التوافق بين ثقافة النخب و ثقافة الجماهير يساعدان على الاستقرار أما التجزئة الثقافية و الاختلاف بين ثقافة النخب و ثقافة الجماهير فإنه يشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي و لشرعيته و ديمومته، و عليه فقد تكون الثقافة السياسية إما دافعا للتنمية و الاستقرار أو عاملا من عوامل التجزئة و الفرقة و عائقا لها، و هذا بالنظر إلى طبيعة الثقافة العامة السائدة في المجتمع، بعبارة أخرى فإن النسق الثقافي العام إما أن يساعد على التنمية و الاستقرار للمجتمع و الدولة و إما أن يكرس الانقسام و الصراع السياسي، و بهذه الصورة فإن العلاقة جدلية بين الاستقرار، الاستمرارية، و الثقافة السياسية التي تعد مجموع التصورات و السلوكيات و الاتجاهات المساهمة في تقديم نموذج معين لمفهوم المجتمع و الدولة و الشرعية.

يجمع علماء السياسة على أن الثقافة السياسية هي أولا و قبل كل شيء مجموعة من القيم و الاتجاهات المتعلقة بأنماط الثقافة و التنشئة السياسية التي تعكس خصوصية كل مجتمع عبر ميراثه التاريخي و الحضاري و واقعه الجغرافي و التركيب الاجتماعي و طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي، كما أنها تشمل مجموع السلوكات و الممارسات السياسية التي يفهم منها محتوى توجهات السياسية بجميع مستوياتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المحددة لمفهوم الدولة و لنموذج الشرعية.

ظلت التنشئة السياسية تمثل عملية ثنائية التأثير، فعن طريقها يتم تلقين الأفراد القيم و المعايير و الأهداف السياسية و بصفة خاصة إيديولوجية المجتمع و عن طريقها يمكن نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل أو العمل على خلق ثقافة

سياسية جديدة من خلال التجنيد السياسي و اختيار و انتقاء الصفوة السياسية لتحقيق التكامل و الوحدة من خلال التجانس و الانسجام السياسي و الاجتماعي الذي يساهم في بناء الأمة.

فالتنشئة السياسية هي عملية توصيل الثقافة السياسية و بالتالي تكون نتيجتها الطبيعية وجود مجموعة من الاتجاهات و المدارك و معايير للقيم و الأحاسيس تجاه النظام السياسي و أدواره المختلفة وشاغلي هذه الأدوار كما أنها تتضمن الإلمام بالقيم المؤثرة و المشاعر تجاه مدخلات المطالب إلى النظام و مخرجاته السلطوية.

إن الثقافة السياسية كونها تمثل مجموعة الاتجاهات و المعتقدات و المشاعر التي تعطي نظاما و معنى للعملية السياسية، تقدم القواعد المستمرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي و التي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه، أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم و معتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما و محكومين.

إن مجموع القيم و الاتجاهات و السلوكيات و المعارف السياسية لإفراد المجتمع هي في الأخير محصلة جزء من الثقافة العامة للمجتمع و هي بذلك تلقى اهتماما خاصا من قبل النخبة الحاكمة و حجم الاهتمام الذي توليه و تخصصه الدولة لإحداث تغيير في ثقافة المجتمع و مدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

إن الحديث عن الاستقرار و الشرعية لأي نظام سياسي إنما يتحقق بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة، و وجود قناعات بأهميتها و تعبيرها عن أهدافهم و قيمهم، أما إذا حدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية فهنا تحدث الانقسامات و تبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام و بقائه و استقراره و إذا سلمنا أنه لا يوجد أثر محسوس للاختلاف بين عناصر المجتمع في الديمقراطيات الغربية إذ أن هناك اتفاقا عاما على الصيغ المناسبة لتشكل النظام

السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، فإن المسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم و طبيعة النظام الاقتصادي و حدود العلاقة بين الدين و الدولة في أغلب الدول النامية لم تحسم بعد و لا تزال مثار خلاف و صراع.

إن الحديث عن ظاهرة الصراع التي لازمت الحركة الوطنية وامتدت لتلقي بضلالها على الدولة المستقلة تحولت إلى إطار صارت القوة فيه وسيلة وحيدة لتحديد العلاقات بين أطرافه، إن هذه الصراعات الداخلية التي امتدت طوال أربعين سنة أدت إلى إنفجار الوضع السياسي في البلاد وما رافقه من عنف وعنف مضاد وهنا لا بد من الوقوف لدى تحليل ظاهرة العنف ليس فقط عند ما هو متداول بشأن الإستخدام أو التهديد باستخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات من أجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعيا، وإنما المقصود بالعنف هنا تلك المجموعة من الإختلالات والتناقضات الكاملة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع والتي تتخذ عدة أشكال كغياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة وغياب العدالة الاجتماعية، وحرمان قوة معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية، ولعدم إشباع الحاجات الأساسية (كالتعليم، الصحة، المأكل) لقطاعات عريضة من المواطنين والتبعية على المستوى الخارجي، وبتحول أهدافه ودوافعه يصبح العنف السياسي الإستخدام أو التهديد بإستخدام القوة المادية لتحقيق أهداف سياسية.

أمام هذه المبادئ العامة و من خلال هذه التعريفات الأولية هل يمكن الحديث عن ثقافة سياسية تشاركية في الجزائر؟

للإجابة عن هذه الإشكالية الأولية لا بدا من تحديد طبيعة الثقافة السياسية السائدة و الثقافة العامة للمجتمع و إبراز مضامينها من خلال حدود الدراسة المنهجية و التحليلية هذا إذ سلمنا بصعوبة إبراز سماتها الخاصة ما لم يتم إدراج

عناصرها الرئيسية ضمن النسق العام و إخضاعها للدراسة في إطار سوسيولوجي الذي يربط الكل بالجزء للوصول إلى خصوصيات التجربة و بالتالي استخلاص النتائج الجزئية و الكلية، فالثقافة السياسية التي هي جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنها ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة لأشمل وجب تفسيرها عند دراستها من خلال المنظور لأشمل للثقافة في المجتمع ساهمت جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تشكيل قيم الثقافة السياسية الذي انعكس على التطور و التجربة السياسية الجزائرية نتيجة خبرات التنشئة الاجتماعية و السياسية و القيم السائدة و الاختيارات الإيديولوجية المتبعة لذلك ظلت الخبرة التاريخية للواقع الثقافي و الاجتماعي و السياسي للمجتمع الجزائري غداة التحول الديمقراطي تستمد جذورها من أرضية الحركة الوطنية و النخب الحاكمة بعد الاستقلال و في ظل تجربة الحزب الواحد.

ساهمت هذه التراكمات في التأثير و تجديد الاتجاهات السياسية العامة للمجتمع الجزائري و أنتجت ثقافة سياسية خاصة أثرت هي الأخرى على الواقع السياسي و الثقافي أتناء التحول السياسي و الديمقراطي و ظلت تلك العناصر تمثل امتداد تاريخي و طبيعي تستمد مرجعيته من الظاهرة الاستعمار و تجربة الحركة الوطنية و من المسجد، المدرسة، الأسرة ،الحزب الواحد و وسائل الإعلام.

أدى التحول السياسي الذي عاشته الجزائر في بداية التسعينات إلى مضاعفات و مخلفات سياسية و اقتصادية و اجتماعية استرعت اهتمام و انتباه الكثير من الباحثين و الدارسين، فالتجربة الجزائرية تعكس بوضوح الجدلية العالمية و الخصوصية التي يثيرها مفهوم الديمقراطية و ما تفرضه من تعددية حزبية كأحد أبعادها و ما تعكسه طبيعة المكونات الثقافية للمجتمع الجزائري وثقل الميراث الاستعماري الذي أفرز أزمة هوية وطنية ساهمت في تأجج الصراع و تناقض لدى النخب السياسية التي فشلت في تحديد تصور عقائدي – إيديولوجي لعملتي التغيير و التطور منذ البداية.

إن فشل الانتقال التدريجي و التطبيق الملائم لتجربة التحول السياسي في ظل ثقافة المجتمع السائدة و خصوصية الثقافة السياسية الراسخة في الدهنيات ضاعف من أسباب التعارض و التصادم حول ممارسة السلطة في إطار تعددي وأكدت على استحالة ترسيخ فكرة الحوار المتبادل بين النخب السياسية الحزبية التي ظل كل طرف يدعي أحقيته في تمثيل المجتمع غداة تجربة التحول الديمقراطي.

ظلت مسألة الشرعية السياسية التي افتقرت إليها كل النخب السياسية المتعاقبة على الحكم نتيجة هيمنة ثقافة سياسية متعارضة و متسلطة تزداد ضخامة نظرا لتعدد الانقسامات السياسية و حجم الاضطرابات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية المتأتية من جذور تجربتي الحركة الوطنية و الحزب الواحد.

كشفت تجربة التحول الديمقراطي مرة أخرى عن اختلالات هيكلية مست التوازنات الثقافية و السياسية بين الدولة و المجتمع المدني و ساهمت في تفاقم الولاءات الحزبية و الجهوية و عبرت عن تجربة لها امتداد تاريخي في إطار الحركة الوطنية و من ثم برزت الصراعات السياسية بقوة مما أفقد النظام السياسي استقراره السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و أعيد طرح إشكالية الشرعية و بدأ الحديث عن الشفافية و المشاركة السياسية للأحزاب و التيارات ضمن برامج اجتماعية و سياسية يغلب عليها الطابع الصراعي على السلطة.

فهل بإمكان هذه التيارات السياسية و هي تخوض تجربة ديمقراطية تعددية أن تعيد بناء ثقافة سياسية تشاركية تسهم في بناء مشروع مجتمع تطوري لمجموع المراجع الثقافية؟ و هل بإمكانها تطوير خطابها و تكييف مبادئها مع القيم الديمقراطية؟

1 .أهمية البحث و أهدافه:

تتجلى أهمية البحث من خلال رسم الأهداف التالية:

- إمكانية الوقوف على مكونات و عناصر الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري ماضيا و حاضرا وما تتركه من أثر على مستوى الخطاب و الممارسة السياسية.

- الوقوف على العلاقة الجدلية القائمة بين الثقافة السياسية و العنف السياسي في الجزائر أثناء عملية التحول السياسي (الديمقراطي)

-إمكانية التحقق من طبيعة التحول الديمقراطي لدى التيارات السياسية من خلال تحليل طبيعة الخطاب و الثقافة السياسية للقوى السياسية

-الوقوف على أهم خصائص و سمات الخطاب السياسي الحزبي أثناء التحول السياسي و إقرار بدستور 1989 في إطار الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري.

-الوقوف على الممارسات السياسية لبعض القوى و تفضيلاتها بناءا على منظور الثقافة السياسية السائدة في المجتمع في إطار التجربة التعددية

2.الإشكالية و فرضية الدراسة:

تتمحور إشكالية البحث أساسا حول علاقة الثقافة السياسية بمسألة العنف السياسي في الجزائر، بمعنى إلى أي مدى يمكن للثقافة السياسة أن تكون مصدرا للعنف السياسي؟ و للإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا على فرضيتن أساسيتين.

الفرضية الأولى:

تعتبـر أن الثقافـة السياسـية هـي وسـيلة أو مصـدر للتربيـة و التنشـئة علـى القـيم الوطنية عندما:

1-ترتبط بالتوجيه المركزي للدولة

2-عنـدما يكـون للدولـة مشـروع وطنـي تربـوي تعمـل مـن خلالـه علـى ترسـيخ قـيم معينة.

الفرضية الثانية:

إن الثقافـة السياسـية يمكـن أن تكـون مصـدرا للعنـف السياسـي و تكـون سـببا فـي نشوء أزمة وطنية في الحالات التالية

1) عنـدما تتعـدد مصـادر التنشـئة و يغيـب دور الدولـة و مؤسسـاتها فـي التربية و التنشئة
2) عندما تحل الجماعات السياسية و الحزبية محل الدولة

3.المنهج:

إن طبيعـة هـذا البحـث الـذي سـنتناول فيـه مكونـات و مصـادر الثقافـة السياسـية الجزائريـة التـي يتجاذبهـا طـرفين أساسـيين أحـدهما إسـلامي و الآخـر علمـاني منـد الإقـرار بدسـتور 1989 و مـا آلـت إليـه العلاقـة بينهمـا مـن صـراع و عـداء انعكـس بصـورة جليـة علـى المجتمـع و الدولـة مـن خـلال صـور العنـف السياسـي و العنـف المضـاد المـدمر الـذي تعـاني منـه الجزائـر إلـى اليـوم، يلتـزم باعتمـاد أكثـر مـن مـنهج واحد:

أ-المنهج التاريخي:

كـان مـن الطبيعـي فـي مثـل هـذه البحـوث اللجـوء إلـى الاسـتعانة و اسـتخدام هـذا المـنهج الـذي لا يتنـافى مـع مسـتويات الدراسـة و البحـث الـذي يتطلـب التعامـل مـع الموضـوع بجميـع أجـزاءه ضـمن الزاويـة الكليـة و السوسـيولوجية لتفسـير الأحـداث و مـن ثـم تعميمهـا بـدلا مـن الاقتصـار علـى سـرد المعلومـات و تكديسـها بغـرض ربـط الحاضر بالماضي لوضع مبادئ و قوانين عامة.

ب-منهج تحليل المضمون :

إن تقنيـة تحليـل المضـمون فـي مثـل هـذه البحـوث تجعلنـا نتوقـف عنـد بعـض الخطابـات و النصـوص السياسـية لـدى مختلـف الأطـراف التـي تعكـس مضـمون و طبيعـة الثقافـة السياسـية و أهـم خصائصـها و سـماتها الأساسـية و علاقاتهـا بالديمقراطية و العنف السياسي

ج-المنهج المقارن:

يقتضـي موضـوع بحثنـا هـذا اسـتخدام المـنهج المقـارن، إذ يعـد أكثـر مـن ضـرورة فـي مثـل هـذه الدراسـات للوقـوف علـى عناصـر التشـابه و الاخـتلاف لتفسـير الظواهر و بالتالي تعميمها.

د-المنهج الوصفي:

إن هـذا المـنهج نسـتهدف مـن خلالـه إعطـاء صـورة كليـة عـن الظـاهرة موضـوع البحـث و الدراسـة ممـا يسـمح لنـا بـالتعرف علـى كينونتهـا و خصـائص الثقافـة السياسـية الحزبية و الأسباب المؤدية إلى العنف السياسي في الجزائر.

خطة البحث:

استدعت الدراسة وضع رؤية شاملة للموضوع بجميع أبعاده السوسيولوجية كون الثقافة العامة و الأنماط الاقتصادية و التنشئة الاجتماعية و السياسية تدخل في تشكيل الثقافة السياسية التي تمثل حينها مجموع التصورات و الاتجاهات و القيم التي تمثل المحصلة الثقافية بجميع جوانبها الاقتصادية و الثقافية و السياسية ولقد انصب الاهتمام هنا على مفهوم المشاركة السياسة كمفهوم أساسي ضمن أبعاد الثقافة السياسية مما يؤكد التلازم اللصيق بين المشاركة و الثقافة السياسية و الاستقرار. إذ أن وجود ثقافة سياسية تشاركية هو أكبر دليل على فاعلية الممارسة السياسية و الانفتاح و التداول السلمي على السلطة، في هذا الإطار تتحدد العلاقة بين مفهومين ضمن سياق الحديث عن منظور الثقافة في المجتمع الجزائري حيث تبرز التيارات السياسية كوحدات تمثل أهمية خاصة تعكس مجموع المعارف و التطورات ذات الطابع السياسي المتصلة بالمشاركة و الحريات السياسية و مسألة التداول السلمي على السلطة.

تحضى التجربة التعددية في الجزائر باهتمام خاص إذ ما قورنت بغيرها ضمن نسق المجتمع السياسي و المدني، فالتيارات السياسية الممثلة للمجتمع و لمجموع علاقات اجتماعية تحاول الحد من سلطة الدولة و قوتها، فالموضوع يحاول أن يسلط الضوء و يركز على الخصوصية الثقافية و تأثيراتها على جملة التوجهات السياسية داخل العملية السياسية أثناء تجربة التحول السياسي، أما فيما يتعلق بتقسيم عناصر البحث، فإننا اعتمدنا تجزئته إلى ثلاثة فصول.

يعالج الفصل الأول مسألة تشكيل الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري و ذلك بالعودة للأصول التاريخية المساهمة في تبلور بنية هذه الثقافة بهدف إبراز أهم مكوناتها، خصائصها و عناصرها، و الجزائر تعكس نمطا ثقافيا معينا دو ثقافة سياسية معينة ترجع أصولها إلى التنشئة الاجتماعية و السياسية التي تتولاها الأسرة المجتمع المسجد و الظاهرة الاستعمارية و تجربتي الحركة الوطنية و الحزب الواحد و التي أثرت بطريقة مباشرة على السلوك الاجتماعي و الممارسة

السياسية للنخب الحاكمة خاصة إذا ما اعتبرنا أن هذه المرحلة تعد أكثر من حاسمة في صيرورة تثبيت طبيعة الثقافة السياسية لذلك احتل ثلث مساحة البحث، و وظفناه كمؤطر تاريخي، حيث أدرجنا فيه أهم الأحداث التاريخية التي أدت طيلة أربعين سنة إلى ضعف و انعدام أي مجهود لبناء الدولة و المجتمع.

يتميز الفصل الثاني، بمحاولة معالجته للأثر الذي تركته المنظومة الثقافية على التحول السياسي مع بداية التعديلات الدستورية التي كرسها دستور23 فيفري 1989 و التي أدت إلى وضعية جديدة للمنافسة الحزبية التعددية بافتراضه أن عامل الصراعات الإيديولوجية أو الثقافية أو الإثنية أو الجهوية تعد عوامل مساهمة في تبلور خطاب عدائي أدى إلى حالة التفكك و الانقسام الذي تعيشه الجزائر اليوم.

أما الجزء الأخير فيعالج طبيعة الأزمة الراهنة على ضوء التجربة الديمقراطية التعددية نتيجة استمرارية سلوك و ثقافة النخبة السياسية على مستوى الخطاب و الممارسة و ذلك على ضوء علاقة التيارات السياسية بمسألة العنف السياسي مما يستدعي البحث في أسبابه مظاهره وآلياته و سيناريوهات المستقبل.

الفصل الأول

الثقافة والتنشئة السياسية في الجزائر

الفصل الأول: الثقافة والتنشئة السياسية في الجزائر

ساهمت أنماط التنشئة الاجتماعية في بلورة الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري و إرساءها من خلال الهيئات الاجتماعية و السياسية التي ظلت تشرف على نقل القيم و الاتجاهات عبر الوسط الاجتماعي العام الذي يحوي الثقافة العامة لمجموع الفئات الاجتماعية المتعددة و المختلفة من حيت القيم و العادات و التقاليد و المعايير اللغوية الفكرية و التوجهات السياسية المختلفة: الثقافة الأمازيغية والثقافة العربية الإسلامية و الثقافة الأجنبية .

ساهم المناخ الفكري السياسي و أيضا العوامل الإيديولوجية للنخب الاجتماعية و السياسية في بلورة الوعي الوطني السياسي قبل و أثناء اعتمادها أسلوب الممارسة السياسية في مواجهة السياسة الفرنسية و أدت إلى تشكيل ثقافة سياسية خاصة بالنخب السياسية حينها تعارضت نتيجة التمايز الاجتماعي و التباين الطبقي للشرائح الاجتماعية وأدت إلى خلق صراع و تنافس سياسي ساهم في بروز ثقافة سياسية غير ديمقراطية أثرت في التوجهات السياسية للحركات و القوى الاجتماعية المضادة

قبل الحديث عن أهم التيارات السياسية التي نشأت و بلورت ثقافة سياسية جديدة أتناء الحقبة الاستعمارية ارتأينا أنه من واجبنا تعريف التيار الذي عادة ما يتداخل هدا المفهوم مع بعض المفاهيم الأخرى و خاصة الحزب و وظيفة كل واحد منهما، فالتيار عادة ما يستخدم للتعبير عن تعدد الآراء أو المواقف اتجاه قضية أو هيئة معينة بهدف التأثير و التغيير الاجتماعي، كما يشير إلى التعبير عن حركة فكرية معينة تدعو لقضية معينة أو عدة قضايا مترابطة تنتشر بسهولة و عفوية بين الناس الدين يجدون في هذا التيار تجسيدا لمعتقداتهم و نظرتهم للوضع الاجتماعي القائم و ذلك المنشود، و هو بذلك جهد متصل لجماعة كبيرة من الناس

نسبيا يستهدف أحدات التغيير الاجتماعي و السياسي بأسلوب عنيف أو سلمي ويتسم بخليط من التنظيم و العفوية أو التلقائية و بالتطور و النمو و يمثل حركة فكرية و سياسية و هو بذلك يختلف عن الحزب من حيث الوظيفة و التنظيم و حتى أدوات الممارسة، فالتيار له أهداف أوسع و أعمق من الحزب السياسي الذي يهدف إلى تأمين مصالح أعضاءه و تنفيذ سياسته دون التعرض إلى تغيير القيم السائدة و بذلك فإن الحزب يقتصر نشاطه داخل نطاق المؤسسات الشرعية على عكس التيار الذي نجده في موقف صدام مع كل المؤسسات و القيم و يسعى إلى تغييرها لإحداث التغيير الاجتماعي لذا فإن التيار لا يستند لأي شرعية قانونية و لا إلى عرف مجتمعي و حين يصل لدرجة من النضج و التكامل فإنه يتحول من تيار إلى مجموعة سياسية أو مجموعة ضغط تضعف النظام أو العكس.

كثيرا ما تلجأ التيارات إلى النشاط الحركي لتتحرر من القيود و الانضباطية التي من المفروض توافرها في الحزب السياسي فهي بذلك تساهم في تكوين الإرادة العامة و عمليات التنشئة السياسية و تجنيد النخب، لذا فإن تأثير التيار يفوق في هذه النقاط قوة الحزب.

المبحث الأول: الثقافة السياسية للحركة الوطنية

إن الدفاع عن الهوية الجزائرية والمقومات الإسلامية لدى الحركة الوطنية لم تبرز علنية إلا في إطار تطور مفهوم الصراع السياسي مع نهاية القرن الماضي، و هذا عكس ما كانت تدعيه المدرسة الوظيفية الأمريكية التي تعتقد بأن الحركات الوطنية في العالم الثالث ناتجة عن انتشار الثقافة السياسية الغربية على المستوى العالمي[1] لكن في الواقع أن المقاومة السياسية في الجزائر ليست وليدة هذا القرن بل تعود إلي السنوات الأول للغزو الأجنبي الفرنسي للجزائر، فالوعي الجماهيري دفع المجتمع الجزائري في البحث والتفكير في مكوناته الشخصية والثقافية للدفاع عن ذاتيته وشخصيته في إطار الأحزاب القومية للحد من كل الأشكال تحطيم المظاهر المادية للدولة الجزائرية التي لجأ إليها المستعمر إذ يرى محفوظ قداش أن نضال الشعب الجزائري ظل متواصلا بقوله : إن هذا الطموح إلي الأمة وإلي الجماعة الوطنية العربية استمر ولم ينقطع أبدا. وكان الحلم الذي كرسته عدة أجيال حتى بعد الهزائم العسكرية وفشل الكثير من التوارث التي يزخر بها تاريخ المقاومة خلال القرن التاسع عشر، ولم يجد هذا الطموح صياغته السياسية في مرحلة متأخرة[2]. إن المقاومة العسكرية السياسية حتى وإن كانت هذه الأخيرة في إطار الشرعية الفرنسية وبأساليب أروبية ظلت تمثل طموح مجموعة التشكيلات الوطنية الرافضة للاحتلال الفرنسي وبدأت معالم الثقافة العامة تتضح من خلال طرق التنظيم وأساليب ونشاط الأحزاب السياسية من خلال وضع برامج سياسية وتحديد وسائل تنفيذها تكون تعبيرا عن الحقائق الاجتماعية التي تتناسب والمرحلة السائدة .

---

1 الأمين شريط ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962) (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1998)، ص03 لمزيد من التفاصيل أنضر:

- *Talia Dros (G.A) la Culture Arabo-islamique et la Naissance du Nationalisme Algérien (Algérie : ENAL.1985) P08.*

2 Kaddache Mahfoud, Histoire du Nationalisme Algérien, Question National et Politique Algérienne, 1919-1951 (Alger : SNED, 1981) Tome2. P882.

تظهر تصورات ومفاهيم إلي الوجود يتبناها العديد من المفكرين والمثقفين بالثقافتين الوطنية الإسلامية وأولئك والمتشبعين بالثقافة الغربية من خريجي المدرسة الفرنسية والتي أنتجت خطابين متناقضين ظل يعكس مقومات الأمة الجزائرية في إطار الظاهرة الاستعمارية.

فالأول ظل يعكس النخبة الإصلاحية الدينية التي طالبت المجتمع بالعودة إلي قيمه وأصالته للحد من تأثيرات الثقافة الفرنسية الغربية والبحث عن صيغ وأساليب لإصلاح المجتمع من الداخل.

بينما ظل الاتجاه الثاني يعكس تأثر النخبة بالمنظومة الفكرية الغربية المرتبطة بالظاهرة الاستعمارية لذا جاءت مطالبها انعكاسا للظروف السائدة إذ طالبت بإدخال إصلاحات اجتماعية لتحسين ظروف معيشة الأهالي تم المقاومة والمطالبة بالاستقلال والتحرر وبناء الدولة الوطنية في المرحلة اللاحقة .

برزت نخب سياسية جديدة تحاول إعادة بعث أساليب جديدة لتنظيم قواعد العمل السياسي من خلال تكوين أحزاب سياسية في إطار الشرعية الفرنسية وبأساليب النضال الأوروبية تجلت في نخب وتنظيمات فعلية وليس كزعامات فردية لكنها متناقضة ومتصارعة نتيجة الخلفية الفكرية الإيديولوجية للبرامج وأهدافها ومواقفها من القضايا الوطنية و في ظل تنامي الوعي لدى النخبة وممارساتها السياسية مما جعل الحركة الوطنية تسلك أساليب مختلفة ببرامج وأفكار متنوعة ومتعارضة للاستجابة لمطالب الأهالي والجماهير.

برز تيارين أساسيين : التيار الاستقلالي بمطالبه ومواقفه الراديكالية من المسائل الوطنية مع تفضيله لأسلوب المواجهة والتحدي واستبعاد الحوار السلمي مثله نجم شمال إفريقيا تم حزب الشعب الجزائري تم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

التيـــار الإصـــلاحي بمطالبـــه ومواقفـــه المحتشـــمة الهادئـــة الباحـــث عـــن التســـوية لإحداث تغيير تدريجي بالطرق السلمية، وضم تشكيلات واتجاهات مختلفة أهمها:

- الاتجاه الديني الذي مثلته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- الاتجاه اللائكي أو ما يسمي بالاندماجي مثله النواب.
- الاتجاه الماركسي الذي مثله الحزب الشيوعي الجزائري .

الواقـع أن هـذه الأفكـار والتصـورات أدت إلـي تحـديث الثقافـة السياسـية للنخـب عامـة لكـن السـؤال الـذي ظـل مطروحـا هـو كيـف تبنـت النخـب السياسـية المسـألة الوطنيـة ؟ أو بعبـارة أخـرى كيـف طـرح الانـدماجين والإسـلاميين والاسـتقلاليين مسـألة الاسـتقلال الـوطني ومشـروع المجتمـع السياسـي والإيـديولوجي ؟ هـذا مـا سـوف نراه من خلال إيديولوجية الحركة الوطنية.

المطلب الأول: الثقافة السياسية للتيار الاندماجي

ظل التيار الاندماجي يعكس الطبقة البرجوازية الصغيرة المحلية من المثقفين الذين تلقوا تكوينهم في المدارس الفرنسية ونموا في أحضان الحضارة الغربية الليبرالية ، فتأثروا بتصوراتها ومبادئها ووسائلها[1] إن هذا التيار الذي ضم نخبة من الأهالي الذين طالبوا بالمساواة مع الفرنسيين والاندماج التدريجي في الأمة الفرنسية ، أمنوا إيمانا عميقا بالديمقراطية الفرنسية ويعد هؤلاء نتاج جهاز التعليم الفرنسي والفكر اللائكي والجمهوري بمعناه الدستوري فكانوا معلمين وأطباء وصيادلة ومحامين وغيرهم من حملة الشهادات كما كانوا يسمون.

طالب التيار الاندماجي بإدخال إصلاحات اجتماعية و اقتصادية وسياسية تسهل عملية إدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي مع الاحتفاظ بالتشريعات الإسلامية التي تنظم حياة الجزائريين . إن رفض السياسة الاستعمارية بالوسائل والطرق السلمية عبر عنه هذا التيار بالاستجابة لتطلعات الفئات الشعبية في إطار النظام الاستعماري وتحت سيادة الحكومة الفرنسية.

تعكس الثقافة السياسية للنخب البرجوازية المحلية ثقافة المدرسة الفرنسية "لجون فري" ولمبادئ قيم الثورة الفرنسية باعتبارها الناقل الرئيسي للإيديولوجية الليبرالية الغربية في الجزائر[2] . إن انتماء النخبة للحضارة العربية الإسلامية وخضوعها لتأثيرات الغربية أفقد النخبة روح المبادرة وتدبدب المطالب وتأرجح المواقف مما عرضها للضياع باتخاذها لمواقف وسط في القضايا العامة وعبر

1 أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945 ،ط3 (الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ،1986)ص41.

[2] - رابح لونيسي، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920-1954، رسالة دكتوراه(الجزائر: قسم التاريخ 2003-2004) ص 23.

سليمان الشيخ بقوله " أنهم كانوا يجولون في مسافة ضيقة – بين المطرقة والسندان – أي السلطة الفرنسية من جهة وواقع المجتمع الجزائري من جهة أخرى[1] .

إن خضوع هذه النخبة للتأثيرات الخارجية وإيمانهم وتبعيتهم للثقافية القيم الغربية جعلتهم محل ضياع وتأرجح بين الإسلام الذي يمثل الوطن الروحي وفرنسا التي تمثل الوطن الفكري ، لقد ظل هذا التيار يبحث عن بدائل ومعايير اجتماعية أخرى قابلة للاندماج وسط الثقافة الكولونيالية تهيؤه للحوار والمصالحة والمساواة مع الأوربيين[2]. **إن** هاته النخب التي آمنت بالجمهورية واللائكية كثيرا ما رفضت النظام الاستعماري وممارساته فهم يميزون بين فرنسا المجسدة لهذه القيم والمبادئ الديمقراطية في باريس وبين الإدارة الاستعمارية التي تناقض هذه المبادئ في الجزائر. ظلت مبادئ الثورة الفرنسية وكتابات عصر التنوير مصدر ثقافة النخب التي تخرجت من المدرسة الفرنسية رغم اختلاف وتنوع مواقفهم اتجاه الاستعمار ما بين الداعين للاندماج والفرنسة أو المطالبين بالمساواة أو الاستقلال.

يصف وليام ب كواندت هذه النخبة بما يلي : إن السياسيين الجزائريين الليبراليين الذين أسسوا أول مجموعة وطنية معتدلة دخلوا مهنة السياسة بصفة منظمة في الثلاثينات من هذا القرن ...، إن الوسائل التي تبنوها من أجل الوصول إلي أهدافهم هي الإقناع والعرائض المطلبية، بالإضافة إلي أنهم كانوا ملتزمين إلي

*1 Slimane Cheikh , L'Algérie en Armes ou les Temps des Certitudes, (Alger : O.P.U.1981)P.*40 .

2 La République Algérienne N° 65, 29 Juillet 1955.

حد بعيد بالعصرنة، أخذين على عاتقهم مسؤولية توجيه الجماهير المتخلفة نحو طريق أفضل في الحياة[1] .

لقد دافع فرحات عباس باعتزاز وفخر عن هذه المدرسة الفرنسية وأساتذتها الذين حسبهم كانوا شديدي الإيمان بالمبادئ الجمهورية والديمقراطية نافيا عنهم صفة العنصرية اتجاه المسلمين الجزائريين.

يقول كلود فاتان ما يلي : إن المفرنسين يمثلون لاشعوريا القيم الغربية ويقعون في فخ التقليد ، أما المعربون فيحلمون بشخصية جزائرية يغلب على ملامحها الإسلام[2].

إن الثقافة السياسية للنخب رفضت الاعتراف بوجود أمة جزائرية خلال الثلاثينات من هذا القرن وركزا هؤلاء على المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية مرحبين بالاندماج كحق لا عن طريق التجنيس ومثل هذا التيار د.بن جلول ، ابن الحاج ، فرحات عباس و الأمير خالد من قبل .

إن ثقافة النخب وإيمانها بالقيم ومبادئ الثورة الفرنسية دفع فرحات عباس إلي حد إنكار وجود وطن جزائري في مقال صحفي كتبه بعنوان " فرنسا هي أنا " قائلا :إن الوطنية عاطفة تدفع شعبا من الشعوب إلي العيش معا داخل حدود معينة وهي التي أدت إلي قيام سلسلة الأمم الحاضرة، ولو أني اكتشفت وجود أمة جزائرية لكنت وطنيا لن أموت دفاعا عن الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير

---

1 صالح الفيلالي ،" إيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية "، في سليمان الرياشي {وآخرون} الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999)، ص22.

2 Vatin JC, L'Algérie Politique Histoire et Société , (Edition à Colain ,1974) P230.

موجود، ولم أستطع أن أكتشفه وقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات وزرت المقابر فلم يحدثني أحد عن هذا الوطن[1]. إن الوطنيين يكرمون لأنهم يموتون من أجل فكرة وطنية ولكني غير مستعد أن أموت من أجل وطن جزائري لأن هذا الوطن لا وجود له فقد بحثت عنه في التاريخ فلم أجده... إن هذا التحرير ضرورة لأن فرنسا هي أنا[2] وإذ يقر فرحات عباس عن انطفاء الإمبراطوريتين العربية والإسلامية ويتساءل أن كان هناك أي جزائري يفكر جديا في بناء المستقبل من غبار الماضي ؟. ليس في وسع أي إنسان أن يقيم بناء على الرياح ، ولذا فقد استبعدنا نهائيا وإلي الأبد الأوهام والخيالات لنربط بصفة نهائية مستقبلنا ما حققته فرنسا في هذا البلد[3] إن تأكيد النواب للطابع الفرنسي للجزائر جعلهم بعدين كل البعد عن الفكرة الوطنية أو التفكير في استقلال الجزائر ووضعوا أنفسهم خارج الجماهير الجزائرية[4] .

تعكس الثقافة السياسية للنخبة عن تبنى الأسلوب السلمي لتحقيق مطالبها مع استبعاد فكرة العنف من خطابها السياسي التي لا ترى فيه أي فائدة رغم الوضع الغير مساواتي والغير العادل بين المعمرين والأهالي أو النخب على الأقل ، وظلت مواقف النخب تتأرجح بين الانتماء للحضارة الإسلامية وقيمها أو لفرنسا ومبادئ ثورتها مما عمق من درجة تمزق النخب وضياعها و انعدام المبادرة لاتخاذها مواقف وسطا في القضايا العامة لإرضاء كل الأطراف.

---

1 يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1945) (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1985)، ص105.

2 أبو القاسم سعد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص69 . لمزيد أنظر أيضا الأمين شريط مرجع سبق ذكره ص21.

3 المرجع نفسه ،المكان نفسه.

4 محفوظ قداش، جلالي صاري ، الجزائر في التاريخ ، المقاومة السياسية (1900-1954) ،(ترجمة عبد القادر حراث) الجزائر: المؤسسة ا الوطنية للكتاب.1987 ص22.

ظلت النخب السياسية تعبر عن قيم ومبادئ الثورة الفرنسية للمجموعات البرجوازية الصغيرة الطامحة لإحداث التغيير بثورة القانون في إطار الشرعية الفرنسية عن طريق الانتخابات "لتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق المساواة والاندماج التدريجي في المجتمع الفرنسي الذي رفض أي مشروع ومحاولة لاحتضان الكفاءة والنخبة الجزائرية. يعكس الخطاب السلمي للنخب نموذج المثقف المزدوج ونموذج المثقف التابع الذي تشكل نتيجة الظاهرة الاستعمارية وخضوعه لأماكن وثقة المستعمر.

ظلت النخبة الاندماجية وفية لمبادئ وقيم ثقافتها السياسية لخدمة مصالحها ومصالح الفئات البرجوازية التي أنتجتهم المدرسة الفرنسية لتحقيق مطالبها من جهة ومطالب فئات عريضة من الأهالي التي ظلت تربطهم بهم روابط متعددة ، إن الإشكالية التي واجهت الاندماجين تمثلت في كيفية التوفيق والاستجابة لمطالب النخبة الاندماجية والأهالي دون الاصطدام بالإدارة الفرنسية مع تفضيلها النهج السلمي المرحلي رافضة اللجوء إلي استعمال العنف ضد النسق الاستعماري عموما.

ظل برنامج النخبة الاندماجية يمثل تواصل برنامج حركة الشبان المثقف بمطالب الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والثقافية الذي يعكس الخطوط العريضة لبرنامج الأمير خالد إلي جانب تفضيلهم المطالبة بالإدماج وإلحاق الجزائر بفرنسا مباشرة.

رفضت فرنسا الاستجابة لمطالب النخبة وشغلتهم عن التفكير في أوضاع الجماهير التي لم ينتبهوا إلي أهميتها في العمل السياسي إلي غاية دخول النجم تم حزب الشعب الجزائري والمؤتمر الإسلامي وفشل مشروع بلوم فيوليت ، الذي ظل تطبيقه شغلهم الشاغل عندها أدرك فرحات عباس أهمية دور الجماهير

وسارع في التفكير بإنشاء حزب سياسي جماهيري لتغيير أسلوب العمل مع المحافظة على البرنامج والإيديولوجية والذي شكل نقطة تحول في تفكير فرحات عباس وقسم من النواب ودعوته لحصول الجزائر على دستور ديمقراطي إنساني قائلا : نحن نريد أن نربط الجزائر بالديمقراطية الفرنسية لكن عليها أن تحتفظ بمعالم شخصيتها الخاصة بلغتها وتقاليدها وعاداتها ..... إن التحاق بفرنسا لا يعني الامتزاج[1].

ظلت مطالب النخبة الاندماجية تبحث عن صيغة للضغط على القوى الاستعمارية لافتكاك الحد الأدنى من المطالب المرفوعة إلي السلطات التي أرسلت إلي المرشال بيتان في أفريل 1941 وإلي السلطات المعنية ، الفرنسية ، الأمريكية ، الإنكليزية ، في ديسمبر 1942 الحاكم العام في مارس 1943 والتي بها للمستعمر الفرنسي إمكانية تطور الجزائر ورقيها كمقاطعة فرنسية معتبرا أنه لم يعد أمام الإنسان الجزائري إلا أن يكون جزائريا متمتعا بالجنسية والمواطنة الجزائرية، دون التخلي عن الثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي لازالت عزيزة عليهم . يتضح من تلك المطالب التطور الفكري تبنته النخبة التي أصبحت تطالب بدولة جزائرية ذات دستور خاص بها مستلهمة نموذجها من الثقافة الفرنسية الغربية.

اعتبر فرحات عباس اندلاع الثورة التحريرية بالعمل الفوضوي و التصرف اليائس غير مضمون العواقب و راهن على تحقيق طموحات حزبه من خلال تطبيق القانون الجزائري الفرنسي لعام 1947 من طرف حكومة منداس فرانس.

---

1 الأمين شريط ، مرجع سبق ذكره ، ص22.

إن تزوير الانتخابات المقاطعات في آفريل 1955 و نجاح هجمات 20 أوت 1955 و لقاءات فرحات عباس بعبان رمضان و أوعمران عجلت بالإعلان الرسمي عن الالتحاق الجماعي لقادة و مناضلي الحزب بالثورة في سويسرا 30 جانفي 1956 و من الانضمام إلى حزب جبهة التحرير الوطني ابتدءا من أفريل 1956.

ظلت أفكار النخبة بعيدة عن تطلعات الجماهير فاقدة لأي تصور دستوري ولتنظيم السلطة في الجزائر لكن معتقدة أن الفكرة الليبرالية وتعلقهم بالدستورية والمبادئ الجمهورية الفرنسية، سيكون لها تأثير مهما في التطور الدستوري بالجزائر سواء قبل الثورة أو أثناءها أو بعدها.

إن خصوصية وتركيبة النخب الاندماجية المتشبعة بالثقافة السياسية الغربية ظلت رافدا مؤثرا على سلوك النخبة السياسية والاجتماعية التي انبثقت عن تشكيل الدولة الوطنية بعد الاستقلال في محاولة فرض أفكارها وإثبات وجودها ولعب دور الوسيط لربط الجزائر بفرنسا ومحاولة خلق مجتمع ثقافي جديد تذوب فيه مقومات الأمة الجزائرية الأمر الذي أدى إلي صدام حاد مع الإسلاميين القوميين .

المطلب الثاني: الثقافة السياسية للتيار الديني

تعكس تركيبة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها في مارس 1931 تبلور تيار إصلاحي اكتسى طابعا سلميا ضم نخب إسلامية من مختلف اتجاهات التي سلكت أسلوب العمل الإصلاحي بحكم تأثيرات الحركة الدينية الإصلاحية المشرقية بقيادة رشيد رضا ، محمد عبده ، جمال الدين الأفغاني وشكيب آرسلان التي شملت أغلب الدول العربية . مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 والتي تعكس أسلوب العمل الإصلاحي السياسي، والتي دعت إلي العودة بإسلام إلي صفاءه وتصفيته مما علق به من شوائب[1].

إن الثقافة السياسية لجمعية العلماء المسلمين وإن تعددت مصادرها الفكرية إلا أن نخبها ركزت على الجوانب الثقافية والدينية بالعودة إلي المنابع الأصيلة للإسلام من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المحمدية والتي كانت محل أساس الدعوة للنخب الإصلاحية في المشرق كأسلوب عمل يتماشي مع المرحلة والظروف التي تعيشها هذه الدول.

ترسخت قناعة نخب جمعية العلماء المسلمين بضرورة إصلاح المجتمع من الداخل بالوسائل السلمية نتيجة لما تعرض له المجتمع الجزائري من محاولة لطمس معالم هويته الوطنية والروحية إذ اقتصر نشاط جمعية العلماء المسلمين رسميا من خلال برنامجهم على الجوانب الثقافية والدينية مركزين جهودهم على الإصلاح الديني والثقافي معتبرين الوجود الفرنسي كحقيقة تاريخية وقانونية[2] .

---

1 أبو القاسم سعد الله ، مرجع سبق ذكره ص84.

2 GEORGE A.Taliadoros, OP.CIT., P.50.

لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض،(الجزائر : موفم للنشر 1994)، ص11.

تبنت الثقافة السياسية لجمعية العلماء المسلمين النضال السلمي لأحداث تغيرات جذرية وهيكليه على طبيعة المجتمع الجزائري التقليدي من خلال تركيز نشاطها على البعدين الثقافي والتربوي ذي المرجعية العربية الإسلامية بالعودة إلي إحياء الإسلام وتطهيره من البدع والخرافات الطرقية التي علقت به ومطالبين بحق الجزائريين في التعليم عموما وبلغتهم العربية خصوصا مع ترك الإسلام لأهله طبقا لاتفاق 1830 ولمبدأ فصل الدين عن الدولة ، مركزين نشاطهم على الهوية العربية الإسلامية رافضيين لحالة الاغتراب السياسي والثقافي لمجتمعهم [1].

حددت جمعية العلماء المسلمين أهداف برنامجها في إحياء الدين وتطهيره من البدع والخرافات والشوائب المختلفة ومحاربة الطرقية والإلحاد والتبشير والشعوذة وبعث دراسة القرآن والسنة وإحياء الروح القومية و ظل الشعار الذي اتخذته وعملت به الجمعية : الإسلام ديني ، العربية لغتي ، الجزائر وطني . برنامجا دينيا وثقافيا وسياسيا شاملا ساهم في بعث الروح الوطنية الجزائرية الذي شكل أكبر خطرا على الوجود الفرنسي إذ تصدى لمحاولات المسخ والطمس ومقاومة الاستعمار لدى الجزائريين ولذلك كانت مسألة تكوين الإنسان تسبق في نظرها المطالبة بالاستقلال الذي سيأتي كنتيجة لذلك التكوين .

ظل المؤتمر الإسلامي الذي دعت إليه الجمعية وشاركت فيه يمثل أكبر وأهم تجمع سياسي شهدته الجزائر حينها وضمنته بميثاق مطالب وبرنامج إصلاحي شمل مختلف المجالات جاء فيه مما يهم الجمعية ، إلحاق الجزائر بفرنسا ، وفصل الدين عن الدولة والحفاظ على الحالة الشخصية الإسلامية.

---

1 ALI Merad, le Reformusme Musulman en Algérie de 1925 à 1940 ,Essaie d'Histoire et Sociale .(Paris : Mouton Lahey 1967),P333.

فرغم قبول الجمعية بفكرة إلحاق الجزائر بفرنسا ومنح حق المواطنة لبعض الجزائريين إلا أنها حاربت بقوة الإدماج وكل ما يمس الهوية الجزائرية ومقوماتها العربية الإسلامية ، وكان أحسن تعبير عن ذلك رد ابن باديس على فرحات عباس ووضعه لمفهوم مزدوج الجنسية من أجل التوفيق بين الدعوة إلي الإلحاق والمواطنة من جهة ورفض الإدماج من جهة أخرى[1] .

لم تكن للجمعية كيان سياسي موحد في مجال نشاطها السياسي فتركيبتها الاجتماعية ضمت اتجاهات دينية متناقضة ومتضاربة حيت كان فيهم المصلحون ، التقدميون ، الرجعيون[2] . المتأثرين بما ورثوه كذلك من الاختلافات الفكرية المعروفة بين قادة النهضة الإسلامية الأفغاني ، محمد عبده ، الكواكبي، رشيد رضا.

كتب عبد الحميد ابن باديس الذي ينتمي إلي عائلة حضرية موالية لفرنسا[3] واصفا صدور مجلة الشهاب نوفمبر1925 بأنها نجم أطل في سماء الحرية والمساواة والأخوة (شعار الجمهورية الفرنسية) تم قدم نصحه للجزائري مفاده كن وفيا لمبادئك السياسية لأنه لا سياسة لك سوى سياسة الإلحاق بفرنسا والقيام بالواجبات الملقاة على عاتق كل أبنائها والعمل من أجل الحصول على حقوقهم ... كن وفيا لفرنسا الحرية والمساواة والأخوة .

تصدت الثقافة السياسية لجمعية العلماء المسلمين المعتدلة المبنية على الإصلاح الاجتماعي والثقافي الديني بشدة لفكرة اندماج الأمة الجزائرية في الثقافة

---

1 الأمين شريط، مرجع سبق ذكره، ص ص25-26.

2 أبو القاسم سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص81.

3 أبو القاسم سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص*83*.

أنظر العدد الأول من مجلة الشهاب بتاريخ 12 نوفمبر 1925 .نقلا عن:*Keddache, Mahfoud, op .cit..,p.226.* -

الفرنسية واعتبرتها خطرا على وجود الكيان الجزائري وبالمقابل ، فإن مطالبها التقليدية الإصلاحية لم تمنعها من ترويجها لفكرة الأمة الجزائرية وأصالتها ردا على دعاة الإدماج بالطرق السلمية التقليدية .

رفض ابن باديس رفضا شديدا الإدماج أو الامتزاج الاجتماعي وكل ما من شأنه أن يمس بشخصية الأمة الجزائرية ومقوماتها الإسلامية لذا جاء رده على فرحات عباس ردا عنيفا وأحدث أثرا كبيرا قائلا : إننا فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة ، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة وموجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا وثم أن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت . بل هي بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها... لا تريد أن تندمج ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة[1] .

اعتبر ابن باديس أن الشعب الجزائري يحتاج إلي مساعدة فرنسا لتطوير نفسه ورقيه ولا يجد حرج في تبنى شعار و مبادئ الجمهورية الفرنسية "الحرية، مساواة، الأخوة" وإلي مبادئ الديمقراطية الليبرالية وبالتالي إلي الدستورية وفي هذا السياق يندرج قبوله لإلحاق الجزائر بفرنسا ومنح حق المواطنة لفئة من الجزائريين ، لكن كيف استطاع ابن باديس التوفيق بين الموقف والقبول في نفس الوقت بالإلحاق وحق المواطنة ؟ إن حل هذا التناقض يتم عن طريق اللجوء إلي مضمون مزدوج أو إلي مفهومين مختلفين لمفهوم الجنسية " الجنسية القومية

[1] - الأمين شريط، مرجع سبق ذكره، ص 29 نقلا عن رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح والتربية في الجزائر(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1984) ص ص 72-74.

والجنسية السياسية" حسب فكر ابن باديس فالجنسية القومية هي : مجموعة المقومات والمميزات التي يتمتع بها شعب معين وتشتمل على اللغة التي يعبر بها ويتأدب بآدابها ، والعقيدة التي يبني حياته على أساسها والذكريات التاريخية التي يعيش عليها وينظر إلي مستقبله من خلالها والشعور المشترك بينه وبين من يشاركه في هذه المقومات والمميزات . أما الجنسية السياسية فهي " أن يكون للشعب ما لشعب أخر من حقوق مدنية واجتماعية وسياسية ، مثلما كان عليه مثل ما على الأخر من واجبات اشتركا في القيام بها لظروف ومصالح ربطت بينهما. ويرى ابن باديس أن الجنسية القومية لا تضمحل لأنها " تعبير عن واقع بنيوى غير قابل للتغيير بينما الجنسية السياسية هي ظاهرة ظرفية عابرة وقابلة للتغيير في الزمن ، فهي تعبير عن مركز سياسي للأمة ،ويوضح ابن باديس العلاقة بين الجنسيتين في كيان دولة واحدة بقوله : أنها لم تكن ضرورية حيت يمكن لأمتين أن تختلفا في الجنسية القومية وتتحدا في الجنسية السياسية ، لكن هذا الإتحاد غير طبيعي لذا لا يكون إلا مؤقتا[1] يرى ابن باديس إن هذه الحالة المؤقتة تزول إما بأن يندمج الطرف الضعيف في الطرف الأقوى وهكذا يفقد جنسيته القومية ومن تم تزول ، وأما أن يتمسك الطرف الضعيف بجنسيته القومية وبالتالي يتجه نحو الانفصال . فالأمة الجزائرية في رأيه قوية جدا بجنسيتها القومية لذا كان يرى بأنه يستحيل إضعافنا فضلا عن إدماجنا أو محونا وليست الجنسية السياسية الفرنسية إلا وضعا مؤقتا فرض علينا فرضا[2]. إن قبول بن باديس وتبنيه لأفكار ومبادئ ليبرالية إنما يقبل به نتيجة حتمية للجنسية السياسية ؟ لكن كيف يكون الوضع وما

---

1 -عبدالله شريط ، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،1986، ص ص 114-115 . لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا الأمين شريط، مرجع سبق ذكره، ص29 – 30و أنظر أيضا:

- أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين و أثرها الإصلاحي في الجزائر ،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية 1985) ص248

2 الأمين شريط، مرجع سبق ذكره، ص30. لمزيد من التفاصيل أنظر أحمد الخطيب، مرجع سبق ذكره ص249

هي تصوراته عندما تزول الجنسية السياسية ، أي في مرحلة الاستقلال ، هذا الأخير – الاستقلال – الذي رفضه إن يتم عن طريق العنف وإراقة الدماء فابن باديس كان يؤمن بالاستقلال ، لكن نتيجة تطور سلمي ومرحلي [1] . أثرت الظروف المحيطة بابن باديس في الكثير من مواقفه وأرائه حتى أنه يمكن القول أن تفكيره ، كان تفكيرا توفيقيا في القضايا السياسية ، فقد رأينا كيف أستطاع أن يوفق بين مسألة الاستقلال ومسألة الإلحاق بفرنسا بين مسألة الحفاظ على الشخصية الإسلامية وحق المواطنة الفرنسية ، وبين الجنسية السياسية والجنسية القومية وبين تشكيلة النواب والتشكيلة المصالية.

إن طبيعة أسلوب الجمعية التوفيقي السلمي لا يتعارض مع مبادئها وبرنامجها الذي لا يرفض صراحة الحكم الاستعماري، بل أن قادة الجمعية سالموا خصمهم إلي أبعد حدود في فترات خاصة[2] ولم يطرح العلماء مسألة استقلال الجزائر الفوري من منطلق تكوينهم الإصلاحي ، واكتفوا بخلق قاعدة إيديولوجية شعبية وثقافة سياسية مرجعيتها ثلاثية ابن باديس : الإسلام ديني ، العربية لغتي ، الجزائر وطني[3].

تطلبت الثقافة السياسية التقليدية لجمعية العلماء المسلمين الخضوع للظروف الراهنة كتكتيك إستراتيجي لبلوغ أهدافها الثابتة ومواصلة العمل بكل حزم وجدية لخلق داخل الأوساط الشعبية لقاعدة إيديولوجية صلبة ، هذا التوجه يعكس وعي وقدرة قادة هذا التنظيم على التوفيق بين متطلبات الفئات الشعبية والوضع السياسي القائم .

---

1 Slimane Chikh , OP,Cit .,P.39.

2 أبو القاسم سعد الله، مرجع سبق ذكره ، ص83.

3 GEORGE .A.Taliadoros, OP.cit .,PP52-53.

إن تأصيل فكرة الأمة الجزائرية في وجدان الشعب الجزائري لدى جمعية العلماء المسلمين إنما يعكس تبنيها لأسلوب الإصلاح الشامل للجوانب الثقافية، الدينية والمجتمعية الذي غطى كل مظاهر الحياة في المجتمع بما في ذلك السياسة[1].

ركز الخطاب الإصلاحي للعلماء على المسجد والمدرسة والنادي والصحافة للحد من تأثيرات السياسة الاستعمارية الداعية إلي التجنيس ومطالب النخب الاندماجية الموالية للإدارة الاستعمارية التي أمنت بفكرة الاندماج

ظل العلماء المسلمون متمسكين بمبادئهم وثوابتهم ونهجهم الإصلاحي الشامل لكل مظاهر حياة المجتمع الجزائري مؤمنين بأسلوب عملهم لأحداث التغير من داخل المجتمع بالطرق السلمية رافضين السياسة الاستعمارية مرغمين على قبول العيش تحت الحكم الفرنسي أملين في الاستقلال وتغيير أوضاع شعوبهم .

ظلت مطالب جمعية العلماء المسلمين تتبع خطى النواب في الأمور السياسية وخاصة التيار الذي قاده فرحات عباس وانحصرت نشاطاتها في مطالب ذات صبغة دينية صرخة وهذا إلي غاية 1956 حيت أصدرت بيانا ترى فيه أنه لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة نهائية وسلمية إلا بالاعتراف الرسمي بحق وجود الأمة الجزائرية وشخصيتها الخاصة وحكومتها الوطنية ومجلسها التشريعي ذي السيادة وهذا مع احترام مصالح الجميع[2] .

لم يتحدد موقف جمعية علماء المسلمين من الثورة عند اندلاعها بصفة رسمية و علنية و اتسم موقفها في البداية بالتردد والتدبدب و انقسمت إلى تيارين:

---

1 أبو القاسم سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 86.

2 Mustapha Lachref, L'Algérie, Nation et Société (Alger : SNED 1978), P.148.

1- أنصار التيار الأول: المشككين في جدية الثورة معتبرين أن مفجريها يفتقدون للجدية و دعوا السلطات الفرنسية إلى التعجيل بإدخال إصلاحات مبنية على العدالة و المساواة و احترام مقومات الشعب الجزائري.

2- أنصار التيار الثاني: أعلنوا عن مساندتهم للثورة و دعوا الشعب الجزائري إلى تلبية نداء جبهة التحرير الوطني و كان العربي التبسي و الشيخ البشير الإبراهيمي قد دعوا إلى الالتفاف حول الثورة وباشروا الاتصالات مع قادة الجبهة ليتم الإعلان الرسمي عن مساندة جمعية العلماء المسلمين للثورة و التحاق مناصريها بالجبهة ابتداء من 12 فيفري 1956.

إن العمل الإصلاحي التقليدي للنخبة أصبح مرجعية فلسفية وفكرية للحركة الإسلامية التي تحول خطابها مع تغير الظروف ليطرح خطابا راديكاليا أساسه الإسلام هو الحل وبالتالي رفض كل الحلول المستوردة والأفكار الغربية عن قيم المجتمعات الإسلامية .

المطلب الثالث: الثقافة السياسية للتيار الشيوعي

ظل التيار الشيوعي يمثل تركيبة اجتماعية تضم مناضلين من عمال المدن الأجانب المرتبطة بالحزب الشيوعي الفرنسي والتي عكست ثقافة سياسية اندماجية إصلاحية سلمية مثلها الحزب الشيوعي الجزائري الذي ظهر بصفة رسمية في أكتوبر 1936 معلنا القطيعة والاستقلالية عن الحزب الشيوعي الفرنسي. نتيجة التعارض في وجهات النظر من مسألة الاستقلال والوطنية بسبب التراجع عن مساندة المستعمرات التي أكدت فيه الكومنترن في بيانها الأول أن عمال المستعمرات لا يمكنهم التمتع بوجود مستقل إلا بعد أن تستولي البروليتاريا في

الميتروبول على الحكم. ظل الحزب الشيوعي الجزائري خاضعا لإستراتيجية الشيوعية العالمية عامة والحزب الشيوعي الفرنسي خاصة وهذا ما جعله يتلهى عن المطالبة بالاستقلال الجزائر وقد تمحورت مطالبه في الدعوة إلي الإتحاد والانضمام إلي فرنسا من أجل مواجهة العدو المشترك الخارجي المتمثل في النازية والفاشية ولإنقاذ الديمقراطية حسب تصوراته. ولذا ظل يعتبر أن الجزائر جزء من فرنسا، فلم يكن إذن من المتصور أن يحارب نفسه بنفسه مما جعله يصف كل المنادين بالاستقلال بالنازيين والفاشيين ومما جعل برنامجه برنامجا إصلاحيا[1]. إن مواقف الحركة الشيوعية لم تحقق المطابقة بين النضال القومي والنضال من أجل تحقيق الاشتراكية ، لذا تأرجحت مطالب الحزب الشيوعي تارة بالاستقلال (1922) وتارة بالمواطنة الفرنسية لفائدة النخب (1936) تم بالمساواة بين المجلسين الجزائري المنتخب وبين المجلس الخاص بالأوروبيين (1947) تم أخيرا بالاستقلال لمجلس موحد[2] .

دعا برنامج الحزب إلي الاندماج والامتزاج والاحاق بفرنسا زيادة على المطالب الاقتصادية والاجتماعية التقليدية المستلهمة من برنامج الأمير خالد والتشكيلات الأخرى. يعتقد زعيم الحزب الشيوعي أن الجزائر أمة في طريق التكوين فهي مزيج خاص يتألف من عناصر أوروبية عربية وبربرية وعندما يتم امتزاجها ستكون من مجموعهم جنس جديد هو الجنس الجزائري، أما في الوقت الحاضر فإن هذه الأمة لم يكتمل نضجها بعد. أي أن المسألة الوطنية لم تطرح بعد، أما في المستقبل البعيد فإن الجزائر يمكنها أن تكون جزءا من الإتحاد

---

1 Slimane Chikh , OP.cit., P.48.

- لمزيد من التفاصيل أنظر ايضا الامين شريط، مرجع سبق ذكره، ص 37 وأيضا صالح فيلالي، الأزمة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 26

2 محمد حربي، مرجع سبق ذكره، ص112 لمزيد من التفاصيل أنظر ايضا الأمين شريط، مرجع سبق ذكره ص 39.

الفرنسي ويمكنها أن تعتمد على مساعدة الجمهورية الفرنسية[1]. ويتولى الحزب تحقيق الوحدة بين تلك الأجناس وإذا فشل فلا يمكن الانفصال عن فرنسا : الوطن الأم، إن مواقف الحزب الشيوعي من مسألتي الاستقلال والأمة الجزائرية ومطالبته بالوحدة مع فرنسا متطابقة مع فلسفته والتصور الشيوعي ككل مما أبعدته عن الجماهير الشعبية المتطلعة إلي الحرية والاستقلال وأدت به إلي العزلة عن الشعب في الوقت الذي كان يعتبر نفسه أنه يمثل الحقيقة والأمة الجزائرية داعيا ومؤكدا أن انضمام الحزب إلي الوحدة الفرنسية هو الحل السياسي والديمقراطي الأنسب.

عارض الحزب الشيوعي الجزائري الذي ضل مرتبطا بالحزب الشيوعي الفرنسي اندلاع الثورة التحريرية و أبدى اعتراض على إدعاء جبهة التحرير الوطني التحدث باسم الأمة جمعاء و ذلك باسم تمثيله للطبقة العاملة و أظهر الحزب الشيوعي موقفا سلبيا من الثورة، فقد أدان مكتبه السياسي اندلاع الثورة و أبدا تحفظا منها و رفض الالتحاق بها في البيان الذي أصدره في 2 نوفمبر 1954 و أسس في مارس 1956 منظمة عسكرية خاصة به تم إدماج مقاتليها في جيش التحرير الوطني إبتداءا من جويلية 1956 كأفراد. إن تعارض المواقف بين الشيوعيين والوطنيين أدى إلى فشل الشيوعيين في كسب ثقة شريحة عريضة من المجتمع الجزائري إلا أن خبرتهم في النضال السياسي ساعدتهم على التسلل والسيطرة على اجهزة الدولة ومراكز قراراتها رغم فشلهم في تطبيق اديولوجيتهم

1 عبد الله شريط ، مرجع سبق ذكره ، ص139 لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا محمد حربي مرجع سابق ذكره ص113 .

التي أكدوا من خلالها حرصهم على مصلحة الوطن والأمة[1] والتي لم تتجاوز في كثير من الأحيان حدود الشعارات.

المطلب الرابع: الثقافة السياسية للتيار الاستقلالي

تعكس الثقافة السياسية للتيار الاستقلالي لنجم شمال إفريقيا ، حزب الشعب، الحركة من أجل الانتصار الحريات الديمقراطية تبلور وبروز لفكر سياسي واجتماعي متميز عن باقي التيارات الوطنية السائدة آنذاك، لقد شكلت التركيبة البشرية لهذا التيار المتعدد المشارب والاتجاهات من عمال، فلاحين، شيوعيين وطنيين، إسلاميين، مغاربيين برجوازيين، التيار الشعبوي الثوري الرافض الأطروحة تحقيق الاستقلال عن طريق كفاح الطبقة العاملة وأكد على تكاثف مجهودات الشعب بأكمله لتحقيق الاستقلال بالوسائل الثورية[2].

إن نمو النزعة الوطنية الثورية للتيار الاستقلالي تعكس درجة الاضطهاد الاستعماري المسلط على الأهالي وانعكاسات وتأثيرات الثورة الروسية وميلاد الحزب الشيوعي الفرنسي التي أدت إلي خلق قوة سياسية نشيطة في المهجر[3]. إن احتكاك الطبقة العمالية المغاربية في المهجر بنضالات البروليتاريا الفرنسية ضد الأمبريالية أدت إلي خلق وبروز طبقة عمالية جزائرية لعبت دورا أساسيا في ميلاد نجم شمال إفريقيا عام 1924 الذي طالبت نخبه الشعبوية بتحقيق الاستقلال

[1] - محمد حربي، مرجع سبق ذكره، ص 36. لمزيد من التفاصيل أنظر صالح فيلالي، الأزمة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 28

2 أبو القاسم سعد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 115-116 : لمزيد أنظر أيضا

- *Mohamed harbi, le FLN,Mirage et réalité : des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962 (Alger , ENAL, 1993) PP108.109.*

3- Mohamed harbi, OP.CIT ., P.25

الكامل للجزائر بالوسائل الثورية والدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا[1]. هذا التحول في مطالب النجم تعكسه توجهات زعيمه مصالي الحاج الذي ترأس الجمعية ابتداء من جوان 1926 وطبع هذا التيار بشخصيته القوية واستمالته في النضال فتميز تاريخه بصراع عنيف مع السلطات الفرنسية .

تبلورت الثقافة السياسية للتيار الاستقلالي بداية من داخل رحم التنظيمات العمالية في المهجر (فرنسا) وأدت التعبئة الشيوعية العالمية إلي صقل الطبقات العمالية المهيمنة بإيديولوجية ثورية مناهضة للإمبريالية والاستعمار ، كما عكست علاقات القوى الجديدة في العالم ودرجة الإستقطاب الحاد للفكر الشيوعي الجديد مطالب التيار الاستقلالي الذي طالب بتحقيق الاستقلال عن طريق كفاح الطبقة العاملة مع تأكيده على المسألة الوطنية.

عكست التناقضات والاختلافات داخل النجم عن الاتجاهات الإيديولوجية المتباينة نسبيا[2] والتي أدت إلي تبلور فكر وتيار إيديولوجي يلقى تأييدا وترحيبا لدى الطبقات الشعبية لحمله لمبادئ ومطالب راديكالية تمثلت في إيمانه بالأمة الجزائرية وبقيمها وثقافتها وتميزها على الأمة الفرنسية ، وضرورة الانفصال عنها، وأن الاستقلال التام للجزائر لن يتم دون تعبئة الفئات الشعبية التي كانت أولى ضحايا الاستعمار الفرنسي[3]. إن مسألة الهوية والوطنية ظلت من اهتمامات النخبة السياسية للتيار الاستقلالي منذ تأسيسه وتبلورت خاصة ضمن برنامجه ومبادئه الإيديولوجية التي صاغها بنزعة وطنية راديكالية ثورية خاصة في مؤتمر بروكسل المناهض للاستعمار سنة 1927.

---

1 أبو القاسم سعد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص117 .

2 Mustapha Lachref, OP.cit, P.195.

3 Abdelkader Yafsah , la Question du Pouvoir en Algérie (Alger : ENAL.1990), P.22.

هذه التطورات التي طرحها النجم ضمن برنامج جديد تمثل الأفكار الرئيسية لما يجب أن تكون عليه الجزائر بعد استقلالها ولم تفلت الجزائر بعد استقلالها من تلك التصورات خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أما المجال الدستوري فقد ركز البرنامج على فكرة المجلس التأسيسي والمجالس المنتخبة من القمة إلي القاعدة لتكون هي أسلوب ممارسة السلطة في الدولة بعد الاستقلال

من الممكن وصف إيديولوجية مصالي بالشعبوية العفوية، والعربية – الإسلامية وتعزيز لقداسة الشعب ، فباعتبارها إيديولوجيا شعبوية ، ترى بأن الصراع[1] ضد الاستعمار يجب أن لا يكون على أساس طبقي ، فالأمة الجزائرية تحتاج إلي كل مجهودات شعبها المتأصلة في ثقافته ودينه وشخصيته العربية الإسلامية ، بعبارة أخرى يجب إعطاء الأولوية إلي الكفاح من أجل سيادة الأمة بدلا من التركيز على مسألة الصراع الطبقي، لأنه من المستحيل حل المسائل الاجتماعية والاقتصادية تحت الحكم الاستعماري. أما كونها إيديولوجية عفوية فلأنها لم تحدد بدقة إستراتيجية واضحة للعمل بل كيفيت نفسها مع التطورات العفوية للقوى الاجتماعية ، وهذا يعكس منهجية مصالي الذي كان في الأساس رجل عمل[2] أما وصف الإيديولوجية بالعربية الإسلامية فلأنه ركز على الثقافة العربية – الإسلامية كبديل للهوية الوطنية ، معتبرا الإسلام كأساس للشخصية الوطنية وكعامل حاسم في توحيد الشعب وتكامله . وبهذا المعنى استعمل

---

1 يشير مفهوم الصراع إلى الوضع الذي تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد (قبيلة مجموعة عرقية أو لغوية ثقافية أو اجتماعية اقتصادية أو سياسية أو أي شيء أخر) التي تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أخرى لتحقيق مصالحها وأهدافها على حساب المجموعة الأخرى وبناءا على هذا المفهوم تدرك الأطراف المنخرطة في العمليات الصراعية تلك التهديدات و المخاطر المتبادلة التي تتضمنها استراتيجيه كل منهما على أمنه واستقراره وتطوره واستمرارية وجوده في المستقبل أنظر:

عمار بن سلطان،" هل يمكن إقامة سلام دائم بين العرب وإسرائيل؟ المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية العدد 01 الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع 2002) ص 92.

2 محمد حربي مرجع سبق ذكره ،ص121. لمزيد من التفاصيل أنظر - *Mohamed Harbi , OP.Cit.,PP.27-28.*

الراديكاليون الدين والهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري كوسيلة لإثبات شرعية الفروق الثقافية والسياسية بين الأمتين الفرنسية والجزائرية ، وبالتالي البرهنة على شرعية فرضية الاستقلال التي وحدت أغلبية الشعب الجزائري تحت قيادتهم ، أما فيما يتعلق بتقديس مصالي للشعب ، فلأنه يرى فيه الفاعل المطلق في التاريخ كونه الوحيد القادر على تغيير الواقع[1] .

حزب الشعب الجزائري

ظلت أهداف حزب الشعب الجزائري تعكس مبادئ وإيديولوجية نجم شمال إفريقيا المنحل من طرف السلطات الفرنسية سنة 1937 . لقد أدى تعارض في وجهات النظر بين قادة النجم وقادة الحزب الشيوعي الفرنسي من القضايا الوطنية إلي قطع كل الروابط بينهما إذ رفض الحزب الشيوعي الجزائري مشاركة النجم في المؤتمر الإسلامي بحجة تطرفه وطبيعته الانفصالية .

إن انفصال وابتعاد النجم عن هيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي وعن الأراضي الفرنسية واستقراره بالجزائر سمح له بتعبئة الجماهير الشعبية من أجل القضية الوطنية بدل من الاعتماد فقط على الطبقات العمالية،كما رفض النجم بشدة فكرة الالتحاق والتمثيل البرلماني وخاصة مشروع بلوم فيوليت في الخطاب الذي ألقاه مصالي في أكبر تجمع جماهيري نظمه المؤتمر الإسلامي في أوت 1936.

لم يخف الحزب تأكيده على توحيد الأحزاب الوطنية لخلق جبهة عمل موحدة تمثل تشكيلة كل الشعب الجزائري الذي يعنه حزب الشعب الجزائري وبالتالي

---

1 أبو القاسم سعد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص، 120.

الظهـور بمظهـر المعبـر والمتـرجم الحقيقـي والفعلـي الوحيـد لإرادة كـل الشـعب الجزائري بمختلف فئاته وشرائحه بعكس النجم الذي كان ذا طبيعة بروليتاريا[1].

إن مواقـف الحـزب مـن المسـألة الوطنيـة ظلـت العامـل الأساسـي الـذي تحـدد مـن خلالهـا توجهـات الحـزب الإيديولوجيـة خاصـة المعارضـة الشرسـة للحكـم الاسـتعماري ورفضـه. إن هـذا التوجـه الراديكـالي الثـوري للحـزب دفـع ببقيـة التيـارات الوطنيـة كـي تعيـد النظـر فـي قضـايا عـدة خاصـة فكـرة الاسـتقلال التـام للجزائـر الـذي يمكـن أن يعـوض فكـرة الجمهوريـة المسـتقلة المتحـدة مـع فرنسـا. أدت الظـروف الداخليـة إلـي تغييـر فـي الخلفيـة الفكريـة لبرنـامج ونشـاط الأحـزاب التـي تتنـازل تكتيكيـا عـن مطلـب الاسـتقلال ممـا جعـل البرنـامج يطغـي عليـه الطـابع الليبرالـي بوضـوح. فقـد أكـد المكتـب السياسـي فـي تصـريح لجريـدة الأمـة فـي 10 أفريـل 1937[2] " أنـه لا انـدماج ولا انفصـال وإنمـا تحريـر أي رقـى اجتمـاعي وسياسـي فـي إطـار الكيـان الفرنسـي إلا أن المضـمون الـذي يعطيـه الحـزب لمفهـوم "التحـرر" لا ينسـجم مـع مبـدأ عـدم الانفصـال . بل هو المطالبة بالاستقلال بطريقة غير مباشرة.

إن اهتمامـات مصـالي بالكيـان الجزائـري المسـتقل عـن فرنسـا جعلتـه لا يـولي أهميـة للمسـائل الإيديولوجيـة، فإسـلامه الشـعبوي دفعـه لتعبئـة الجمـاهير واللجـوء إلـي العنـف ورفـض أي صـيغة للحـوار مـع المسـتعمر خلافـا لرؤيـة العلمـاء[3] وظلـت مرجعيـات حـزب الشـعب ثابتـة مـن ثبـات و أصـالة الشـعب ومسـتقبله، والديمقراطيـة جوهرهـا الحريـة والسـيادة المفقـودة[4]. أدى حـل الحـزب إلـي تزايـد نشـاطه التعبـوى

---

1 Slimane Chikh ,OP.cit., P58.

2 محمد قنانش ومحفوظ قداش، نجم شمال إفريقي 1926-1927 مجموعة وثائق (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1985). ص22.

3 محمد حربي ، مرجع سبق ذكره ، ص121.

4 أبو القاسم سعد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص143.

للجماهير سريا ومطالبته الحاسمة بالاستقلال الوطني من خلال إعادة بعث الحزب تحت تسمية جديدة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي لقي معارضة من قبل دعاة العمل السري والتحضير للكفاح المسلح وعدم قبول بالشرعية الفرنسية والإطار القانوني الذي تحدده وتفرضه فرنسا هذا الخلاف يحدد الحركية التاريخية التي أدت إلي إنشاء جبهة التحرير الوطني في خضم الانشقاقات والخلافات بين قادة هذا التنظيم.

ب) جبهة التحرير الوطني

ظل الصراع في أعلى هرم قيادة حزب الشعب – ليس فقط من أجل ممارسة السلطة بل ظل يعكس بروز اتجاهين سياسيين مختلفين إيديولوجيا ، يحاول كل طرف تمسكه بمواقفه وإقصاءه للطرف الأخر في ظل تهميش وغياب القاعدة التي ظلت تترقب الوضع من جهة وغير معنية أو بالأحرى حيادية من الصراع الدائر في القمة والذي مثله اتجاه ظل يطالب بضرورة ديمقراطية هياكل الحزب واتجاه أخر ظل يرفض أي صيغة لإبعاد زعيمه من قيادة الحزب[1] وامتد الخلاف بينهما إلي درجة استعمال العنف على مستوى المناضلين[2] وبقصد التوفيق بين التيارين وإعادة الوحدة للحزب، لتجاوز الأزمة وإخراجه إلي العمل النضالي وتحقيق أهدافه المتمثلة في بذل كل الجهود من أجل تحرير الجزائر برز في خضم هذه الأزمة تيار توفيقي عرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)[3] وبحسب أحمد مهساس فإن تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل جاء تلبية للحاجة الماسة

---

1 Abdelkader Yafsah ,OP.cit ,P36

لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة و المجتمع. (ترجمة: حنفي بن عيسى)، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983). ص ص 146 -147 .

2 Mohamed Harbi , OP.cit .,P99.

3محمد حربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

لتوحيد هذه الحركة الجديدة وتحويلها إلي قوة مستقلة عن الاتجاهين السياسيين المتصارعين ولمنع انقسام وهدر الطاقات في الخصومات للحزبين بين الإدارتين ، فلقد أن الأوان تشكيل البديل الثوري[1]. ظلت أسباب الأزمة التي شلت الحركة الوطنية تعبر عن صراع شديد بين القديم والجديد حسب فرحات عباس[2] بل أنها تعبير عن مسألة احتكار السلطة والحقيقة من طرف فئة معينة ترفض التداول إلي أن تزاح بالعنف مما يبين ميكانيزمات التجديد التلقائي والسلمي للقيادات وللمحترفين السياسيين.

إن أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل كانوا يمثلون الإطارات العليا من قادة حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية والنواة الصلبة للمنظمة الخاصة (O.S) فقد استغلوا التجارب الإيجابية السابقة لإدخال التغييرات جذرية على معطيات الوضعية السياسية التي تأثرت إلي حد بعيد من جراء فشل الأحزاب في صياغة مشروع واضح وبلورة سياسة ثورية حقيقية حسب أحمد أحمد مهساس. فإن غياب مشروع واضح لدى قادة التيارات السياسية المتصارعة وغياب الإرادة لدى البعض في المراحل الحاسمة جعل وجود أحزاب من عدمه واقعا سياسيا غير ذي معنى [3]، ظلت المهمة الرئيسية للتيار الجديد اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) تهيئة الظروف المواتية التي تسمح لمجموع فصائل الحركة الوطنية بتجاوز تناقضاتها وبلوغ المرحلة الحاسمة في أخر المطاف ألا وهي الكفاح المسلح[4] وهكذا فإن المنظمة الخاصة تشكل مظهرا من مظاهر نشاط

---

1 أحمد مهساس ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأول إلي الثورة المسلحة ، (ترجمة الحاج مسعود عباس)، (الجزائر: منشورات الذكرى 40 للاستقلال ، 2002) ص371.

2 فرحات عباس، ليل الاستعمار، مرجع سبق ذكره، ص260.

3 أحمد مهساس ، مرجع سبق ذكره ، ص.381 .

4 المرجع نفسه ، ص.382 .

هذا الحزب وأيضا تعبيرا عن تفكير في استعمال العنف المسلح لتحرير الجزائر وبالتالي التحضير لذلك.

ظلت النخبة التي تنتمي إلي البرجوازية الصغيرة الغير متجانسة والغير منسجمة، تعيد بناء علاقات جديدة مع عامة الشعب في المناطق الريفية والحضرية متبنية خطبا إيديولوجيا راديكاليا تطالب من خلاله بضرورة تحرير الجزائر بواسطة الكفاح المسلح. لقد تبنت النخب الثورية التي شكلت جبهة التحرير الوطني القطيعة مع سياسة مصالي التي ظلت تسعى لحل الخلافات السياسية داخل الحركة الانتصار للحريات الديمقراطية قبل الشروع في أي عمل مسلح وضد المركزيين من الحركة نفسها الذين كانوا يعتقدون بأن وقت العمل المسلح لم يحن بعد وهكذا باءت جهود ومساعي اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالفشل واستمرت الأزمة تزداد هوة وقصد تطويقها دعا محمد بوضياف الذي كان يشكل عمودها الفقري[1] الإطارات القديمة في المنظمة السرية لإجتماع عرف بالإجتماع 22 في أواخر شهر جوان 1954 والذي كان النواة الأولى لميلاد جبهة التحرير الوطني وتم الاتفاق على الشروع في الثورة.

اعتمدت المجموعة الثورية الجديدة جبهة التحرير الوطني الكفاح لتحرير وتحقيق الاستقلال والقضاء على النظام الكولونيالي تاركة حرية الإنضمام الأحزاب والحركات والمواطنين إلي الكفاح التحرري بعد العقم والمأزق السياسي الذي وقعت فيه نتيجة الصراعات الشخصية والحزبية التي أبعدتها عن القضية الجوهرية. إن بيان الفاتح نوفمبر بقدر ما كان تعبيرا عن الرفض الجدري للمجتمع للاستعمار وضرورة القضاء عليه بقدر ما كان يهدف إلي بلوغ الهدف المسطر في البرنامج السياسي المتمثل في الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية

1- *Benkhada Benyoucef , Interview Algérie Actualité N° 1150 du 04/11/1987, P.10.*

الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية[1] إن جبهة التحرير الوطني التي استفادت من التجارب النضالية السابقة استطاعت أن توظف قدراتها الكامنة والمكبوتة وإخراجها من الصراع مع نفسها بالانقسامات والتطاحن الداخلي إلي الصراع مجتمعة مع الغير.

ازدادت شرعية جبهة التحرير الوطني بعد التحاق مختلف التشكيلات السياسية والفئات الشعبية بالثورة المسلحة من خلال التعبئة الواسعة وتوحيد مطالبها النضالية و انفتاحها على بقية المواطنين[2] .إلا أن قرارات مؤتمر الصومام عجلت ببروز خلافات إيديولوجية بين القادة المؤثرين في مسار الثورة نتيجة انعدام الثقة وتعارض المواقف في كيفية العمل وتحقيق التوافق والانسجام بين كل الجزائريين قصد تحرير الجزائر والأمة من أغلال الاستعمار وسعيا وراء الحرية والاستقلال[3] بالوسائل الثورية التي ظلت المهمة الإستراتيجية.

تعكس قرارات مؤتمر الصومام صراع بين اتجاهين سياسيين ظل يشكل تهديدا وخطرا على مسار الثورة وجبهة التحرير الوطني رغم التوجيهات السياسية التي تم تبنيها في وثيقة أرضية الصومام فيما يخص الأهداف والوسائل وخاصة التوجه العقائدي للجبهة الذي ظل الوثيقة الأساسية لمسار الثورة من خلال استحداث المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) بمثابة برلمانا مؤقتا للسلطة التشريعية ولجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) عام 1956 بمثابة الجهاز التنفيذي.

---

1 النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 الجزائر وزارة الإعلام للثقافة 1979 ص08. لمزيد من التفاصيل أنظر بيان أول نوفمبر ملحق رقم 17.

2 جاء في إعلان أول نوفمبر أن الجبهة مفتوحة لكل الوطنيين الجزائريين من كل شرائح الاجتماعية ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة لتدخل الكفاح التحرري دون أي اعتبار أخر.

3 أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1956) ص192.

يعتقد محمد بوضياف أن جبهة التحرير الوطني كانت منذ اندلاع الثورة حتى مؤتمر الصومام 1956 كيانا أو جسما موحدا ، لكنها بعد المؤتمر أصبحت ائتلافا أو جبهة بأتم معنى الكلمة، فقدماء حركة الانتصار والإتحاد الديمقراطي والعلماء دخلوا أجهزتها القيادية دون أن يفرطوا بجدية في ذاتهم . فابتداء من سنة 1956 تكونت الجبهة الحالية بهذا المزيج المعقد[1] .

لم تخرج قرارات مؤتمر الصومام عن الأهداف والمطالب المعلن عنها في بيان الفاتح نوفمبر 1954 باسم جبهة التحرير الوطني وهي الاستقلال التام للجزائر ، لكن ظلت الصراعات والخلافات بين مختلف التيارات التي ترفض أو تسمح بإدماج ممثلي التشكيلات السياسية القديمة وخاصة الإصلاحيين منها في الهيئات العليا المسيرة لجبهة التحرير الوطني حيث إلتحق المركزيين والعلماء والإتحاد الديمقراطي خلال سنتي 1955 و1956 أما الحزب الشيوعي فقد رفض الإلتحاق غير أن مناضليه شاركوا بصفة شخصية، أما المصاليون فقد كونوا حزب الحركة الوطنية الجزائرية الذي نافس جبهة التحرير الوطني من أجل قيادة الثورة تم المشاركة فيها ، غير أن الجبهة حاربته إلي أن انتهى أمره شيئا فشيئا. إن النظرة الواقعية لمعظم المؤتمرين اختاروا الحل الليبرالي للوصول إلي أكبر قدر من الوحدة لتعزيز جبهة النضال ضد النظام الكولونيالي ولقطع الطريق أمام محاولات الإدارة الاستعمارية لخلق قوة ثالثة من الجناح المعتدل الذي ظل يعارض سياسة جبهة التحرير الوطني من خلال إدماج بعض القادة الإصلاحيين في المجلس الوطني للثورة . ركزت إستراتيجية جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام على تعبئة المنظمات الجماهيرية التي كانت تحت رقابتها لخلق جبهة موحدة وإشراك كل الفئات الشعبية وتحسيسها بضرورة الوقوف في وجه النظام

1 Boudiaf Mohamed cité par Cheikh Slimane : L'Algérie en Armes OP.cit., P386.

الكولونيالي البغيض . لقد أدى انفتاح الجبهة القصري على باقي التشكيلات السياسية والفئات الشعبية والمنظمات الجماهيرية بمختلف توجهاتها إلي تصادم بين نخبها السياسية على ممارسة السلطة واحتكارها من قبل نخبة أقلية ليستمر الصراع وينتقل إلي باقي المؤسسات والهيئات الرسمية إلي ما بعد الاستقلال .

ظلت مطالب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A التي أعلن عن تأسيسها عام 1958 تعكس إرادة الجناح الرديكالي الثوري– جبهة التحرير الوطني FLN الداعي لفصل الجزائر عن فرنسا من خلال تحقيق الاستقلال الوطني الكامل عن طريق الكفاح المسلح و إقامة الدولة الجزائرية التي حاول الاستعمار الفرنسي بكل الوسائل محوها من الخارطة السياسية لشمال إفريقيا وهذا رغم تركيبتها النخبوية المتصارعة والمتناقضة إيديولوجيا، وظلت تسعى للاستيلاء عليها بكل الوسائل الممكنة.

إن انعقاد أول مجلس وطني للثورة الجزائرية C.N.R.A وتبنيه لبرنامج طرابلس 1962 لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية [1] ساهم في تعميق الخلافات والصراعات التي ظلت مؤجلة ولم يفصل فيها بين القادة الثوريين خاصة ما تعلق منها بطبيعة النظام السياسي الذي ستأخذ به الدولة الجزائرية المستقلة. سارعت النخبة المهيمنة في ظل الخلافات والتوترات إلي قطع الطريق أمام البرجوازية الصغيرة ومنع أي انحراف في مسار الثورة ، من خلال تأكيدها على الاختيار الاشتراكي كمشروع مجتمع وإعادة تأهيل وبعث جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي تقدمي يعمل على تنشيط وتوجيه ومراقبة كل نشاطات الدولة .

1 النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

إن انفتـــاح الجبهـــة علـــى مختلـــف التيـــارات السياســـية التـــي كـــان إيمانـــا منهـــا بإشـــراك كـــل الـــوطنيين الجزائـــريين ونبـــذهم للخلافـــات والصـــراعات لبلـــوغ الهـــدف المســـطر وهـــو تحقيـــق الاســـتقلال التـــام للجزائـــر إذ كـــان يفتـــرض أن ينمـــي هـــذا الاخـــتلاف والتنـــوع فـــي حـــل التناقضـــات والخلافـــات الداخليـــة بـــالطرق والوســـائل السلمية ولـيس بـاللجوء إلـي العنـف والإقصـاء لأي معارضـة ، الأمـر الـذي حـال دون بنـــاء لمؤسســـات شـــرعية مســـتقرة فـــي تلـــك الظـــروف الصـــعبة مـــن تـــاريخ الجزائـــر المستقلة.

فـــي ظـــل هـذه الخلافـات تحـول الرصـد الإيـديولوجي والسياسـي لجبهـة التحريـر الـوطني إلـي مجـرد برنـامج يعكـس تصـورات النخـب البرجوازيـة الصـغيرة التـي حاولـت تكييـف المبـادئ الثوريـة لخدمـة ومسـاندة التحـول الاقتصـادي والسياسـي الـذي تتطلع إليه الفئات الشعبية وفق المبادئ الوطنية.

ظـل الصـراع والتنـافس قائمـا مـن أجـل ممارسـة السـلطة واحتكارهـا بـين مختلـف القـوى السياسـية التـي تمثـل الهيئـات والمؤسسـات الرسـمية (المجلـس الـوطني للثـورة الجزائريـة C.N.R.A ، الحكومـة المؤقتـة للجمهوريـة الجزائريـة G.P.R.A ، قيـادة وجـيش التحريـر الـوطني ALN، ENG ، القيـادة العامـة ، قـادة الولايـات) لإقصـاء أي معارضـة وتهميشـها مـن شـأنها عرقلـة التوجـه واختيـار أهـدافهم مـن خـلال الطـرق والآليـات الديمقراطيـة التـي تـم مـن خلالهـا اسـتحداث بعـض المؤسسـات السياسـية كالمكتـب السياسـي B.P والمجلـس التأسيسـي الـذين لـم يتمتعـا بـأي شـرعية قانونيـة أو تمثيليـة لأعضـائه ليحسـم الصـراع فـي الأخيـر بـالقوة العسـكرية فـي سـبتمبر 1962 بدخول الجيش الحدود العاصمة الجزائر.

ظلـت السلطة فـي واقـع الأمـر بيـد الجـيش حسـب تعبيـر محمـد حربـي كـون النظـام الدسـتوري كـان مغلقـا ولـم تكـن هنـاك ميكانيزمـات واضـحة لحـل الخلافـات ، ممـا

يجعل كل الأزمات سياسية على مستوى السلطة تحل عموما عن طريق العنف الشيء الذي تأكد فعلا في أزمة صائفة 1962.

نعتقد أن المبادئ الأساسية للنظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال وحتى 1989 تم إرساءها وتكريسها بشكل رئيسي في المرحلة الممتدة من جوان 1962 إلي سبتمبر 1963 من خلال تبني الأحادية الحزبية وخضوع كافة أجهزة الدولة للحزب ، تم مبدأ الجمع بين أمانة الحزب ورئاسة الدولة ورئاسة الحكومة في يد شخص واحد هو رئيس الجمهورية وكان يفترض أن تنتقل السلطة في ظل المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية حسب اتفاقيات إيفيان في جو سلمي وقانوني، لكن هذا الانتقال لم يحدث لا في جو سلمي ولا في جو قانوني كما سنرى.

أبدى المصاليون معارضة شديدة للثورة و أعطوا تسمية جديدة لمنظمتهم "الحركة الوطنية الجزائرية" التي حلت محل حركة انتصار الحريات الديمقراطية و أعلنوا الحرب ضد مفجري الثورة مما أدى إلى سقوط عشرات الآلاف من القتلى من الجانبين حتى استقلال الجزائر، شهدت جبهة التحرير الوطني تطورات سياسية أدت إلى تغيير كبير في حجم تركيبتها و قد يعود سبب سلبية مواقف بعض الأحزاب اتجاه مفجري الثورة إلى طبيعة النواة الأولى للثوار أول نوفمبر إذ أن قيادة الثورة تشكلت من قيادات الصف الثاني أو حتى الثالث للحركة الوطنية الجزائرية الذين تميزوا بعدم احترافهم العمل السياسي و لصغر سنهم و انتمائهم إلى الطبقات الأكثر فقرا في المجتمع الجزائري و لم يكونوا في يوم من الأيام قيادات تقليدية و الأكثر من ذلك لم يكونوا معروفين على الساحة و كان ينظر إليهم كمغامرين عسكريين منعزلين عن الأحزاب و بالتالي عن الجماهير و بالمقابل أكد هؤلاء على عزمهم على تحقيق الانتصار رافعين شعارهم المركزي انتهى عهد السياسة و المفاوضات فالحرية بالنسبة لهؤلاء لا تعطى و إنما تنتزع بقوة السلاح و بقي الحال على هذا النحو حتى سنة1956 حين قررت مختلف القوى السياسية

باستثناء مصالي الحاج الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني و التي ضمت جنبا إلى جنب الإسلاميين و الشيوعيين الليبراليين و الاشتراكيين الفرانكفونيين و العروبيين جمعت كل التناقضات من أجل استقلال الجزائر.

المبحث الثاني: الثقافة والتنشئة السياسية بعد الاستقلال

إن الحديث عن طبيعة الثقافة والتنشئة السياسية التي سادت الدولة الجزائرية المستقلة يقتضي منا الحديث عن طبيعة تركيبة جبهة التحرير الوطني قبل وبعد الاستقلال بصفة خاصة وعن طبيعة النخبة السياسية التي تعاقبت على السلطة منذ 1962 بصفة أعم . لقد مثلث جبهة التحرير الوطني مع نهاية حرب التحرير العديد من مراكز القوة والسلطة بداخلها[1] وبفعل الصراع الذي حدث داخل النخبة الحاكمة والذي ترجع جذوره إلي مؤتمر الصومام وأزمة صائفة 1962 والذي اعتمدت فيه سياسة الإقصاء اتجاه كل معارضة للنخبة الحاكمة وتحت شعار إفلاس الأحزاب عادت من جديد تلك النظرة الطبقية للمجتمع الجزائري التي تقدم الجماعة على الفرد[2] ومن هذا المنظور لم يعد هناك مجال لطرح مشكلة التحالفات واعتبرت التعددية عقبة في طريق وحدة الشعب الجزائري[3].

المطلب الأول: الثقافة والتنشئة السياسية في ظل الحزب الواحد 1962-1988.

أدت الخلافات السياسية بين النخب السياسية والعسكرية إلي بروز صراع حاد بين القادة التاريخيين للثورة[4] عقب حل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و تشكيل المكتب السياسي المنبثق من توجهات جماعة تلمسان التي لقيت دعما من جيش الحدود الذي أوكل تولى السلطة بالقوة العسكرية للرئيس أحمد بن بلة باسم الشرعية الثورية والشعبية التي ظلت مطلب أغلب التيارات بمختلف أنواعها

---

1 William B.Quandt , Société et Pouvoir en Algérie la Décennie des ruptures (Alger : édition Casbah,1999).P.29.

2 النصوص الأساسية، جبهة التحرير الوطني، مرجع سبق ذكره، ص111.

3 محمد حربي، مرجع سبق ذكره، ص66.

4 هواري عدي، مؤتمر الجزائر في التسعينيات التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السياسة الدولية سنة 29 ، العدد 114 اكتوبر 1993 ص 244.

لاحتكارها وممارستها دون غيرها . إن هذا التوجه الإقصائي التسلطي للنخبة الثورية دفع ببوضياف إلي تقديم استقالته من المكتب السياسي[1] وكان آيت أحمد أول من قدم استقالته من كل الهيئات القيادية لحزب جبهة التحرير الوطني احتجاجا على الانحراف المسجل لدى النخبة الحاكمة والتي ظلت تتحدث باسم الشعب مستعملة مصطلحات لا معنى لها من خلال محاولة إضفاء الشرعية على بعض المؤسسات والهيئات الرسمية كالمجلس التأسيسي الذي صمم هيكله حسب توجهات بن بلة والقيادة العامة لجيش التحرير الوطني و جيش الحدود .

تشكلت الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بفعل هيمنة نخبها على الحياة السياسية غداة الإعلان عن الاستفتاء الشعبي على الاستقلال الذي أظهر تعطش الجزائريين للحرية والديمقراطية [2] والتي ظلت مطلبا شعبيا منذ الغزو الفرنسي للجزائر ولتتحول مهام جبهة التحرير الوطني التي لم تكن حزبا سياسيا من تحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية إلي تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الاجتماعية وبعث الدولة الجزائرية ذات سيادة [3] ضمن مبدأ أو حداثة جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي يحدد سياسة الأمة ويوجه ويراقب عمل الدولة ويعمل على تحقيق مطامح الشعب والاشتراكية [4].

---

1 مقطع من نص رسالة الاستقالة الموجه إلي رئيس المجلس التأسيسي محمد خيضر أنظر في:

-Abdelkader Yafsah ,OP.Cit., P93.

2 النصوص الأساسية، جبهة التحرير الوطني، مرجع سبق ذكره، ص109.

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، (الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1964) ص49، المواد من 22-26.

4 دستور 1963، مرجع سبق ذكره.ص 51 .

❖ صادق عليه المجلس الوطني يوم 28 أوث 1963 و وافق عليه الشعب في استفتاء عام يوم 8 سبتمبر 1963 و صدر بالجريدة الرسمية العدد 64 بتاريخ 10 سبتمبر 1963 ص 888.

ظل التوجه الأحادي لمسار نظام الحكم في الجزائر بعد الاستقلال يعكس الصراع[1] بين خيارين متناقضين حسم في النهاية فيه للطبقة العسكرية بقوة العنف المادي وانتهى الصراع السياسي بين النخب نهائيا وأجهضت بذلك معالم أول تجربة تعددية للحركة الوطنية. لقد أدى غموض وعدم وضوح الرؤية الكاملة لدى النخب الحاكمة التي تولت متابعة الأهداف المسطرة لرسم سياسة واضحة وإيديولوجية محكمة لمستقبل النظام الجزائري إلي تنافس سياسي دموي، حول من يستولي على السلطة لإقصاء الأخر بالقوة المادية ، هذا التوجه الخطير ظل منعطفا سياسيا حاسما في تاريخ الجزائر المستقلة إذ كان يفترض لدى قادة الثورة قبيل الاستقلال التفكير في البناء السلمي للدولة التي ظلت مطلب حركات التحرير الوطني وتحقيق التنمية لمحو الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للاستعمار الفرنسي واستعادة الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري التي حاول الاستعمار طمسها واستبدالها بثقافة تغريبية طيلة فترة حكمه وتواجده .

أدى هذا التوجه الخطير إلى شرخ نفسي بين القادة التاريخيين للثورة وإطاراتها و ترك أثار سلبية حول طبيعة النخبة الحاكمة التي لجأت إلى التصفية الجسدية والإقصاء و التهميش لأي صوت معارض ويأتي اغتيال محمد خميستي أول وزير الخارجية للجزائر سنة 1963 في ظروف غامضة في هذا الإطار[2].

---

1 لمزيد من التفاصيل حول الصراع الدائر بين مختلف التيارات السياسية والعسكرية أنظر: *- Benjamin Stora , Histoire de l'Algérie Depuis l'Indépendance 1962-1988 (France :édition la Découverte ,2001) pp 08-14*

2 لمزيد من التفاصيل حول ظروف وملابسات اغتيال محمد خميستي أنظر: *-Benjamin Stora, op.cit.,p.21*

أثـار تعيـين العقيـد هـواري بومـدين فـي منصـب نائـب الـرئيس مـن طـرف الـرئيس أحمـد بـن بلـة لتعزيـز السـلطة المدنيـة الهشـة حفيظـة العديـد مـن القـادة التـاريخيين ومـع هـذا التعيـين بـدأ تعـاظم دور الجـيش الـذي أصـبح ورقـة أساسـية فـي تحكـيم السـلطة، ظـل نشـاط جـيش التحريـر الـوطني المـدعم للسـلطة يتـدخل فـي الحيـاة السياسـية لتكـريس هيمنتـه علـى جميـع مؤسسـات الدولـة وإخضـاعها لتوجهاتـه لمـا أصـبح يتمتـع بـه مـن شـرعية تاريخيـة بعـد حـرب التحريـر رغـم فقدانـه لأي قاعـدة شـرعية ديمقراطيـة وذلـك فـي ظـل غيـاب نشـاط الحـزب الـذي أنهـار نتيجـة ضـعف هياكلـه التنظيميـة وفقدانـه لإيديولوجيـة واضـحة رغـم الشـرعية التاريخيـة التـي ظـل يتمتـع بهـا كونـه الحـزب الوحيد الذي إستطاع توحيد جميع القوى تحت راية التحرير والاستقلال.

إن فكـرة الأحاديـة الحزبيـة التـي لـم تطـرح فـي نقاشـات برنـامج طـرابلس شـقت طريقهـا شـيئا فشـيئا فـي ظـل النخبـة الحاكمـة ، هـذه الأخيـرة التـي رفضـت الالتـزام بمبـدأ الديمقراطيـة الجماعيـة فـي أجهـزة الدولـة ومؤسسـاتها حسـب مـا أعلـن عنـه فـي وثيقـة برنـامج طـرابلس الـذي صـادق عليـه المجلـس الـوطني للثـورة الجزائريـة بالإجمـاع ، ولمنـع تشـكيل أي حـزب سياسـي خـارج جبهـة التحريـر الـوطني واعتبـار ذلـك انقسـاما للشـعب وتصـدعا لمكونـات الدولـة المـراد بناءهـا وتحـت حجـة ضـمان السـير إلـي الأمـام وتحقيـق أهـداف الثـورة الديمقراطيـة الشـعبية[1] لابـد مـن حـزب سياسـي جمـاهيري قـوى وواعـي[2] لقطـع الطريـق أمـام أي توجـه تعـددي مسـتقبلي خاصـة مـع تنـامي دور الحـزب الشـيوعي الجزائـري P.C.A وحـزب الثـورة الاشـتراكية P.R.S بزعامـة محمـد بوضـياف[3] ورفـض أيـت أحمـد أسـلوب عمـل السـلطة الإقصـائي وتأسيسـه لجبهـة القـوى الاشـتراكية FFS فـي خريـف 1963

---

1 Benjamin Stora, op.cit.,pp 11-12.

2 النصوص أ.ج.ت.و، مرجع سبق ذكره ،ص99.

3 لمزيد من التفاصيل حول ظروف استقالة محمد بوضياف أنظر: *-Benjamin Stora, op.cit.,p.17.*

ومحاولة السلطة هيمنة وإضفاء الشرعية على المؤسسات والهياكل الرسمية المستحدثة كالمجلس التأسيسي وقيادة الإتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال فرض قيادات في مناصب المسؤولية الحساسة بدلا من انتخابهم كما حدث مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين المنتخبين الذين تم إقصائهم وتعيين آخرين موالين للحزب والسلطة . لم يكن أمام السلطة الحاكمة من خيار سوى اللجوء إلي الإقصاء والتهميش للمحافظة على كيانها وصيرورتها خاصة اتجاه قادة الثورة التاريخيين، لقد أعلن ذلك صراحة محمد خيضر غداة استقالته من منصب الأمين العام للمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وفرحات عباس من رئاسة المجلس التأسيسي غداة مناقشة المشروع الدستوري الذي نوقش خارج المجلس التأسيسي وصادق عليه المجلس بأغلبية 139 صوتا مقابل 23 صوت ووافق عليه الشعب في الاستفتاء العام يوم 08 سبتمبر ليتم تعيين الرئيس أحمد بن بلة يوم 15 سبتمبر 1963 أول رئيس للجمهورية الجزائرية.

نتيجة هذه التوترات التي شهدتها الأسرة الثورية وتنامي دور الجيش وتجريده لصلاحيات الحزب الذي أصبح ضعيفا وبروز صراعات من داخل التحالف الحكومي بزعامة أحمد بن بلة وغياب بناء الدولة الذي ظل شعارا نظريا أكثر منه عملا ميدانيا[1] ونتيجة المشاكل المتراكمة العديدة والمعارضة الشديدة برزت قوة الجيش التي أضحت تمثل العمود الفقري للسلطة السياسية وفي ظل هذه الظروف انحرفت الممارسة السياسية عن الديمقراطية الحقيقية التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في إطار برنامج طرابلس جوان 1962 ولم تعد فكرة القيادة الجماعية سوى عملية لأهداف الثورة وظهر جليا انفصام خطير بين الوعي الجماعي المتصل بالواقع من جهة وبين ممارسة جبهة التحرير الوطني في

1 Abdelkader Yafsah ,OP.cit. ,P97.

كل المستويات من جهة أخرى وحلت السلطة المطلقة وانعدم أي مجهود إيديولوجي في ظل غياب ثقافة سياسية وطنية مركزية مما تسبب في النزعة المنافية لروح الثورة[1]، وإتسمت العلاقة بين الدولة والمجتمع من حينها بطابع عدائي متبادل[2].

المطلب الثاني: اتجاه أحمد بن بلة

كان من واجب السلطة الحاكمة بعد انتخاب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية البحث عن آليات لتوحيد صفوف الشعب[3] والتفكير في البناء السلمي للدولة التي ظلت مطلب حركات التحرير الوطني[4] لتحقيق التنمية ومحو الآثار الاجتماعية والثقافية الاقتصادية للاستعمار الفرنسي واستعادة الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري التي حاول الاستعمار طمسها واستبدالها بثقافة تغريبية طيلة فترة حكمه وتواجده، غير أن الاستقلال كان مصدر للعديد من الخلافات بين النخب السياسية الثورية التي كادت أن تدخل بالبلاد في حروب أهلية نتيجة التهميش والإقصاء التي تعرضت له من قبل سلطة الحزب المدعم من قبل المؤسسة العسكرية .

أدت الخلافات السياسية بين الرئيس أحمد بن بلة والقادة الثوريين التاريخيين إلي عزل وإقصاء الخصوم والمعارضين بشتى الوسائل الممكنة بفضل دعم

---

1 النصوص أ.ج.ت.و، مرجع سبق ذكره ،ص68.

[2] - دردور معد عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص ، 95.

3 William B Quandh , OP.Cit , P32

4 بن خدة بن يوسف رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خطابه 1962.07.03 و 1962.07.05 لمزيد من التفاصيل أنظر ايضا:

-Mostafa Achraf , OP.cit., P 305.

مؤسسة الجيش له وإنفراده بالسلطة التي تجسدت في شخصيته وأدت في النهاية إلى عزلته خاصة مع رفقاء دربه في النضال الوطني، وبحجة ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير الوطني طفت الخلافات والتوترات على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة المستقلة نتيجة الصراعات السياسية من جهة و الاختراقات التنظيمية والدستورية التي أقدم عليها بن بلة لتدعيم مركزه وسلطته خاصة مع ظهور أول دستور جزائري عام 1963 ، الذي كشف عن عدة تجاوزات سياسية ودستورية عندما تمت مناقشته على مستوى الحزب دون المرور عن البرلمان ليصادق عليه من قبل النواب. لقد عكست مواد دستور 1963 هيمنة بن بلة على مؤسسات وهياكل الدولة المستقلة التي صيغت حسب طموحاته وأهواءه من خلال اللجنة التي كلفها بإعداد مشروع الدستور التي لم تكن لها أي صيغة دستورية وديمقراطية وأيضا من خلال المواد التي صيغت لتقوية نفوذه ، داخل السلطة التنفيذية المواد 39 وما بعدها كما استبعدت التعددية السياسية الحزبية وفرضت الديمقراطية الاشتراكية كهدف أساسي ضمن مواد دستور1963 وفق المادة 10-23-24-25 من الدستور.

أعادت التوترات السياسية طرح إشكالية من يسير الدولة الجزائرية المستقلة الحزب أم الجيش؟ وكان من الضروري إنشاء دولة يكون الجيش عمودها الفقري أما جبهة التحرير فلم تكن سوى لسان حال جيش التحرير وحامل لوائه السياسي وليس لها أي وجود في حد ذاتها[1] ، إلا أن بن بلة حاول إعادة بعث الحزب كوسيلة لتركيز السلطات وتعبئة الشرائح الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني للحد من نفوذ وسلطة الجيش في الحياة السياسية. أثناء انعقاد المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني من 16-21 أفريل 1964 أكد بن بلة على أولوية مواصلة العمل

1 محمد حربي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الثوري على القضايا البناء المؤسساتي وتنظيم البلد في إشارة واضحة لأطروحة جناح بومدين وأكد الخطاب الذي ألقاه بن بلة على العناصر المرتبطة بالبرجوازية التي تمثل خطرا على مستقبل البلد[1].وهذا ما دفعه لانتهاج التحاليل الماركسية لقطع الطريق أمام صراع الطبقات المتنازعة على السلطة.

تحولت الإيديولوجية الشعبوية في ظل حزب وسلطة بن بلة إلي عقيدة سياسية واقتصادية متلاحمة لمراقبة عمل الطبقة المسيرة التي تقرر والشعب الذي ينفذ في ظل تنامي سلطة الطبقة البرجوازية التي لاحظت الفراغ الإيديولوجي لجبهة التحرير الوطني المهيمن على زمام الأمور والمنتهج لسياسة الهروب إلي الأمام ، بإدعاء تواجده في مختلف المستويات كونه الجهاز التشريعي والتنفيذي في نفس الوقت وأن كل القرارات السياسية والإدارية الهامة تصدر من الهيئات العليا حسب النصوص الدستورية المادة 23-24 من الدستور التي تنص على أن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر[2] وكذا نص المادة التي تؤكد على أن جبهة التحرير تقرر سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة[3].

ساهمت المناورات السياسية للرئيس أحمد بن بلة في إبعاد وإقصاء خصومه التقليديين القادة التاريخيين للثورة و المعارضين ومنافسيه الداخليين من سياسيين وعسكريين نتيجة الاختلافات الإيديولوجية والصراعات الشخصية حول مبدأ أولوية بناء دولة مركزية قوية التي ظلت إحدى مطالب المعارضة للحد من السلطة الدكتاتورية التي أصبح يتمتع بها بن بلة خاصة مع ظهور ميثاق الجزائر 1964

---

1 Benjamin Stora ,op,cit., P30.

2 -دستور 63 ، مرجع سبق دكره. ، ص49 ،المادة23 .

3 المرجع نفسه، المكان نفسه، المادة 24.

الذي فصل في طبيعة النزعة الاشتراكية ومبدأ الأحادية الحزبية المعبر عن إرادة الشعب فالشرط والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها ، وبالتالي المطلوب من الحزب أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية ويمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم[1] لم تؤدي جملة النصوص القانونية والمواثيق الرسمية التي صاغها بن بلة إلي استقرار المجتمع ومؤسسات الدولة التي بقيت بعيدة عن توجهات ومراقبة الدولة وتعيش حالة فوضى نتيجة تداخل في الصلاحيات وضعف القدرة التنظيمية والإيديولوجية للحزب الذي ظل عاجزا عن مسايرة التطورات والمستجدات نتيجة الصراع على السلطة الذي بات النظر إليها في إبعاد المنافسين دون انقطاع عن الجماهير، وهي من الأسباب التي أستغلها الجيش في الاستيلاء على السلطة[2].

ظلت التنشئة الاجتماعية التي تتولاها الدولة المستقلة في هذه المرحلة غائبة نتيجة جمود وتعطل عمل نشاط أجهزة الإيديولوجية كالأسرة التي اعتبرت الخلية الأساسية في المجتمع والتي وقعت تحت ضمانة الدولة المادة 17 من الدستور والتي كان من المفروض أن تلعب دورا في ردع انحراف الأفراد على مستوى التفكير وتكيفيهم وبالتالي تشجيع الطاعة والامتثال، كما أن المدرسة والمنظومة التربوية ظلت تعاني اختلالات هيكلية ودستورية فمن جهة تؤكد المواثيق الرسمية على ضرورة خلق فكر اجتماعي وسياسي جديد من خلال بعث ثقافة جزائرية وطنية ثورية وعلمية حسب قرارات برنامج طرابلس 1962 ومن جهة أخرى تؤكد المادة 76 من دستور 1963 على استعمال اللغة الفرنسية مؤقتا إلي جانب

---

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، ميثاق الجزائر 1964 (الجزائر جبهة التحرير الوطني 1964) ، ص106

2 حسان محمد شفيق العاني ، المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وإيطاليا وفرنسا (بغداد : مطبعة التعليم العالي ، 1988)، ص67.

اللغة العربية وهذا ما أدى إلي خلق تناقض إيديولوجي وبروز ثقافات سياسية سائدة في المجتمع وأصبح الحديث عن تنشيئات اجتماعية متعددة ومتعارضة داخل المجتمع الواحد وليس تنشئة اجتماعية واحدة وحتى المؤسسات الرسمية لم تعرف أي حوار جدي شفاف داخلها حول طرق وآليات بناء الدولة القوية للاستجابة لتطلعات الفئات الشعبية ، بل على العكس من ذلك فقد ركز الخطاب السياسي خلال هذه الفترة على عوامل الإقصاء ورفض الأخر.

- **إن الجبهة** كحركة عسكرية كان همها الأساسي هو أن تبقى و تستمر لذا ظلت منشغلة بالمقاومة المسلحة أكثر مما كانت منشغلة بالفعالية الأيديولوجية أثناء الثورة، إلا أن الجبهة بعد الاستقلال شهدت مجموعة من التناقضات أهمها الفلسفة الليبرالية التي قامت عليها و تناقضها مع المشروع السياسي للنخبة الحاكمة الذي أكد ضمنيا على النهج الاشتراكي في بدايته. كما أن السلطة و النخبة القائدة ضمت طلائع التشكيلات السياسية لما قبل الثورة و قد أدت الثورة إلى تبلور الصراع بين الجناحين:الجناح الاشتراكي و الجناح الليبرالي و قد عبرت أزمة 1962 عن هذا الصراع كما أن اعتماد مبدأ وحدة السلطة المطلقة في يد المجلس الوطني للثورة الجزائرية من جهة يتعارض و مبدأ اعتماد القيادة الجماعية كمبدأ أساسي للمؤسسات الجزائرية و الذي يترتب عنه مختلف النتائج المترتبة عن مبدأ المركزية الديمقراطية الذي يقابله اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة على الاعتبار أن مبدأ الفصل هو: عنصر أساسي في كل ديمقراطية و هو قاعدة أساسية للمؤسسات الجزائرية.

ظل الصراع و التنافس على السلطة بين مختلف الاتجاهات السياسية لا يؤشر على مستقبل واعد للبناء السلمي للدولة التي ظلت إحد مطالب حركات التحرر الوطني و ذلك لانعدام الثقافة سياسية تشاركية أهملتها التربية الديمقراطية للمناضلين على مستوى الدولة المستقلة وخاصة ما تعلق منها بفقر الإيديولوجية

والعقلية الإقطاعية و النفسية البرجوازية الصغيرة التي أدت إلى البيروقراطية تافهة و معادية للشعب ففي الواقع لقد ساهم دمج و تداخل مؤسسات الدولة المستقلة في إضعاف مفهوم الدولة و الحزب و بالمقابل ساهم ذلك في تقوية و ترسيخ قوة و مكانة جيش التحرير الوطني كهيئة سلطوية فعلية سياسية و عسكرية و اقتصادية و اجتماعية ....الخ.

أدت سياسة التعبئة المنتهجة من قبل النخبة الحاكمة للشرائح الاجتماعية و مؤسسات المجتمع المدني عبر النصوص القانونية و المواثيق الرسمية ليس فقط إلى تركيز السلطة بل إلى حالة من الفوضى و التناقض و عدم استقرار المجتمع و مؤسسات الدولة و بالتالي غاب مبدأ بناء دولة مركزية قوية نتيجة الاختلالات الهيكلية و الدستورية و بروز التناقض الأيديولوجي الذي أدى إلى تنشئات اجتماعية متعارضة داخل المجتمع الواحد.

المطلب الثالث: الثقافة والتنشئة في ظل الرئيس هواري بومدين

تتميز الثقافة السياسية هنا بتركيز واحتكار السلطة والإنفراد بالقرارات السياسية عقب انتقال السلطة إلي مجلس قيادة الثورة الذي ظلت مهمته توجيه الحياة السياسية والعمل على إنشاء الدولة الوطنية القوية التي ظلت إحدى مطالب الأساسية التي تتستر وراءها مؤسسة الجيش لتبريرها الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة بعد حركة جوان 1965[1]، حرص مجلس قيادة الثورة "CR" الذي استولى على السلطة باسم الشرعية الثورية على إبقاء بصيغة الدولة الشمولية والأحادية الحزبية فالدولة لديه هي السلطة والنظام ووحدة الشعب والتنمية في شتى المجالات السياسية متبنيا خطابا سياسيا يساهم في تنمية الثقافة السياسية ليعيد لجبهة التحرير الوطني دورها الريادي من خلال محاولة ربط ثقافة الحزب بالتنشئة السياسية وتثبيت دور الدولة على حساب دور الحزب الذي ظل دوره ضعيفا في تعامله السياسي كوسيط بين الشعب والحكومة وهو الأمر الذي جعل الرئيس هواري بومدين يؤكده قائلا : هل كان الحزب موجودا ؟ بكل أسف لم يكن له وجود إلا على الورق، وفي اللافتات المعلقة على المباني ولاشيء أخر، ولهذا فهو حزب يضم مناضلين فحسب بخلاف الدولة التي هي دولة كل الوطنيين بلا استثناء[2] تحول مجلس الثورة تحت قيادة الرئيس هواري بومدين تدريجيا إلي الواجهة رمزية بعد تبنيه لسياسة محكمة للترغيب والترهيب وتصفية كل المعارضين والمناوئين من خلال سياسة الإقصاء، التهجير وحتى الاغتيال ولجأ إلى إلغاء العمل بالدستور 1963 وعدم الاعتراف بميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 والإستخفاف بمبدأ التسيير الذاتي مع تكريس السلطة العسكرية وإخضاع

---

1 علي بن طاهر ،"الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989 - 1992 " (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية ، 2001) ، ص 56.

2 لطفي الخولي ، عن الثورة – في الثورة – وبالثورة ... وحوار مع بومدين ، بيروت 1965 ص85-145

حزب جبهة التحرير الوطني لتوجيهات النظام الذي لم يسمح بوجود أي معارضة رسمية أو غير رسمية للحد من غرائز قوى سياسية معارضة قد تنمو من داخل أو خارج إطار النظام الذي لا تسمح آليات عمله بتعددية الآراء وتداول المسؤوليات لافتقاره لقاعدة شعبية عريضة ومهيكلة، لطبيعته تنظيمية البيروقراطية والإيديولوجية الشمولية وقياداته الزعيمية.

تجسدت ثقافة الهيمنة أكثر من خلال صياغة دستور 1976 الذي أعطى للسلطة الحاكمة صلاحيات واسعة لإرساء نظام سياسي ممركز[1]. مع الإبقاء على التوجه الأحادي للنظام السياسي من خلال حزب طلائعي يقود عملية التنمية السريعة لبناء المجتمع الديمقراطي والاشتراكية[2] مع التخفيف من التوجهات الاشتراكية بحيث لا تتناقض مع القيم الإسلامية[3] التي نص عليها الميثاق الوطني والتي اعتبرت تعميقا لثورة الفاتح نوفمبر1954[4] وبالمقابل فإن بناء الدولة الاشتراكية الديمقراطية القائمة على مبدأ اللامركزية ظل شعار أو عملا فوقيا باسم الشعب وليس بالشعب للمحافظة على النظام واستقراره وإعادة إنتاجه وحتى الحزب تم إخضاعه لدعم توجهات السلطة ليكون أقرب إلي مفهوم التعبئة منه إلي المشاركة كمبدأ أساسي وكإطار نظامي وكجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية[5] واستبعدت في نفس الوقت أي معارضة رسمية أو غير رسمية واحتكر وسائل العنف بما فيها قوة الأمن العسكرية .

---

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني دستور1976، (الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1976)، ص43 المواد من104 إلي 114

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية ، المشروع التمهيدي للميثاق الوطني ، ص ص54-58

3 المرجع نفسه ، ص 24

4 دستور 1976 ، مرجع سبق ذكره نص المادة 10.

5 دستور 1976 مرجع سبق ذكره ، ص13 .

إن احتكار بومدين لوسائل العنف وإخضاع الحزب لتوجهات النظام وغلق العمل السياسي الشرعي ورفضه لأي معارضة داخلية ، ومحاولاته بناء مؤسسات شرعية فوقية ساهمت في تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد وفرض اختيار إيديولوجي مهيمن داخل المجتمع في إطار ما يسمى بالمركزية الديمقراطية التي هي في الحقيقة مركزية بيروقراطية أمنية وهو ما يتعارض أصلا مع حرية الرأي والتعبير والديمقراطية .

-**إن مجلس** قيادة الثورة المنبثق عن حركة جوان 1965 والذي ترأسه هواري بومدين ساهم في تعميق هيمنة الجيش على مؤسسات المجتمع المدني وتوجيه الحياة السياسية لإرساء دولة و سلطة قوية وتنمية شاملة من خلال استبدال مبدأ التسيير الذاتي للمؤسسات بمبدأ الثورات الثلاث[1]: الثورة الصناعية والثورة الزراعية والثورة الثقافية.

لجأ بومدين إلى إخضاع واحتكار كل السلطات بعد هيمنته وتسخيره للحزب واستخدامه للجيش لتعزيز ديمومة النظام السياسي واستقراره ثم إزاحة وقمع أي قوة معارضة على الساحة السياسية لذا ظلت المؤسسات السياسية التي شرع بومدين في بناءها عبارة عن عمل فوقي باسم الشعب وليس بالشعب من خلال دستور 1976 الذي كرس استمرارية السلطة بصلاحيات واسعة وجسدت نموذجا للعلاقة بين الحاكم وشعبه التي سرعان ما أدت إلى تناقضات وصراعات عكست انفصام العلاقة التي بنيت بين الشعب والنظام السياسي والتي لم تكن قائمة على أسس الإيديولوجية أو على أسس تشكك شرعية الحكم لذا ظلت ظاهرة احتكار السلطة وحصرها بيد الرئيس السمة البارزة التي اتسم بها النظام السياسي الجزائري طيلة فترة حكم بن بلة وبومدين.

---

1 Stora Benjamin op. cit., pp. 43-50

المطلب الرابع: الثقافة والتنشئة في ظل الشاذلي بن جديد

تميزت هذه الفترة مرة أخرى بتدخل الجيش المباشر لحسم الصراع والتنافس السياسي على السلطة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين بين (جناح محمد صالح يحياوي ممثل الحزب وجناح عبد العزيز بوتفليقة) ليحسم التنافس لصالح عقيد من صفوف الجيش: الشاذلي بن جديد تحت شعار أقدم ضابط في أعلى رتبة بدعم من حزب جبهة التحرير الوطني والأمن العسكري، وذلك في غياب أي توافق أو إرادة شعبية. إستهل الرئيس شاذلي بن جديد فترة حكمه بإبعاده لبعض الوجوه البومدينية المنافسة بدعم من المخابرات العسكرية والمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني لتجسيد سياسة ليبرالية منفتحة في مواجهة الجناح المحافظ .

عرفت فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد مرحلتين منفصلتين متميزتين منذ توليه السلطة عام 1979 وإلي غاية الاستفتاء على الدستور 1989 أما المرحلة الثانية فتمتد من 1989 إلي غاية استقالته عام 1992 وتميزت فترة حكمه في بدايتها بمتغيرات اقتصادية ، سياسية واجتماعية على الجبهتين الداخلية والخارجية أثرت سلبا على المدى القريب والمتوسط والبعيد في طبيعة النظام السياسي وفي مستقبله[1] .

إن الانفتاح السياسي للسلطة الجديدة سرعان ما اصطدم بعقبة أحداث تيزي وزو أو ما يعرف بالربيع الأمازيغي[2] مع بداية الثمانيات مما استدعى التدخل العنيف للجيش بالقوة بأمر من الرئيس الشاذلي بن جديد لوقف أعمال الشغب التي اندلعت حينها وقصد تدعيم مركزه وسلطته لجا الشاذلي بن جديد إلى وسيلة للهيمنة

---

1 إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية 2002) ، ص110

2 Stora Benjamin op. cit., pp. 79-82. Voir aussi said saadi, Algerie l'heure de verité, (paris : Ed flammarion 1995) p60.

على الحزب. لقد أكد المؤتمر الاستثنائي واللائحة السياسية للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني جوان 1980 على تدعيم وتركيز السلطات في يد رئيس الجمهورية هذا الأخير الذي نجح في وضع يده على الحزب من خلال الدعوة لتطبيق المادة 120 من قانون الحزب التي تجبر المنظمات الجماهيرية والممثلين على مستوى المجالس بالانخراط في الحزب لتسهيل شروط مراقبة المجتمع[1] ، وهذا ما أكده الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه يوم 10 جانفي 1983 بالقول : إرادتي أن يكون حزب جبهة التحرير الوطني حزب قوى وقادر على تحمل المسؤولية الكاملة في مهامه ودوره في كل مجالات الحياة الوطنية[2].

ظل الشاذلي بن جديد يبحث عن منهج جديد وأسس جديدة تبنى عليها العلاقة ما بين الشعب والنظام من خلال إرساءه لمصادر جديدة للشرعية السياسية بحيث تكون السلطة السياسية أكثر ارتباطا وتعبيرا عن القوى السياسية المختلفة، لذا حرص ميثاق 86 تأكيده على الدور القيادي والطلائعي للحزب الواحد في البلد لقيادة الشعب ولتنظيمه[3] وحرصه على القيام بعملية التغيير عكست رغبة النظام في استمرارية إخضاع كل القوى والتنظيمات تحت سيطرة بيروقراطية الدولة وبالتالي إخضاع كل قنوات التعبير السياسي.

وحسب الميثاق الوطني تعمل أجهزة الدولة على تطبيق سياسة الحزب الواحد إلا أن الواقع لم تكن كل هذه الأجهزة السياسية والتشريعية والتنفيذية بجميع أنواعها وفي سائر المستويات تعمل بوحدة في التصور وتنطلق في الأداء من كون

---

*1 Stora Benjamin op. cit., p*82 .

2 Ibid, p82.

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني 1986، (الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1986)، ص110.

كل واحد منها مسئولا عن تجسيد إيديولوجية الحزب في ميدانه الخاص[1] وظل النضال الإيديولوجي ومحاولة إشاعة الديمقراطية والحرية داخل خلية الحزب إحدى الأهداف والأدوات الأساسية للعمل السياسي والإيديولوجي في أوساط الجماهير لتعميم تجربة الجزائر الثورية وأصالتها .

لم تؤد سياسة الانفتاح المنتهجة من قبل السلطة ومحاولتها إعادة هيكلة الحزب الواحد لتنشيط وتوجيه الحياة السياسية إلي الأهداف المرجوة نتيجة عجز الحزب عن الاضطلاع بوظيفته ولم يكن بمقدور حزب جبهة التحرير الوطني أو أي قوى أخرى خلق تقاليد ثقافية وسياسية بديلة بسبب التناقضات الاجتماعية الحاصلة وبسبب انعدام تصورات إيديولوجية ثقافية واضحة المعالم والتي أدت إلى تعميق واستمرار الصراعات السياسية .

ساهمت الظروف الاقتصادية المتدهورة في النصف الثاني من عقد الثمانينات في ظهور تفاوت في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع خاصة لدى الشباب البطال المهمش الذي ظل يعكس فشل السياسة التربوية والتعبئة الجماهيرية للفئات الشعبية وعجز الحزب في الاضطلاع بدوره كطليعة قياديه على المجتمع.

أكتوبر وبداية التحول السياسي:

ظلت أحداث أكتوبر 1988 تعبر عن رغبة النخبة السياسية الحاكمة في إنهاء احتكار الجبهة والجيش للحياة السياسية وفتح الباب لباقي القوى السياسية والتشكيلات الاجتماعية لتعبر عن توجهاتها من خلال طرح الدستور الجديد الذي حمل مبادئ الفكر الليبرالي الديمقراطي والتعددية ، لكن السؤال الذي ظل مطروحا

---

1 الميثاق الوطني، مرجع سبق ذكره،ص 87.

هو هل بإمكان الدستور الجديد أن يجنب البلاد كل ما ينجم من انعكاسات تضر بالتوجه الجديد نحو الانفتاح والتعددية أو بمعني أخر هل بإمكان الدستور أن يجنب البلاد الفوضى وعدم الاستقرار السياسي نتيجة الفجوة الواسعة وثقل الضغوطات الاجتماعية والسياسية بين مختلف الحساسيات والتيارات المتصارعة على السلطة.

ظل النظام يعكس فشل السياسة التربوية المتبعة وعجز الحزب في التعبئة الجماهيرية والاضطلاع بدوره كطليعة قيادية على المجتمع مما أفقد النظام الشرعية الشعبية وظلت البيروقراطية الحزبية والحرس القديم لحزب جبهة التحرير الوطني والأمن العسكري تدعو لطرح نماذج بديلة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم والتعجيل برحيل الرئيس الشاذلي بن جديد باعتباره المستهدف الرئيسي من قبل المتظاهرين أثناء أحدات أكتوبر 1988 الأمر الذي عجل من تنامي وبروز مطالب جماعات معارضة من مختلف الاتجاهات تدعو للمشاركة في الحكم: الرئيس ومحيطه الإصلاحي ، الجيش ، الإسلاميين ،الأحزاب المعارضة وترفض النسق السياسي القائم وإيديولوجية الأحادية.

إن تبني السلطة الحاكمة لدستور 1989 كان يهدف إلي تغيير المرتكزات الأساسية للدولة، إن ثلاثة عقود من الاشتراكية ووطنية الدولة القومية أوصلت النظام الاجتماعي إلي طريق مسدود من الناحية الإيديولوجية والاقتصادية وأصبحت الإصلاحات السياسية ضرورة لوقف التدهور الاجتماعي الملحوظ في كل المستويات وكل القطاعات .

لم يحمل دستور 1989 أي إشارة لفكرة الاشتراكية التي ظلت طيلة ثلاثة عقود الماضية الخاصية المميزة لتاريخ الجزائر ، إذ لم تخلوا المواثيق الرسمية (دستور 63-76 وميثاق 64-76) من مبادئ الفكر الاشتراكي وبالمقابل أكد الدستور الجديد على الوضع القانوني الجديد للسلطات الثلاثة : السلطة التنفيذية ،

التشريعية ، والقضائية والفصل بينهما وضمان الحريات الفردية المتميزة وخاصة حرية الرأي ، إنشاء جمعيات والاجتماع حسب المادة 39 من الدستور والحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به حسب المادة 40 من الدستور[1] ، ولأول مرة تلجأ السلطة إلي الفصل بين الحزب والدولة وتتخذ من الليبرالية والتعددية والإسلام طريقة ومنهجا لأسلوب الحكم.

منح دستور 89 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية الذي أصبح يجسد وحدة الأمة وحامي دستورها ويمارس مهامه في الحدود المثبتة في الدستور خاصة المادة 74 للمضي قدما لتنفيذ برنامجه الإصلاحي والانتقال نحو نظام دولة القانون والديمقراطية القائم على الفصل بين السلطات واستقلال المجتمع المدني عن الدولة مع إعطاء ضمانات للحقوق والحريات للمواطن الجزائري، باعتبارها تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات واجبهم أن ينقلوه من جيل إلي جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته حسب ما جاء في الدستور الفصل الرابع من الباب الأول المتعلق بالحقوق والحريات[2] و خاصة المادة31. أن هذه الصلاحيات الواسعة تخول الرئيس شاذلي بن جديد الوقوف في وجه الجناح المعارض من المحافظين والحرس القديم للإصلاحات السياسية والاقتصادية المنتهجة خاصة ما تعلق منها بالديمقراطية والتعددية الحزبية الذي نص عليها القانون رقم 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي والمحدد لمبادئ وشروط تأسيس الأحزاب وقواعد عملها وتمويلها وإيقافها. سارع الرئيس الشاذلي بن جديد حسب صلاحيات المخولة له في الدستور إلي الاعتراف بالأحزاب التي قامت على أساس ديني وعرقي و لغوى كالجبهة

---

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و الإصلاح الإداري ، دستور 1989(الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1989) نص المادتين 39 و 40 لمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم 1.

2 دستور 89 ،مرجع سبق ذكره ، نص المادة 31.

الإسلامية للإنقاذ والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية للوقوف في وجه التيارات والاتجاهات المحافظة والمعارضة داخل جبهة التحرير الوطني وهذا يتعارض مع ما نصت عليه المادة 40 من الدستور التي تؤكد أن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذلك المادة 03 من مشروع قانون الجمعيات ذات طابع السياسي التي تؤكد عدم قيام الأحزاب على أساس ديني أو لغوى أو جهوي أو الانتماء الجنسي أو الواقع المهني[1] .

ظلت أحداث أكتوبر 1988 تعكس التنافس والصراع على السلطة بين مختلف النخب السياسية المنشقة والمبعدة عن الحزب الواحد والتي سرعان ما كشفت عن تحالفات لقيادة الحركة وتوجيهها لتجدير مواقعها السياسية في إطار تشكيلات سياسية متعددة متعارضة ومتصارعة وتطالب بالمشاركة في الحكم . تزامنت مختلف مطالب القوى الاجتماعية بعد أحداث أكتوبر مع فترة انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة بعد تدهور وإنخفاض أسعار النفط والتحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح والمصالحة وتجاوز النموذج الاشتراكي المعتمد. إن الانقسامات و التناقضات التي حدثت داخل جبهة التحرير الوطني أدت إلي بروز صراعات علانية بين تيارين أحدهم محافظ متشبث بالإيديولوجية الاشتراكية والأخر إصلاحي ليبرالي يهدف إلي دمقرطة الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاعتماد على آليات وقوانين السوق و الخوصصة.

---

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/89 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي (الجريدة الرسمية، العدد27 الصادر بتاريخ 1989/07/05) لمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم 2.

وفي ظل تنامي الصراع والانقسامات بين النخب الاجتماعية حول السلطة جاء خطاب الرئيس الشاذلي المفاجئ للطبقة السياسية الذي أعلن عن برنامج إصلاحي شامل يهدف إلي المزيد من الحرية والديمقراطية داخل النخب الاجتماعية السياسية التي ظلت إلي وقت غير بعيد مضطهدة نتيجة التراكمات السياسية الداخلية والتناقضات والاختلالات الإيديولوجية والسياسية التي ميزت تلك المرحلة خاصة بعد تعاظم دور الجيش.

لجأت السلطة أثناء أحداث أكتوبر إلي استعمال العنف لوقف المظاهرات ووجهت أصابع الاتهام لبعض إطارات الدولة من الحزب خاصة المحافظين ومن الأمن العسكري محملة إياهم مسؤولية ما ألت إليه الأوضاع للحفاظ على السلطة والشروع في تطبيق الإصلاحات التي كان أعلن عنها في خطابه لتجسد لنا ميدانيا مع إعطاء المزيد من الحريات للمواطن . لذا ظلت فكرة الإصلاحات تمثل صيغة جديدة نحو الانتقال إلي الليبرالية السياسية واقتصاد السوق والتي حاول من خلالها الشاذلي بن جديد إنهاء حالة احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للسلطة والحياة السياسية في البلاد ومطالبته بالتعددية الحزبية. رفض الجناح المعارض من المحافظين والحرس القديم أي محاولة في تلك الظروف لفكرة التعددية الحزبية التي ظلت تمثل خطرا على الشعب وعلى الأمة وعلى الوحدة الوطنية خاصة إعلان الشاذلي بن جديد غداة إعادة انتخابه في ديسمبر 1988 على مشروع دستور جديد أقره الشعب الجزائري وصوت عليه يوم 23 فيفري 1989 بنسبة 92 % من الأصوات وحمل في طياته مبادئ الفكر الديمقراطي.

ظل الجيش في هذه المرحلة مرة أخرى يمثل نواة السلطة و أقوى مؤسسة بعدما أثبت قدرته في قيادة النظام واستمراريته وضبط مسار السياسة والتحكم فيها عن بعد وظل يمثل أهم مؤسسة بل القوة الوحيدة المنظمة والمهيكلة في ظل غياب دور حقيقي لباقي التشكيلات الأخرى إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، حاول

الرئيس الشاذلي بن جديد تدعيم مركز سلطته بإبعاده لبعض وجوه المعارضة المحافظة وعمل على تقليص دور الجيش السياسي ولإرساء أسلوب ومنهج جديد تقوم عليه العلاقة بين الشعب والنظام إلا أن عجز الحزب الاطلاع بهذه المهمة وفشل في خلق ثقافة سياسية بديلة بسبب التناقضات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع وبسبب انعدام تصور إيديولوجي واضح المعالم مما أسهم في تعميق واستمرار الصراعات والتناقضات السياسية والتي أدت إلى أحداث الشعب العنف في أكتوبر 1988.

استعان الشاذلي بن جديد بالجيش أثناء الأحداث لإعادة الأمن وحماية النظام وأعاد بذلك للجيش نفوذه وتأثيره في الحياة السياسية التي أبعد منها وأصبح الجيش حكم الفصل بين النظام السياسي ومعارضيه وشكل حجر عقبة أمام التحول الديمقراطي الجديد و التعددية الحزبية و السياسية التي طرحها النظام وأفقدها محتواها لأنه لا يمكن أن يكون المعبر عن طموحات أغلب شرائح المجتمع التي وحدها تطفي الشرعية على النظام السياسي أو تحجبه عنه.

هكذا باءت رغبة محاولات بن جديد في إنهاء احتكار الحياة السياسية والسلطة من قبل الجيش والجبهة بالفشل الذريع وفتح الباب للقوة والتشكيلات السياسية الجديدة لتعبر عن توجهاتها وبرامجها المتناقضة.

الفصل الثاني

التعريف بالتيارين

الديمقراطي والإسلامي

الفصـل الثـاني: التعريف بالتيارين الديمقراطي والإسلامي ---------- ص

المبحث الأول: التعريف بالتيار الديمقراطي ---------- ص

المطلب الأول: التعريف بالتيار الديمقراطي ---------- ص

المطلب الثـاني: الثقافة السياسية للتيار الديمقراطي ---------- ص

1 - حزب جبهة التحرير الوطني ---------- ص

2 - جبهة القوى الإشتراكية FFS ---------- ص

3 - التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD ---------- ص

المبحث الثاني: التعريف بالتيار الإسلامي ---------- ص

المطلب الأول: التعريف بالتيار الإسلامي ---------- ص

المطلب الثاني: الثقافة السياسية للتيار الإسلامي ---------- ص

1 - الجبهة الإسلامية للإنقاذ ---------- ص

2 - حركة المجتمع الإسلامي حمـاس ---------- ص

3 - حركة النهضة الإسلامية ---------- ص

الفصل الثاني: التعريف بالتيارين الديمقراطي والإسلامي

تعيش الجزائر حالة من الغليان السياسي لم يسبق لها مثيل إلى يومنا منذ حصولها على استقلالها فبمجرد إقرار التعددية السياسية الحزبية أي بعد المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 دخل النظام السياسي منعطفا خطيرا في إطار المواجهات بين مختلف القوى السياسية و أدى هذا إلى فيض من الصدامات و المواجهات عجز النظام السياسي عن استيعابها و كادت أن تعصف بالنظام ككل و أدت إلى شبه حرب أهلية غير معلنة بين تيارين أساسيين مثلث جبهة التحرير الوطني صاحبة الشرعية التاريخية و بقية التنظيمات السياسية و خاصة الأحزاب العلمانية التيار الأول.

أما التيار الثاني فجسدته مختلف تنظيمات الحركة الإسلامية في الجزائر و تأتي على رأسها جبهة الإسلامية للإنقاذ كرافض أساسي لها و بروزها كقوة جماهيرية صاعدة.

ساهم هذا الفيض التعددي المفاجئ و العنيف في خضم صراع القوى القائم بين تيارين بارزين يفتقران إلى خلفية مشتركة للعبة السياسية في تفجر إشكاليات عديدة مست هيكل النظام، و قد أدى اختلاف الإطار الفكري للقوة السياسية المتصارعة في الجزائر خاصة ثقافتهم السياسية لاحتدام الصراع و مضاعفته و إن أعلن الجميع تمسكه بالتعددية و الديمقراطية كإطار عام طالبت به الجزائر و العديد من الدول العربية لكن السؤال الذي نسعى إلى الإجابة عنه يتعلق بمدى صلاحية وسائل الديمقراطية الليبرالية في أنظمة تختلف خلفيتها و بيئتها عن تجارب الديمقراطيات العربية التي مازالت تعيش حالة من التناحر على السلطة في ظل غياب شرعية سياسية تهتدي إليها الأنظمة السياسية العربية.

إن مسألة معارضة المجتمع المدني لتحكم ظاهرة القوة في السياسة و المجتمع نتيجة غياب تبلور مفهوم المركزية و القانون والمجتمع و الدولة

كالجزائر ذات التاريخ و التقاليد أدى تمرد إلى التمرد وللتعبير عن ذاته و الانتقام من الرموز التي قادته إلى الأزمة بصور مختلفة.

سنحاول في هذا الفصل الوقوف و التقرب من بعض العناصر و مستويات الثقافة السياسية السائدة لدى التيارات التي هيمنت على الحياة السياسية أثناء فترة الانتقال ذات طابع التعددي الصراعي و بروز رؤى متعارضة حول موضوع الدولة و الشرعية السياسية و عن طبيعة الثقافة السياسية السائدة و انعكاساتها على ديمومة و استقرار النظام السياسي بمعنى آخر هل ساهمت الثقافة السياسة الحزبية أثناء عملية التحول الديمقراطي إلى إنتاج ثقافة جديدة بديلة تأخذ مصلحة الدولة و المصلحة العامة كمنهج و أسلوب للممارسة السياسية أم أن الأمر سلك مسلكا آخر عمّق من درجة التصدع و الصراع للأفكار و التوجهات؟

المبحث الأول: التعريف بالتيار الديمقراطي

ظلت الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر عقب أحداث أكتوبر 1988تجري في ظروف متوترة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، فالصراع و التناقض بلغ درجة لا تطاق بين طرفين متناحرين، من جهة التيار الإسلامي وعلى رأسه الجبهة الإسلامية للانقاد من جهة أخرى التيار العلماني و على رأسه السلطة ممثلة في الجيش و باقي الأحزاب الديمقراطية العلمانية المعادية للمشروع الإسلامي و ظل مستقبل الديمقراطية على الأقل رهينا بين تيارين متنافسين. فهل ستحترم الجبهة الإسلامية للإنقاذ قواعد اللعبة الديمقراطية عقب الفوز الذي حققته في الانتخابات المحلية في جوان 1990؟ أم أنها ستشكل خطرا على الديمقراطية و تضرب عرض الحائط كل القواعد الدستورية لهذا البلد؟ خاصة أن برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ يعلن صراحة عزمه تطبيق الشريعة الإسلامية و إقامة النموذج الإسلامي، بعد ما تأكد فشل النموذجين الغربيين، الرأسمالي و الاشتراكي، أم ستسعى الجبهة الإسلامية للإنقاذ الى التكيف و التأقلم مع وضعية البلد و الإطار التعددي المنصوص عليه في الدستور؟ أم أنها ستسعى لإقامة دكتاتورية تلغى بموجبها مختلف الحريات العامة بانتهاجها الطرق الغير القانونية للوصول إلى السلطة، بما في ذلك اللجوء إلى العنف من خلال حمل السلاح ضد الطغمة العسكرية و من يواليها ممن يسمونهم بالكفار حسب الاعتقاد السائد في أدبياتهم. إن الجهاد حسب اعتقادهم أصبح أكثر من وسيلة شرعية للدفاع عن الحقوق المغتصبة وعلى ضرورة إعادتها لأصحابها عقب توقيف المسار الانتخابي و التراجع عن المسار الديمقراطي برمته.

لقد أظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعارضا صارخا مع برنامجها السياسي المعلن عنه في الكتابات و المواثيق الرسمية التي تؤكد فيه على الطبيعة السلمية و النهج الوسطي الذي يتخد منه الحزب منهجا و أسلوبا للعمل كما سنرى، لكن بمجرد الإعلان عن توقيف المسار الانتخابي من طرف الجيش لجأت المجموعات

الإسلامية المسلحة إلى ممارسة العنف و الإرهاب[1] و الإبادة مبررة ذلك بوقوف السلطة ضد الإرادة الشعبية و أصبح العمل المسلح بالنسبة لها كفرض ديني و واجب على كل مسلم تأديته خاصة بالنسبة للمجموعات المسلحة التي تميزت تنظيماتها المختلفة و المتعددة بالانقسام و الاستقلالية عن القيادة التي ظلت موحدة إلى غاية سبتمبر 1992 .

المطلب الأول: التعريف بالتيار الديمقراطي

تعود مطالب النخب السياسية الجزائرية بالديمقراطية إلي المراحل الأول من الاحتلال الفرنسي للجزائر وظهور حركة الشبان الجزائرية[2] التي ظلت تعكس نخبة من الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية والمتشبعين بالثقافة والقيم الفرنسية ، فطالبوا بالمساواة في المركز القانوني بين المسلمين والأوربيين نظير تجنيدهم الإجباري .

ورغم الظروف الإيجابية التي ساهمت كثيرا في التحولات السياسية التي شهدها العالم آنذاك إضافة لانتشار الثقافة السياسية الغربية على المستوى الدولي، فقد إستغلت حركات التحرر الوطني إنتشار الثقافة السياسية الغربية على المستوى العالمي لتعيد تكيفها والظهور بثوب جديد و بمفاهيم عصرية تتلاءم و المرحلة التي تعيشها هاته الحركات على أن الأمير خالد ظل يمثل هذا التوجه أحسن تمثيل رغم بساطة برنامجه السياسي الإصلاحي الذي طرحه في إطار جمعية الأخوة

---

1 حول حقيقة أهداف الجماعات الإسلامية يمكن الرجوع إلى:

عمار بن سلطان، " نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية،(الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع ، 2004) ص 13 و ما بعدها.

2 أنظر حول حركة الشبان الجزائريين والأمير خالد : محمد الطيب العلوى، مظاهر المقاومة الجزائرية ط 3 (الجزائر : منشورات وزارة المجاهدين ، 2000) ص ص 103 109 لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا محمد حربي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 106-110 .

الجزائرية[1] الذي ظل يعكس ضرورة و حتمية العمل في إطار الشرعية الفرنسية بالوسائل المتاحة و بمطالب إصلاحية عاجلة في ما أملته الظروف و الجو السياسي السائد آنذاك و التي لم تعكس حقيقة أفكار و تصورات الأمير خالد السياسية التي عبر عنها بمطالب راديكالية في فترات لاحقة.

إن هذه القيم و الاتجاهات ظلت تمثل مرجعية لمختلف التشكيلات السياسية للحركة الوطنية بدءا بنجم شمال إفريقيا، النواب، العلماء، و حتى الحزب الشيوعي.

شكلت البرامج السياسية الواضحة لمختلف التشكيلات السياسية نقطة تحول جذرية في مطالب النخب السياسية التي ظلت تناضل من أجل حكم جمهوري ديمقراطي شعبي يندرج في نطاق الدستورية الليبرالية بصفة عامة، إن المشروع السياسي للحركة الوطنية مع بداية ثورة نوفمبر 1954 المتمثل في المطالبة بالاستقلال وإعادة إقامة الدولة الجزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية لقيّ تحفظات ومعارضة من قبل أغلب التشكيلات السياسية في بداية الأمر .

لم يترك مؤتمر الصومام أيّ خيار لمختلف التشكيلات السياسية التي عارضت الثورة بدعوته الالتحاق بها ومواصلة المهمة التاريخية للجبهة كمجموعة قيادية وتنظيمية للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية و الرخاء الاقتصادي و العدالة الاجتماعية[2] إن انضمام مختلف التشكيلات السياسية بشكل فردي في الجبهة و الثورة بعد دخول العلماء المسلمين و الاتحاد الديمقراطي،

---

2 - حول نشأة وبرنامج جمعية الأخوة الجزائرية أنظر:.

-*Claud Callot et J.R Henry, le Mouvement National Algérien Texte 1912-1954 2em édition (Alger, O.P.U, 1981),PP 30.31.*:

2- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، مرجع سبق ذكره .

قدماء حركة الانتصار و الحريات الديمقراطية ساهم في انفتاح الجبهة و تحولها من جبهة إلى ائتلاف لتصبح مزيجا معقدا[1] فحملت في طياتها بذور الصراع و التناقض بين نخبها السياسية الثورية خاصة حول المشروع السياسي و الإيديولوجي المراد تبنيه بعد الاستقلال خاصة بعد طغيان و محاولة تبني المشروع التغريبي من قبل التيار بعينه في مقابل المشروع العربي الإسلامي المعلن عنه في إطار بيان أول نوفمبر.إن هذا الصراع و التناقض بين النخب السياسية الثورية عبرت عنه أزمة صائفة 1962 و ظل يعكس فضاعة الانفصام بين المشروع السياسي و القواعد الدستورية من جهة و عدم فعالية تلك المؤسسات في المجتمع من جهة أخرى. هذا ما أكدته قرارات مؤتمر الصومام بتبنيها التوجه الأحادي للسلطة تحت قيادة جبهة التحرير الوطني التي ظلت تعكس تنظيم ثوري ديمقراطي يضمن مشاركة جماهيرية و شعبية واسعة فيه[2] تعتمد على مبدأ أساسي في تنظيمه لحفظه من الديكتاتورية و السلطة الشخصية و التسلط و هو مبدأ القيادة الجماعية [3] فالجبهة التي ظلت تمثل تنظيما سياسيا شاملا أرادت أن تمثل كل الشعب الجزائري ، كل الأمة الجزائرية الواحدة وغير قابلة للانقسام فأصبحت بذلك سلطة عمومية تمثل الدولة الفتية بنظام دستوري مندمج.

أدان برنامج طرابلس حينها هذا الدمج الشديد بين الجبهة / الجيش و بين الدولة / الحزب بقوله: إن تداخل مؤسسات الدولة ومؤسسات جبهة التحرير جعل من هذه الأخيرة مجرد أداة إدارية للتسيير ، وكان من أثار هذا التداخل على مستوى الداخلي تجريد جبهة التحرير الوطني من مسؤولياتها لصالح جيش التحرير-وبفعل الحزب – إلغاء الجبهة عمليا[4].

---

1 - Slimane Cheikh , OP.cit. , P.386 .

2 - الأمين شريط ، مرجع سبق ذكره ، ص97.

3 -المرجع نفسه، المكان نفسه.

4 الأمين شريط ، مرجع سبق ذكره ، ص100.

لقد أوضح محمد حربي بخصوص مبدأ القيادة الجماعية للسلطة أنه جاء كرد فعل وكرفض للقيادة الكاريزمية التي ميزت عهد مصالي أكثر مما كان يشكل تعبيرا عن الديمقراطية وكأسلوب للعمل داخل الأجهزة[1] . لكن في نظر البعض الأخر حسب كريم بلقاسم فإن زمن القيادة الجماعية قد ولى وأصبحت الثورة في حاجة إلي قائد لذا ظلت كل المسائل الحيوية تحل خارج المؤسسات الرسمية الموجودة[2].

كان يفترض أن يتم انتقال السلطات والصلاحيات بين المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية أثناء المرحلة الانتقالية حسب النصوص الدستورية في جو قانوني وسلمي وهذا ما لم يحدث بل أدى الصراع على السلطة إلي انفجار حقيقي داخل جبهة التحرير الوطني والهيئة العليا للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد توجيه الجزائر للوجهة السياسية والمؤسساتية التي تتلاءم ومصالحهم . برزت الجبهة أثناء أزمة 1962 كقوة متعددة الرؤوس كونها كانت تجمع عدة كتل من التشكيلات السياسية القديمة إضافة إلي التكتلات الداخلية والخارجية التي كان هدفها السباق من أجل الهيمنة على السلطة واحتلال أجهزة الدولة الاستعمارية وهو الحد الأدنى المتفق عليه[3].

إن الإقصاء الذي تعرضت له بعض القوى و النخب السياسية نتيجة إعلان مواقفها من الوجهة السياسية و المؤسساتية ساهم في تأجج الصراع على السلطة هذه الأخيرة التي كان من المفروض أن تنتقل في جو قانوني و سلمي حسب النصوص الدستورية لكن الذي حدث أثناء المرحلة انتقالية أدى إلى انفجار حقيقي

1 Mohamed Harbi, OP.cit., P.191.

2 Mohamed Harbi, OP.cit., P.203.

3 Ali Kafi ; Interview , Algérie Actualité , N° 1140 du 20.08.1987 .

للهيئات الرسمية و خاصة جبهة التحرير الوطني و تم الاستحواذ على السلطة بقوة السلاح و هو ما يتنافى مع كل النصوص و القوانين الدستورية المتفق عليها سابقا.

إن هذا السلوك العدواني ساهم في إجهاض التجربة الديمقراطية التعددية نتيجة انعدام ثقافة سياسة تشاركية سلمية و فقر ايديولوجي لمعظم القادة الثوريين وفشل في تحديد الاختيار السياسي و التوجه الإيديولوجي الواجب إضفاؤه على الدولة الجزائرية نتيجة التعارض و التضارب الحاصل حول أهلية وأحقية كل تشكيلة سياسية لممارسة السلطة بعد التشكيك في شرعية المؤسسات[1].

إن تعثر التجربة التعددية بعد الاستقلال وإرساء مبدأ الحزب الواحد رفضته بعض القوى المؤثرة[2] كأمر واقع مما عزى بالحكومة إلى إصدار مرسوم 14 أوت 1963 الذي يمنع على كافة التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الفعلية ذات الهدف السياسي لهذا كرست نصوص دستور 63 خاصة المواد 39 و ما بعدها الشكل النهائي للأحادية الحزبية.

أعلنت العديد من النخب السياسية المؤثرة تمردها و رفضها توجه السلطة الحاكمة لتبنيها الثورة الاشتراكية و الأحادية الحزبية و تجميع كل السلطات بيد شخص واحد[3] خاصة بعد تراجع شرعية النخبة الحاكمة، و ظل الصراع قائما على السلطة بين تيارين متعارضين: التيار العربي الاسلامي و التيار العلماني الفرانكفوني، استغل الرئيس هواري بومدين هذا التعارض و التناقض لشل حركة المعارضة بكل الوسائل المختلفة و أدى إلى بروز صراع حاد بين تنائيات عرب/بربر، إسلاميين/ يساريين،سياسيين /عسكريين، حاول الرئيس الشاذلي بن

---

1 -الامين شريط، مرجع سبق ذكره ص 126 .

2 -من أمثال الجبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين أيت أحمد، محمد خيضر و استقالته من الأمانة العامة للحزب ، فرحات عباس و استقالته من المجلس التأسيسي، محمد بوضياف و تأسيسه للحزب الثوري الاشتراكي في أفريل 1963 .

لمزيد من التفاصيل أنظر: *-Bnjemin Stora, op,cit. ,pp 13 – 17.*

3 سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري ، ط 2 (الجزائر : دار الهدى ،1993) ص 102 .

جديد الذي تولى السلطة من بعده التخفيف من حدة الصراع في ظل متغيرات سياسية اقتصادية، اجتماعية داخلية و خارجية والتي كادت أن تعصف بالنظام في دوامة الفوضى و العنف بعد أحداث أكتوبر 1988. سارعت على إثرها السلطة للإبقاء والمحافظة على النظام و استمراره بتبنيها الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي نص عليها دستور 23 فيفري 1989 التي فتحت المجال للتعددية السياسية و الحزبية المنصوص عليها في المادة 40 من الدستور.

سارعت مختلف القوى المعارضة للنظام أثناء حكم الرئيس الشاذلي بن جديد و التي ضلت مبعدة عن مراكز القرار طيلة سنوات حكم بن بلة و هواري بومدين الظهور وتأسيس أحزاب سياسية تعكس توجهاتها الفكرية و الثقافية مستفيدة من الانفتاح السياسي الذي شهده البلد بعد أحداث أكتوبر 88 وصدور دستور 23 فيفري 89، و عكست حجم الكبت المتراكم وغياب التأطير العقلاني لحركية المجتمع السياسية و الاجتماعية كما أكدت على عمق الاختلافات و التناقضات الإيديولوجية بين مختلف التيارات السياسية و بينت اختلال توازن العلاقة بين دولة /إسلام و دولة /مجتمع مدني نظرا لغياب الوسائط الثقافية، السياسية و التعليمية[1].

ظلت مطالب التيار الديمقراطي غير واضحة وغير ثابتة ولا تعبر عن وحدة في الأهداف نظرا لتعدد واختلاف الإيديولوجي والفكري لتلك المجموعات: الجمعيات الثقافية النسوية والمدافعة عن حقوق الإنسان ، الحركة الثقافية البربرية، النقابات المهنية ، الأحزاب السياسية التي لم تكن في يوم ما منسجمة فيما بينها وتختلف تصوراتها للوضع السياسي بل الأكثر من ذلك تتناقض برامجها وتصوراتها السياسية اتجاه نموذج وطبيعة المجتمع والدولة المراد تحقيقها اتجاه الإسلاميين . إن ارتباطات التيار الديمقراطي وخاصة نخبة المثقفة بمؤسسات

[1] - لمزيد من التفاصيل حول تفسير مداخل ما يجري في الجزائر أنظر: خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص ص 156-162.

ومراكز صنع القرار في الدولة يجعل منه قوة ضاغطة ، رغم ضعفه من حيث التمثيل الشعبي ، إن تناقضات التيار الديمقراطي أستغلها النظام السياسي لتعميق التفرقة وتشتيته وبالتالي إضعافه وتهميشه. ظلت النخبة الحاكمة تعمل جاهدة على تجسيد المبادئ الديمقراطية المتمثلة في العدالة والمساواة والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرار وحقوق الإنسان عبر نضال تاريخ الحركة الوطنية قبل وحتى بعد الثورة وإن كان ذلك في ظل نظام الحزب الواحد إلي غاية التعديل الدستوري الذي سمح بتنظيم الجمعيات السياسية .

إن رياح التغيير في إطار النظام العالمي عكست خصوصية النموذج الجزائري وما يثيره مفهوم الديمقراطية الليبرالية من إشكاليات وما تفرضه من تعددية حزبية كأحد أبعادها التي نادت به القوى السياسية للممارسة الديمقراطية ، لكن السؤال الذي ظل مطروحا في مدى صلاحية وسائل الديمقراطية الليبرالية في بيئة كالجزائر تختلف بيئتها عن البيئة في الدول الغربية وامكانية أن تحقق التطلعات والاحتياجات الشعبية[1]؟ وما هي حدود مساهمة الأحزاب الديمقراطية الناشئة في تجدير الفكر الديمقراطي في ظل ثقافة سياسية ذات طابع تعددي صراعي ؟ إن تنوع الأفكار ظل يمثل حصيلة الثقافة العامة الصراعية نتيجة الانقسامات والممارسات التاريخية عبر تجربة الحركة الوطنية وعشية بناء الدولة الحديثة وإلي غاية بداية التحول السياسي، فالخطاب السياسي لمختلف القوى السياسية في ظل التجربة الديمقراطية ساهم في تأجج الصراع بين التيارات السياسية على السلطة والأهم من ذلك هل تؤدي الديمقراطية في الجزائر إلي مزيد من التفكك والانقسام في ظل الثنائيات الصراعية في المجتمع الجزائري أم ستكون عامل من عوامل اللحمة والوحدة الوطنية لبناء الدولة واستقرارها.

---

1 هدى ميتكس"، توزنات القوى في الجزائر"(اشكالية الصراع على السلطة في إطار التعددية) المستقبل لعربي العدد172، سنة1993، ص25.

إن الديمقراطيـــة تمثـل منهجـا علميـا يبـدع الحلـول وتكيـف المؤسسـات دون الإخـلال بالمبـادئ أو تعطيـل المؤسسـات لـذا يطرحهـا "روبـرت دال" علـى أنهـا عمليـة فـذة لاتخـاذ القـرارات الجماعيـة الملزمـة باعتبارهـا نظامـا يـتم التوصـل فيـه إلـي القـرارات الجماعيـة الملزمـة لجماعـة مـا عـن طريـق ضـمان حـق أفرادهـا فـي المشاركة الفعلية بشكل مباشر أو غير مباشر[1] .

تقتضـي الديمقراطيـة اليـوم فـي الجزائـر أو فـي غيرهـا لـدى الجماعـة السياسـية أن تعبـر عـن مـنهج لاتخـاذ القـرارات العامـة مـن قبـل الملـزمين بهـا وهـي بـذلك مـنهج ضـرورة يقتضـيه التعـايش السـلمي بـين أفـراد المجتمـع وجماعاتـه يقـوم علـى مبـادئ ومؤسسـات تمكـن الجماعـة السياسـية مـن إدارة أوجـه الاخـتلاف فـي الآراء وتبـاين المصـالح بشـكل سـلمي وتمكـن المجتمـع بالتـالي مـن السـيطرة علـى مصـادر العنـف ومواجهـة أسـبابه مـن خـلال التقييـد والإجمـاع لـدى الجماعـة السياسـية[2] فـالأحزاب الديمقراطيـة يجـب أن تضـمن تـوفر منظومـة كاملـة ومتكاملـة مـن مبـادئ ومؤسسـات وآليـات لضـبط عمليـة تحديـد الخيـارات واتخـاذ القـرارات العامـة وتـداول السـلطة دوريـا وتؤكـد علـى حـق وواجـب الملـزمين بتنفيـذ تلـك القـرارات فـي المشـاركة السياسـية الفعالـة فـي عمليـة اتخاذهـا[3]، فالديمقراطيـة كونهـا عمليـة تحـول تـدريجي عبـر تجربـة إنسـانية عالميـة ، شـهدت تحـولات سياسـية ، اقتصـادية ، اجتماعيـة وثقافيـة تهـدف إلـي المحافظـة علـى كرامـة الإنسـان وتصـون قيمـه ومعتقداتـه ، يمكـن الاسـتفادة منهـا حسـب ظـروف كـل مجتمـع فهـي إذا مشـروع وضـع لتحسـين وتطـوير الحيـاة الاجتماعيـة لتحقيـق الحريـة والعدالـة والمسـاواة الدائمـة ، فهـي بـذلك وسـيلة للإصـلاح وأداة للتعبيـر ومجـال يطـرح الحلـول ومـن تـم فإنهـا خيـار لتنظـيم السـلطة ولـذلك فهـي

---

1 روبيرت دال،التحلل السياسي الحديث (ترجمة علاء الدين أبو زيد و علي الدين هلال) ، (القاهرة: مركز الاهرام ، 1993)ص ص 102-110 .

2 علي خليفة الكواري[وآخرون] ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، ط 3(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص14.

3 أمحمد مالكي، الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ص 18.

منهج لضبط العلاقات بين السكان، بين الأفراد بين المواطنين وبين الدول على أسس ديمقراطية إنها ترفض الهيمنة وتعمل على توسيع الحريات العامة للأفراد التي تتضمنها الدساتير لخلق قواعد مفيدة للعمل من خلال نظام سياسي يعتمد على الانتخابات والمنافسة السياسية السلمية من أجل التغيير[1] فالديمقراطية لا هي حل لكل المشاكل ولا هي بعقيدة أو إيديولوجية بل تمثل أسلوب للحكم ووسيلة التعامل أساسها مبدأ احترام إرادة الأكثرية وصيانة حقوق الأقلية عن طريق آليات ومؤسسات تمثيلية دستورية التي تعمل على تدعيم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي وحق الاعتقاد وحق التنظيم الحزبي والمهني وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة وتولى المناصب العليا، وهي بذلك منهج للتعايش والسلام الاجتماعي من خلال أسلوب حكم يقبله الناس حسب خصوصياتهم التاريخية والواقعية ويحظى بموافقتهم ويغيرونه متى شعروا بالحاجة إلي ذلك.

تستوجب الديمقراطية المساواة بين أفراد الشعب في الحقوق والواجبات والتوافق على شرعية دستور ديمقراطي تتم مناقشته وإقراره بحرية، يكون فيه الشعب مصدر السلطات وتكون أحكام القانون والمساواة وفصل السلطات الثلاثة مع ضمان ممارسة الحريات العامة وتداول السلطة سلميا وفق انتخابات حرة ونزيهة[2] وتستوجب أيضا على الأحزاب الديمقراطية الالتزام ببعض الآليات والمبادئ كأن تكون السيادة داخل الحزب لكل أعضاءه دون تميز وعلى أن تكون العضوية في الحزب مفتوحة لجميع المواطنين دون إقصاء أو تميز من حيث العرق الديني أوالمذهبي[3] وأن يحتكم أعضاء الحزب في علاقاتهم الداخلية إلي شرعية دستورية متجددة يتوافقون عليها بحيث تكون السلطة في يد أعضاء الحزب دون وصاية على قراراته و لا يجوز الجمع بين السلطة التشريعية والتنفيذية داخل

---

1 علي خليفة الكواري ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

2 ثناء فؤاد عبدا لله ،أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر، السياسة الدولية، العدد 95، 1989. ص ص29-30.

3 أمحمد مالكي و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص21 .

الحزب مع ضرورة أن يعود للمحكمة الحزبية الدستورية المستقلة قرار الفصل في الشؤون الداخلية بين أعضاء الحزب قبل اللجوء إلي قضاء الدولة، على أن يكون تداول السلطة في الحزب وفق آلية انتخابات دورية حرة ونزيهة من القاعدة إلي القمة مع ضمان حرية التعبير وإتاحة الفرص لنمو التيارات والأطياف داخل الحزب لبلوغها مستوى الكتلة المؤثرة عندما تسمح بالتعدد داخل الوحدة وتقضي على أسباب التشتت والانشقاقات، والأهم من ذلك قبول الحزب لوجود غيره من الأحزاب في التمثيل دون الإقصاء أو احتواء بما يضمن الحق في التنافس للوصول إلي السلطة وتداولها سلميا والدفاع عن حق الأحزاب الأخرى في الوجود والتعبير. إن الديمقراطية قيمة اجتماعية يضبطها وعي اجتماعي ومجتمع مدني فاعل ورأي عام مستنير تستطيع جميعها أن ترتقي بالممارسة الديمقراطية عبر عملية التحول الديمقراطي الطويلة والشاقة ، من الشكل إلي المضمون الذي يكرس أسلوب الشفافية والصدقية، ويعود جميع أطراف العملية الديمقراطية على تداول الرأي بتأن وأخذ مصالح الآخرين بإنصاف، قبل اللجوء إلي التصويت على القرارات وتحديد الخيارات العامة من قبل المفوضين بذلك[1]. تبقى فعالية وأهمية تلك المبادئ والآليات حسب تطبيقاتها والإيمان بها وقناعتها لدى التيارات والقوى الفاعلة بأهمية ذلك لذا يجب ترسيخ تلك القناعات والنصوص في النفوس لخلق سلوك حميد. يجدر هنا أن نشير إلي مدى قدرة الأحزاب في دول العالم الثالث ومنها الأحزاب في الجزائر، في اختيار الشكل الديمقراطي الذي يتماشى وواقعها الاجتماعي والسياسي وخاصة الثقافي شريطة المحافظة على المبادئ الأساسية للديمقراطية.

ظلت تلك المبادئ والآليات المتفق عليها تعبر عن مطالب الحركة الوطنية قبل الاستقلال ومطالب مختلف القوى السياسية بعد الاستقلال التي يمكن تجسيدها

---

1 أمحمد مالكي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص20.

وتحقيقها ميدانيا بين مختلف الأطراف الفاعلة على الساحة الجزائرية ، وعليه فالمقصود بالديمقراطية في الجزائر ليس القيام بثورة على منظومة القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية للمجتمع وإنما التوافق على قاعدة ممارسة السلطة السياسية المتمثلة أساسا في احترام الاختيار الحر للشعب والتداول السلمي للسلطة عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة ، احترام حرية التنظيم والتعبير والمعارضة والتعددية السياسية ، احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والثوابت الوطنية ، تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون أي اعتبار عرقي أو جهوي مع احترام قوانين الجمهورية واستقلال القضاء وعدم الجمع بين السلطات في يد واحدة ، لكن الإشكالية التي ظلت مطروحة وتتطلب الدراسة والتحليل تمثلت في العلاقة بين النظرية والتطبيق لتلك المبادئ في المجتمعات المتخلفة بمعني أخر مدى قدره مختلف القوي السياسية ، الالتزام بتلك المبادئ وآليات والعمل لتجسيدها على أرض الواقع .

المطلب الثاني: الثقافة السياسية للتيار الديمقراطي

إن انتفاضة أكتوبر 1988 عصفت بالنظام السياسي في مواجهات خطيرة بين مختلف القوى السياسية غداة الإقرار بالتعددية السياسية و الإصلاحات الدستورية التي تبناها النظام السياسي و تمحورت حول تيارين أساسين:

- التيار الأول مثلته جبهة التحرير الوطني صاحبة الشرعية التاريخية التي فقدت قوتها و فعاليتها، تشاركها بقية التنظيمات السياسية الديمقراطية.

- أما التيار الثاني ضم مختلف تنظيمات الحركة الإسلامية في الجزائر و تأتي على رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

لكن السؤال الذي ظل مطروحا، هل بإمكان هذه القوى السياسية في ظل التجربة التعددية الحزبية و السياسية أن تطرح لتأسيس الدولة على مقومات الأمة

و المواطنة من خلال تبني ثقافة سياسية سلمية تسهم في بناء مشروع المجتمع و الدولة؟ أم أن التعددية السياسية ستخلق أجواء صراعية مستمرة تعيش الدولة و نظامها السياسي على إثرها حالة من عدم الاستقرار السياسي؟ هذا ما سنتناوله في إطار الثقافة السياسية لأهم الأحزاب السياسية المنبثقة عن دستور 23 فيفري 1989 وممارستها.

1 - حزب جبهة التحرير الوطني

ظلت جبهة التحرير الوطني تملك مشروعيتها من الإطار التاريخي: معركة التحرير من الاستعمار الفرنسي 1954-1962 وظلت توظف إجماع كل الحركات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية في تبني المشروع الوطني وظلت تستعمل وتوظف الأبعاد والرموز الثقافية والمؤسسات لصالح مشروعها مما أدى إلي إلحاق المجتمع بالمؤسسة السياسية نتيجة سياسة الإدماج والتعبئة المركزة ضمن مفهوم التنشئة الاجتماعية ، والسياسية للبناء الوطني منذ الاستقلال وإلي غاية الثمانينات.

مثلت القاعدة الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني مجموع الفئات والشرائح المتحالفة والمرتبطة بالدولة والتي تنحدر من أصول قيادات الثورة المسلحة التي تكونت من خلال نضال الحركة الوطنية ونضال الحركة العمالية وأيضا من فئة البرجوازية الصغيرة التي أحدثت القطيعة فيما بعد مع محيطها الأصلي سياسيا وإيديولوجيا وتوجهت إلي عامة الشعب في المناطق الريفية حسب "محمد حربي[1]" والتي ارتبطت أيضا في أساسها بالثقافة العربية الإسلامية على حد تعبير أحمد بن بلة[2].

1 Mohamed Harbi , FLN Mirage et Réalité ,OP.,Cit., P104.

2 AHMED Benbella , Itiniraire (Beyrout : Edition ElWahda ,1985) P.174.

على الرغم من أن التنظيمات التي أنشئت خلال الثورة كانت مؤقتة يعاد النظر فيها بعد استرجاع الاستقلال، إلا أنها ظلت عرضة للصراعات والخلافات والتناقضات فيما بينها بحكم تنافسها على قطف ثمرة الثورة واحتلال الصدارة في تسيير كفة الحكم غداة الاستقلال[1] ، إن سنوات الثورة تم الاستقلال مكنت الجبهة بدعم من الجيش الاستيلاء على الإدارة الحزب تم المؤسسات الدولة والكيان الأمة وظل الصراع والتنافس على السلطة بين مختلف الأطراف المكونة لقيادة جبهة التحرير تم حزب جبهة التحرير الوطني منذ استرجاع الاستقلال الوطني وإلي غاية انعقاد مؤتمر الحزب في جانفي/فيفري 1979 ولم تكن أزمة 19 جوان 1965 إلا تعبيرا عن استمرار تلك التناقضات والخلافات التي لم تنتهي أبدا بسيطرة طرف من أطرافها على مقاليد السلطة في البلاد . وظلت المؤسسة العسكرية تمثل العمود الفقري والركيزة الأساسية للنظام الحاكم بعد الاستقلال وحتى وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلي الحكم[2]، وهذا في ظل تآكل حزب جبهة التحرير الوطني وانهيار شرعية النظام بعد تردي وتفشي ظاهرة الفساد داخل الإدارة والحزب والجيش وبروز صراعات داخلية بين كوادر الحزب وقياداته على السلطة وتراجع الإيديولوجية التعبوية للحزب والنظام التي ظلت فيها مختلف نصوص ومواثيق الجبهة منذ بيان أول نوفمبر 1954 ومقررات مؤتمر الصومام ومؤتمر طرابلس تمثل المرجعية الشرعية للنخب الحاكمة. لقد حددت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر هدفها السياسي المتمثل في تحقيق الاستقلال عن طريق إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية مع تأكيدها على احترام جميع الحريات الأساسية دون تميز عرقي أو ديني ولم تخرج مقررات مؤتمر الصومام عن أهداف ومبادئ

---

1 رخيلة عامر ، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980 (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1993-1994) ص ص86-87.

2 عبد الفتاح نبيل، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات و الصراعات و المسارات " السياسة الدولية، العدد 80 ،1992 ص193. لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا عبد الباسط دردور معد ، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي ط1(القاهرة : دار الأمين ، 1996) ص 73 و ما بعدها.

بيان أول نوفمبر حيث فرضت الثورة الديمقراطية الشعبية بالقوة بعد مصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على ميثاق طرابلس عام 1962.

ظل حزب جبهة التحرير الوطني يحتكر جميع أوجه النشاط السياسي المنظم والموجه للمجتمع، رافضا أي فكرة لأحزاب معارضة وتعدد الطبقات كونه يعتبر الممثل الوحيد للشعب من الناحية الدستورية وهو صانع الدولة والمشرف والمراقب عليها وصاحب الشرعية التاريخية والثورية التي أقرتها كل النصوص والمواثيق الوطنية، ومنها دستور 1963 وميثاق الجزائر الذي صادق عليه المؤتمر الحزب عام 1964 وكذالك دستور وميثاق عام 1976[1].

لم تستطيع الجبهة إعادة هيكلة الحزب وكوادره في إطار توجهات متوازنة تسمح له بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي، و بخطاب ولغة تتوافق وطبيعة التغيرات الإقليمية والدولية، تجعله ساحة للانتقال إلي نظام التعددي[2]. فالصراعات والتصفيات السياسية والخطاب السياسي الرسمي الراديكالي ونزعته للاشتراكية سرعان ما أظهرت تناقضات بين الاتجاهات المتصارعة حول هيكلة القطاع العام، وفتح المجال أمام القطاع الخاص ، وإعادة النظر في التوجه الاشتراكي والتحول الديمقراطي والدور التعبوي والهيكلي للحزب والدولة في ظل استفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط وارتفاع المديونية والانفجار الديموغرافي مع ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب[3] الذي شهده في النصف الثاني من عقد الثمانينات، إضافة إلي الخلفية التاريخية للأزمة التي تدور حول إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية واستقطباتها حول أزمة الشرعية السياسية

---

1 سعيد بوالشعير ، ، مرجع سبق دكره ص103.

2 نبيل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 192.

3 رمضان قرني محمد ، "الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية" السياسة الدولية العدد 107 يناير 1992 ، ص213.

التي تعود جذورها إلي أزمة صائفة عام 1962 والتي برزت عقب أحداث أكتوبر 1988 مخلفة فجوة وأزمة بين شرعيات جديدة متعددة.

اضطرت السلطة إلي إدخال تعديلات دستورية وإصلاحات سياسية خلال عامي 1988-1989 لتغيير طبيعة النظام السياسي وما يقوم عليه من شرعية[1] الشرعية الدستورية بدلا من الشرعية الثورية والتاريخية.

كشفت أحداث أكتوبر 1988 النقاب عن عمق الأزمة[2] التي يعيشها النظام السياسي وعن ضعف حزب جبهة التحرير الوطني وفقدانه للمبادرة وعجزه عن استيعاب الأحداث وبالتالي فقدانه لسند الشرعية السياسية كقوة ظل يتمتع بها على باقي التنظيمات الأخرى ويرجع ذلك أولا إلي التركيبة الاجتماعية المتباينة للجبهة مما جعلها جبهة حقيقية بكل ما في داخل الجبهة من تيارات مختلفة متصارعة ومتناقضة ومن شأن هذا الاختلاف والتعدد أن يحتوى على الطرف ونقيضه، وقد أدى هذا الوضع إلي إخفاق الجبهة في بناء مشروع المجتمع والدولة[3] وهذا ما جعلها عرضة الانتقادات داخلية، ففي الخطاب[4] الذي ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد اتهم فيه جبهة التحرير الوطني بالضعف وعدم الفاعلية نتيجة ما عانته بفعل الشيخوخة رغم محاولات النظام الحثيثة لإضفاء شكل جديد وبراق عليها في ظل التعددية الحزبية و المستجدات، وقد تمثلت أخطاء جبهة التحرير الوطني بصفة عامة في عدد من الممارسات أهمها :

---

1 خميس حزام والي ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلي تجربة الجزائر ط1 (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية 2003)،ص140.

2 منعم العمار، الازمة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-49. و انظر أيضا

- *Carlier Omar, Entre nation et jihad : Histoire sociale Des Radicalismes Algériens, Presse De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques,1995, pp 09-11.*

*3 Jean leca ,op,cit.,p*25

4 جريدة الجمهورية 10 اكتوبر 1988.

1- **الاعتمـاد** الكلـي علـى الجـيش منـذ 1965 بعـد تـولي الـرئيس هـواري بومـدين الحكـم بصـفته القـوة الوحيـدة المنظمـة للـبلاد الأمـر الـذي أكسـبه الشـرعية كحـافظ للنظـام ومـدافع عـن عمليـة التحـول نحـو الاشـتراكية[1] تـدعيم مجلـس قيـادة الثـورة بصـلاحيات واسـعة مقابـل تهميشـه لـدور ومكانـة الحـزب رغـم حـرص بـن جديد على إعادة الروح لهياكل الحزب وقاعدته المركزية بهدف دعمه[2]

2- عمـق الانفصـام بـين إيديولوجيـة الـنص وإيديولوجيـة الفعـل والـذي أدى بدوره إلي إضعاف مصداقية الحزب في التمسك بمواثيق الثورة.

3- الصـراع الـدائر بـين أجنحـة الحـزب بـين بقايـا الحـرس القـديم، المحافظين والإصلاحيين.

4- فشـل الجبهـة فـي إعـادة هيكلـة الحـزب وكـوادره فـي إطـار توجهـات متوازنة تسمح له بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي.

5- أدى تفشـي الفسـاد والبيروقراطيـة داخـل الحـزب إلـي فقـدان الجمـاهير الثقة في مشروعها السياسي .

6- مهـد التحـالف بـين التكنـوقراط والجـيش بعيـدا عـن الحـزب إلـي بـروز صراع علني أثناء حكم بن جديد بين كل من الجبهة والحكومة .

7- تعـاظم الـدور السياسـي للجـيش واضـطلاعه بـدور محـوري فـي معادلـة القـوى السياسـية علـى حسـاب جبهـة التحريـر الـوطني بعـد أن ظـل بعيـدا عـن الجـدل السياسي.[3]

ظلـت العلاقـة القائمـة بـين النظـام السياسـي والشـعب ومسـألة التغييـر فـي طبيعـة النظـام السياسـي مـن الواحديـة إلـي التعدديـة مـن المسـائل الأكثـر ضـرورة والتـي

1 دستور1976، مرجع سبق ذكره، نص المادة رقم82، لمزيد من اتلتفاصيل أنظر خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

2 تم تعيين محمد شريف مساعديه مسئول عن الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني وهو رجل قوى قام بإستكمال أطر الحزب وشكل مكتبه السياسي ولجنته المركزية .

3 -هدى ميتكس ، مرجع سبق ذكره ص 28 .

تحضى بالأولوية من أجل الحفاظ على النظام السياسي واستمراره وديمومته حسب تأكيدات واعتقاد أندري هوريو : إن الحكومات إذ شاءت لنفسها البقاء تتطور تطورا ينزع بها إلي ضبط ممارسة السلطة وإلي توجيه تطبيقه الفعلي لصالح الجماعة . وإلي الحد من غرائز السيطرة والسلطة .... إن نهاية هذا التطور هو أن الحكم يصبح بالتدريج مقبولا من قبل المواطنين ، وأن يتحول من سلطة فعلية إلي سلطة قانونية ، ويمثل قبول المواطنين للسلطة أهمية كبيرة من الناحية الدستورية ، فهو يعد الأساسي أو التبرير السياسي للسلطة[1] إن أحداث أكتوبر 1988 أحدثت تغييرات مختلفة وقوية داخل المجتمع الجزائري وخاصة في طبيعة النظام السياسي وما يقوم عليه من شرعية ولأول مرة لم يعطي نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 23 فيفري عام 1989[2] أي دور لجبهة التحرير الوطني في الرقابة على أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية[3] والأكثر من ذلك أن ما تضمنه مشروع الإصلاحات السياسية لم يكن من وحي الحزب "جبهة التحرير الوطني" ، وإنما كان من رئاسة الجمهورية ولم يوظف لفظ الحزب في الدستور الجديد إلا للدلالة على مساهمة الحزب "جبهة التحرير الوطني " في تعبئة الجماهير من أجل القضية الوطنية[4].

أدى الانفتاح السياسي الديمقراطي التعددي وفق ما نصت عليه المادة 40 من دستور 1989 إلي ظهور تنظيمات سياسية متعددة وذات توجهات إيديولوجية متباينة انعكست في مواقف ووجهات نظر متباينة بشأن طبيعة ومستقبل الدولة

---

1 خميس حزام والي ، مرجع سبق ذكره ، ص139.لمزيد من التفاصيل انظر: اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة على مقلد [وآخرون] (بيروت: الأهلية للنشر، 1974) ، ص، 110 وما بعدها.

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، السنة السادسة والعشرون ، العدد 9 ، 01 مارس 1989 ص234.

3 رمضان قرني محمد ، مرجع سبق ذكره ،ص213. وأيضا منعم العمار، الأزمة الجزائرية ، مرجع سبق ذكره،ص59. أنظر أيضا إسماعيل قيرة وأخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص10.

4 الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص235.

والنظام السياسي في ظل انحسار دور وفاعلية حزب جبهة التحرير الوطني وتفاقم الصراع على السلطة بشكل أصبح فيه الصراع السياسي المحور الرئيسي لما يحدث في الجزائر .

أنتقل حزب جبهة التحرير الوطني من حزب حاكم إلي حزب معارض في ظل الانشقاقات والصراعات الخطيرة التي تعرض لها الحزب وخاصة أثناء انعقاد اللجنة المركزية الطارئة في مارس 1990 بعد رفض المحافظين والمعارضين للإصلاحات وتشكيلة المكتب السياسي والقيادة الحزبية المنتخبة بكل ديمقراطية[1] كما أشار البيان السياسي للمؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني لمخاطر التي تواجه المرحلة والوضع الجديدة. وما قد يشكله تعدد الأحزاب على الوحدة الوطنية والخيارات الأساسية للبلاد والتي لم يكن همها أي الأحزاب الناشئة إلا السلطة والامتيازات التي تحققها الديمقراطية المظهرية التي تغذيها المزايدات السياسية[2] والتي تحولت إلي مجموعات ضغط سياسي توفر ظروف الأزمة الشاملة. ورغم تأكيد البيان السياسي على وحدانية لجبهة باعتبارها البديل الأسلم شرط الإيمان بمبادئها الأساسية مع هامش للحوار الديمقراطي وحرية احتكاك الآراء.

لم يخفي الرئيس الشاذلي بن جديد طموحه في إعادة بعث الجبهة لمواصلة رسالتها شأنها في ذلك شأن باقي الأحزاب السياسية المعترف بها مؤخرا على الساحة الجزائرية وهذا أتناء مرحلة التغيير الديمقراطي وما تتطلبه معركة المواجهة الجديدة ، وفي هذا الإطار جاءت الدعوات لتؤكد على ضرورة تأسيس مشروعية سياسية جديدة للحزب تربط الماضي بالحاضر والمستقبل وتلتزم بأداء

---

1 محمد علي المداح ، "الجزائر بين الإسلام السياسي والتغيير الديمقراطي" ، السياسة الدولية ، العدد 103 يناير 1991 ، ص ص201-202 .

2 لمزيد منة التفاصيل انظر منعم العمار،الأزمة الجزائرية، مرجع سبق ذكره ص 58.

الدور كفاعل اجتماعي سياسي متفتح على العالم وتحولاته العميقة وحقائقه ومؤكدا على طبيعة الدولة الجزائرية من خلال مميزاتها الوطنية والجمهورية والديمقراطية ، من خلال إرساء قواعد سليمة للممارسة الديمقراطية مع ترسيخ مبدأ دولة القانون والإسراع في تطبيق كل ما يجسد التوجهات الديمقراطية في مجالات الحياة الوطنية مع إضفاء الصبغة الإسلامية وحماية الثوابت التي ضحى في سبيلها الشعب الجزائري[1].

في هذا الإطار جاءت الدعوات للإتحاد والتنسيق بين مختلف الأحزاب السياسية المنتمية إلي الحركة الديمقراطية للدفاع عن الديمقراطية الجزائرية في مواجهة التيار الإسلامي والسلطة ولقد أكد عبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني في هذا الشأن :" أنه في صالح الجميع وفي صالح الشعب الجزائري إنجاح التجربة الديمقراطية ... لأن الشعور بالمسؤولية يملي على كل الأحزاب الجزائرية أن تعمل كل ما هو في وسعها ، لأن يكون المسار الديمقراطي سليما وحتى ينتهي إلي الغاية المنشودة "[2].

واجهت جبهة التحرير الوطني مع بداية الانفتاح الديمقراطي امتحانا صعبا بعد إجراء الانتخابات البلدية والولائية في جوان 1990 والانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 و تبين تراجع نتائجها لصالح قوة دينية خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي جاءت في المرتبة الأولى ومع تأكيد الرئيس الشاذلي بن جديد نيته في التعايش مع حكومة المعارضة وإعلانه أن لا عودة عن التجربة الديمقراطية برغم صعوباتها على اعتبار أن الخيار الديمقراطي هو الخيار الوحيد في ظل التنافس والصراع بين مختلف الأحزاب والحساسيات وقصد تطويق وصول الجبهة

---

1 - من نتائج المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا:

- *El moudjahed du 28 Novembre 1988.*

2- محمد علي المداح ، "الجزائر بين الإسلام السياسي والتغيير الديمقراطي" ، السياسة الدولية ، العدد 103 يناير1991، ص202 .

الإسلامية للإنقاذ للحكم سارعت قيادة الجيش بإجبار الرئيس الشاذلي بن جديد بتقديم استقالته يوم 11 جانفي 1992 خوفا من أن تمس مصالحها أو ربما تكون في خطر طالما بقى الجيش يمثل القوة السياسية المعبرة عن شريحة من شرائح المجتمع وطموحاته وهذا في غياب المؤسسات الدستورية الديمقراطية الوحيدة التي تضفي الشرعية على النظام السياسي القائم . ومع استقالة الشاذلي بن جديد وتفجر الصراع بين أقطاب النظام السياسي برزت أزمة دستورية كان من نتائجها توقيف المسار الانتخابي والعملية الديمقراطية برمتها، مما أتاح الفرصة لبعض القوى السياسية الدينية اللجوء إلي ممارسة العنف خاصة الجماعات الإسلامية المسلحة. لقد أظهرت جبهة التحرير الوطني مواقف متشددة في معالجتها للإشكاليات والتطورات التي أفرزها الواقع السياسي التعددي الجديد وهذا ما أدى بالجيش ومؤسسة الرئاسة إلي البحث عن بديل للجبهة أو تحجيم دورها ولما لا تجاوزها [1] في المناقشات وسلسلة الحوارات التي شرعت فيها الحكومة مع مختلف الاتجاهات والقوى السياسية الجديدة .

وظلت الجبهة تؤمن بالحوار الشامل والعميق الذي لا يقصي أي طرف في إشارة إلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ – التي ينبغي على الحكومة أن لا تنظر إليها كوضع استثنائي ، بل ينبغي أن تتعامل معها كقوة سياسية[2].

2 - جبهة القوى الاشتراكية FFS

أدت عملية تحويل حزب جبهة التحرير الوطني إلي حزب سياسي حسب ما أقره مؤتمر طرابلس جوان 1962 إلي تركيز السلطات في يد الأمين العام للمكتب

---

1 منعم العمار، الأزمة الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ،ص 66. لمزيد من التفاصيل أنظر خميس حزام والي ، مرجع سبق ذكره ص191.

2 أحمد مهابة ، "الجزائر بين مأزق العنف والحوار" السياسة الدولية السنة 30 العدد 116 أفريل 1994 ص174. لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا منعم العمار مرجع سبق ذكره ص66.

السياسي "أحمد بن بلة"، هذا الأخير الذي نجح في إقصاء خصومه وإبعاد منافسيه الواحد تلو الأخر من مراكز القرار ، وبالتالي الإنفراد والاستحواذ على السلطة بدعم من الجيش وذلك في ظل الصراع والتنافس بين مختلف التنظيمات السياسية الرسمية عقب الاستقلال: التوجه الإيديولوجي ، الزعماء التاريخيين الثوريين، الحكومة المؤقتة، الجيش، المجلس الوطني للثورة. لقد لقي مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية المصادق عليه في مؤتمر طرابلس هو الأخر معارضة شديدة كونه وضع في ظروف تميزت بالصراع الحاد على السلطة، ولم يكن يرضي كل الأطراف المتصارعة. إن معارضة أيت أحمد لظروف تشكيل المجلس التأسيسي الذي عين فيه نائبا عن سطيف وتحفظاته عن ديمقراطيته وإخفاقه داخل المجلس لأحداث التغيير الديمقراطي المطلوب [1] كانت من بين إحدى الأسباب الدافعة لإنشاء حزب جبهة القوى الاشتراكية FFS الذي طالب من خلاله تحقيق نموذج اشتراكي اجتماعي ديمقراطي يقوم على الحرية والعدالة الاجتماعية[2] تعاد فيه رسم السياسة الثقافية للثورة الجزائرية مستندا في ذلك على قاعدته البربرية الواسعة في منطقة القبائل.

أدى انقسام النخب والقوى السياسية الثورية وفشل النموذج السياسي الذي تبنته الدولة المستقلة إلي تنامي المعارضة السياسية التي جاءت على رأسها جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين أيت احمد التي أعلنت عن تمردها في منطقة القبائل ، والذي لولا مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب لشهدت المنطقة حرب

---

1 *Hocine Ait Ahmed : Intervention à l'Assemblé Nationale, le 07 Décembre 1962* ولمزيد من التفاصيل أنظر أيضا *Avant Projet des Statut du FFS Mars 1979 dans-Ramdane Redjela , l'opposition en Algérie depuis 1962* (*Alger : edition RAHMA, 1991) .P04*

2 *Avant Projet des Statut du FFS Mars 1979 OP.cit . , P 01.*

أهلية مما أوقف حدة الصراع مؤقتا ولفت انتباه الرأي العام الداخلي في المضي قدما نحو التصدي الجماعي للنزعات الخارجية[1].

رفضت جبهة القوى الاشتراكية سياسة الحزب الواحد وأعلنت استقالتها من كل الهيئات القيادية للثورة وأبدت معارضة شديدة من مسألة التعريب التي انتهجتها سلطة جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال ، وأشتد الصراع والتنافس بين النخب الثورية بعد فشلهم في تحديد المواقف السياسية والتصورات إيديولوجية من النهج الذي ستسلكه الجزائر في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

أدت معارضة أيت أحمد للسلطة ولبرنامجها السياسي إلي اعتبار أن القطيعة التي أحدتها نظام "أحمد بن بلة" لا يمكن أن تستجيب للإرادة الجماهيرية ولا تعكس الممارسة السياسية بالشكل الذي يحقق الديمقراطية الاشتراكية والعدالة الاجتماعية لذلك كان من الضروري حسب قادتها العودة إلي مبادئ الثورة وتقويم أخطاء السلطة الشخصية التي مافتئت تلقى معارضة شديدة .

ظلت مطالب جبهة القوى الاشتراكية تعبر عن أزمات سياسية عميقة يعاني منها النظام السياسي وأدت إلي اهتزاز مبدأ الشرعية التي يرتكز عليها النظام ، وأحدثت انقساما بالمجتمع والدولة. تصدت السلطة لمطالب جبهة القوي الاشتراكية باتهامها بالجهوية التي قد تؤدي إلي انفصال ومارست عليها ضغوطات وخاصة اتجاه زعيمها حسين أيت أحمد الذي أعتقل وأدين من طرف المحكمة عام 1964 إلي غاية فراره من السجن سنة 1966 ولجوءه إلي المنفى بالخارج ، حيت واصل نضاله السياسي السلمي المعارض للسلطة في الجزائر سريا من خلال أتباعه معتمدا في ذلك على قاعدته العلمانية الاشتراكية البربرية التي لقيت المساندة والتأييد والتعاطف داخل وخارج الجزائر.

---

1 Abdelkader Yefsah – Op,cit., P.58.

2 رخيلة عامر ، مرجع سبق ذكره ،ص135.

ظلت مطالب جبهة القوى الاشتراكية تستند إلي مرجعيات متعددة لتقوية تأثيرها وتأكيد تواجدها المستقل عن جهاز حزب جبهة التحرير الوطني ، فالشرعية التاريخية للحزب المرتكزة على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي ظلت تؤكد وجود تنوع وتعدد في تركيبة المجتمع الجزائري، فالهوية الإفريقية البربرية الأمازيغية شكلت أطر ثقافية لإحدى مكونات الشخصية الجزائرية التي استندت إليها جبهة القوى الاشتراكية لتحقيق التوازن بديلا عن الشخصية القومية، فالقاعدة البربرية الواسعة ظلت تمثل بعدا تعبويا في مواقفها وأطروحاتها الرافضة لممارسات النخبة الحاكمة ومطالبتها بإقامة نظام سياسي ديمقراطي اجتماعي يقوم على الحرية والعدالة الاجتماعية وفق متطلبات الحزب بالاشتراكي العالمي .

ظل الخطاب السياسي لجبهة القوى الاشتراكية يتسم بالغموض والازدواجية بفعل استمرارية الانقسامات والتناقضات الاجتماعية والسياسية من مسألتي اقتسام السلطة والبحث عن الذات الثقافية النابعة من الوجود الأمازيغ بلغتهم وتاريخهم المشترك .

أدت أحداث أكتوبر 1988 إلي إعادة ظهور الحزب من جديد على الساحة السياسية بصفة قانونية بعد اعتماده في 20 نوفمبر 1989 نتيجة تحالفه الوثيق مع الحركة الثقافية البربرية في منطقة القبائل، هذا التحالف أظهر بوضوح مدى استمرارية أطروحات الحزب وأفكاره وتوجهاته العرقية و الجهوية منذ نشأته في سبتمبر 1963.

ظلت جبهة القوى الاشتراكية تؤكد على ضرورة تجديد الفكر الديمقراطي وحماية السلم المدني وتطالب باستقلال المجتمع المدني وتناضل من أجل تحقيق مجتمع اشتراكي ديمقراطي يكون بمثابة بوابة للاشتراكية في المغرب العربي.

غـداة انعقـاد المـؤتمر الأول لحـزب جبهـة القـوى الاشـتراكية فـي مـارس 1991 حـاول الحـزب أن يطـرح نفسـه علـى أنـه البـديل الـديمقراطي مـن خـلال توحيـده لكـل القـوى الديمقراطيـة ضـمن المعارضـة السـلمية لحمايـة الديمقراطيـة[1] مـع تأكيـده علـى الحـق فـي حريـة التفكيـر والـرأي والمسـاواة التـي تبقـى مضـمونة للجميـع ضـمن مبـادئ الفكـر الـديمقراطي الـذي لا يـزال هشـا ومعرضـا للخطـر مـن قبـل بعـض القـوى الغيـر ديمقراطيـة حسـب جبهـة القـوى الاشـتراكية FFS أمـا فـي الميـدان الثقـافي فـإن الحـزب يناضـل مـن أجـل التعـدد اللغـوي والاعتـراف باللغـة الأمازيغيـة والمحافظـة علـى اللغـة الفرنسـية مـع إعتبـار العربيـة لغـة وطنيـة، ويطالـب بضـرورة فصـل الـدين عـن الدولـة فـي إطـار صـيغة الدولـة المدنيـة. رغـم علمانيـة الحـزب ظلـت المنطلقـات الفكريـة تميـل إلـي الحضـارة العربيـة لغـة ودينـا ودعـت الجبهـة إلـي إقامـة ديمقراطيـة سياسـية تجسـد دولـة القـانون ، مـن خـلال دسـتور يعكـس روح الأمـة والـذي يتصـوره ويعـده مجلـس تأسيسـي منتخـب، وتعـارض الجبهـة قيـام جمهوريـة دينيـة متطرفـة ، كمـا تـرفض قيـام دولـة بوليسـية ، وتسـعى الجبهـة مـن أجـل تحقيـق مدرسـة تقـوم علـى أسـس ديمقراطيـة مع اعتبار الاختلاط كحقيقة لا يمكن التراجع عنه[2].

قاطعـت جبهـة القـوي الاشـتراكية الانتخابـات المحليـة التـي جـرت فـي جـوان 1990 والتـي فـازت بهـا الجبهـة الإسـلامية للإنقـاذ بأغلبيـة المقاعـد وخوفـا مـن وصـول الإسـلاميين إلـي السـلطة ومـا يمثلـه مـن خطـر علـى الحقـوق الثقافيـة للبربـر لجـأت الجبهـة إلـى اسـتقطاب الحركـات النسـوية والقـوى المؤيـدة للخيـارات الديمقراطيـة موظفـة فـي ذلـك الخطـاب العلمـاني للـدفاع عـن حقـوق الإنسـان الـذي لقـي اهتمـام حتـى فـي الغـرب وخاصـة فرنسـا حتـى أضـحت تنعـت الجبهـة بحـزب فرنسـا[3]. سـارعت جبهـة القـوى الاشـتراكية غـداة انـدلاع أحـداث مـاي وجـوان 1991 بعـد الإضـراب التـي

---

1 Algérie Actualité , N° 1327 du 21/03/1991 P12.

2 من برنامج الجبهة القوى الإشتراكية .

3 Ait Ahmed , Interview " Jeune Afrique " N°1523 du 12/03/1990 P08.

أعلنت عنه عدة أحزاب سياسية إلي تحذير السلطة من مغبة اللجوء إلي العنف وأدانت الجبهة لجوء السلطة إلي فرض حالة الحصار عكس غالبية الأحزاب العلمانية وأكد أيت أحمد يوم 05 جوان 1991 استعداده تلبية الدعوة لحضور جلسات الحوار رافضا فكرة الدخول في أية حكومة.

كشفت نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 عن الاتجاه الجهوى لجبهة القوى الاشتراكية بحكم المناطق التي فازت فيها واحتلالها المرتبة الثانية بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ متقدمة على جبهة التحرير الوطني التي تراجعت إلي الصف الثالث، وعلى الرغم من احتلال جبهة القوى الاشتراكية في الوصول إلي المرتبة الثانية في الدور الأول من الانتخابات التشريعية وحصولها على مقاعد معتبرة داخل البرلمان 25 مقعد [1] إلا أنها أعربت عن عدم تأييدها للمشروع السياسي للإنقاذيين بحجة أن الحل الإسلامي ليس هو المطلوب ، وبالمقابل رفضت قيادة الحزب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية وطالبت بضرورة الحفاظ على الممارسات الديمقراطية والتزام بنتائجها[2] ظلت مواقف الحزب غامضة ومتناقضة من مسألة توقيف المسار الانتخابي ومن الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيت رفضت الاعتراف بالفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأدانت الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس الشاذلي بن جديد وانتقدت تشكيلته المجلس الأعلى للدولة وكل الهيئات التي سعت إلي الحلول مكان

---

1 Houari Addi, l'Algérie et la Démocratie Pouvoir et Crise Du Politique dans l'Algérie Contemporaine (Paris, édition la Découverte ,1999).P176 . .

-Abdelkader Harichen, le FIS et le pouvoir لمزيد من التفاصيل حول نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية أنظر *(Alger : édition l'alla sakina), P129.*

- الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص20.

-Omar Bendourou, la crise de la Démocratie en Algérie (oujda : édition oriental,1992), OP.Cit; P178

- رياض الصيداوي ، مرجع سبق ذكره، ص34. .

2 هدى ميتيكس ، مرجع سبق ذكره ، ص41.

المؤسسات الرسمية لعدم دستوريتها كما دعت إلي استكمال المسار الديمقراطي دون إقصاء لأي طرف بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

3 - التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD

أدى انعقاد المؤتمر الوطني للحركة الثقافية البربرية MCB يومي 09-10 فيفري 1989 بدار الثقافة بتيزي وزو إلي الإعلان عن ميلاد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي أنشأ على أنقاد الحركة الثقافية البربرية[1] نتيجة الصراعات والخلافات والتناقضات الداخلية بين المؤيدين لفكرة تحويل الحركة إلي حزب سياسي وبين المعارضين لهذا المسعى، ولم ينتظر المؤيدين لفكرة تحويل الحركة إلي حزب سياسي الإعلان الرسمي عن تكريس حق تكوين جمعيات ذات طابع سياسي دستوريا، عقب أحداث أكتوبر 1988 التي أضحت فيها التعددية السياسية حقيقة لا رجعة فيها، إذ سارعا كل من سعيد سعدي – المحامي مقران أيت العربي الفنان فرحات مهني والنقابي مصطفى باشا إلي تنظيم لقاءات الحركة الثقافية البربرية الثانية بجامعة تيزي وزو بعد تلك التي انعقدت في أوت 1980 بأعكورن والتي أثناءها تم الإعلان عن نهاية الحركة الثقافية البربرية وتولي الحزب الجديد التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD مهمة الدفاع عن مصالح وأهداف الحركة، هذا التوجه الجديد رفضه أهم الفاعلين البارزين داخل الحركة وأدى إلي دخول رفقاء الأمس في خلافات وصراعات على الزعامة. اختار حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية غداة انعقاد مؤتمره التأسيسي في سبتمبر1989 إن يكون في موقع المعارضة للنظام السياسي الحاكم مبررا موقفه هذا بالمعاناة التي لقيها أغلبية مناضليه في سنوات 70 الذين كانوا أعلنوا في السابق عن معارضتهم للنظام السياسي الأحادي وتوجهاته القومية والإسلامية.

---

1 أدت أحداث تيزي وزو أو ما يسمى" بالربيع الأمازيغي" سنة 1980 إلي المطالبة بالإعتراف بالخصوصية الأمازيغية ، تلك المطالبة قوبلت بقبضة حديدية وعنف من قبل النظام السياسي أنداك ليتبلور المطلب الأمازيغي في شكل حركة ثقافية عام 1984.

تعود مطالب الأمازيغ إلي سنوات الاحتلال التي ظهر فيها بما يعرف بالظهير البربري[1] بإيعاز من السلطات الاستعمارية التي لم تأل جهدا في تزكية عوامل الفرقة بين أبناء الوطن الواحد ومن تم فإنها عملت على تكريس ثنائية العرب والبربر إلي أن ظهر ذلك بشكل جلي عام 1948، فيما عرف بالأزمة البربرية داخل تنظيم حزب الشعب الجزائري ، حركة انتصار الحريات الديمقراطية نتيجة التناقض الإيديولوجي والتباين الفكري والمجاهرة بمعاداة العروبة والإسلام من بعض العناصر المنطوية تحت قيادة حزب الشعب ودعوتها الصريحة لبناء جزائر علمانية[2] .

يمتد نشاط الحركة الثقافية البربرية إلي المرجعية التاريخية الطويلة استنادا إلي الانقسامات التي أحدثتها التناقضات السياسية والاجتماعية خلال الأزمة عام 1949[3] وغداة اندلاع الثورة التحريرية وإلي غاية الستينيات تراجع نشاط الحركة لصالح المصلحة الوطنية و ما كانت تتطلبه معركة التحرير تم بناء الدولة الحديثة من تضامن ونضال إلي غاية منتصف السبعينيات وبعد احتكاك المناضلين بقدماء الحركة الوطنية أمثال عبان رمضان ، أيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية وتوصلهم إلي أتفاق مع سعيد سعدي وجماعته لتسيير حزب FFS داخليا والتحضير لحركة شعبية واسعة للمطالبة بالديمقراطية وحرية التعبير التي انتهت بمظاهرات وأحداث عنف في ربيع 1980 بمدينتي تيزي وزو والعاصمة لتكون أولى مظاهرات الشعبية المعارضة للسلطة والتي فتحت مرحلة جديدة في الصراع بين السلطة والمعارضة كان أول ضحاياها سعيد سعدي وجماعة من المناضلين الذين اعتقلوا وحوكموا بتهمة المساس بأمن الدولة . توجت نضالات سعيد سعدي بعد أحداث أكتوبر 1988 بتأسيسه حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول الظهير البربري أنظر - *Mahfoud Keddache ,OP,Cit.,P260.*

2 حسب محمد حربي مرجع سبق ذكره ، ص125

3 Lahouari Addi , OP,Cit ., P25.

الذي أستطاع أن يكسب تعاطف فئات واسعة من المجتمع خاصة النساء والشباب في منطقة القبائل بفضل خطابه حول حقوق الإنسان والعصرنة، فصل الدين عن الدولة وعداءه للإسلاميين الرادكاليين.

يمثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الاتجاه الديمقراطي ذو التوجه العلماني الحداثي الذي ظل يؤمن بالمكونات المتعددة للهوية الجزائرية وتنتمي غالبية شرائحه الاجتماعية إلي الطبقات المثقفة الجامعية النخبة.

ظلت مطالب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تعبر عن خطاب سياسي متجدد لتعبئة الجماهير إلا أن توجهات الحزب الجهوية – العرقية ، جعلت منه حزب منافس لجبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل ويتهم منافسوا الأرسيدي بأن الحزب طبخ في مخابر السلطة وحسب أيت أحمد فإن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD لقي دعما وتشجيعا من قبل حكومة حمروش ويستمد قوته من أجهزة الكواليس ولعبة التوازنات في النظام السياسي الجزائري رافضا اعتباره حزب معارض.

شارك التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وأحتل المرتبة الثالثة في الانتخابات المحلية جوان 1990 بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني ودعا إلي تشكيل تحالف من الديمقراطيين للتصدي للجبهتين FIS و FLNوانضم حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية لمجموعة 7+1 التي أعلنت عن الإضراب شهر ماي 1991 احتجاجا على سن القوانين الانتخابية وأكد سعيد سعدي في الندوة الصحفية أثناء الإضراب أن تدخل الجيش يعبر عن نتيجة حتمية لسياسة طائشة " وبخصوص الإضراب العام أعلن سعدي أن الشعب ظل رهين عنف الإسلاميين ومضاربة الأفلان . وطالب بالمقابل الحكومة بتخفيض مدة حالة الحصار و دعا لبسط سلطة الدولة وإتاحة الفرص والظروف المثالية من أمن

وتأمين ووضع مثالي للانتخابات المقبلة[1]. فشل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في حصد مقاعد برلمانية في أول انتخابات تشريعية في 26 ديسمبر 1991 التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد الدور الأول بـ 188 مقعدا وجاءت جبهة القوى الاشتراكية في المرتبة الثانية بـ 25 مقعدا وجبهة التحرير الوطني بـ 16 مقعدا في المرتبة الثالثة. لقد فاجأت نتيجة الانتخابات الجميع بما فيها سعيد سعدي زعيم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي دعا إلي إلغاء نتائج الانتخابات ومقاومتها إعلاميا واقتصاديا من خلال التظاهر والإضراب ورفض الاعتراف بالفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ودعا إلي حشد القوى الديمقراطية لوقف اللعبة الديمقراطية وطالبها بعدم الخوض في الجولة الثانية التي كانت مقررة يوم 16 جانفي 1992 كونه كان متيقن من فوزها وحصولها على أغلبية مقاعد البرلمان وهو ما يتناقض واللعبة الديمقراطية لم يمانع سعيد سعدي من تدخل الجيش العلني والقيام بانقلاب عسكري بهدف منع وصول الإسلاميين إلي السلطة، وحمل النظام مسؤولية الأزمة وما ألت إلي الأوضاع من تنامي الأصولية التي تستغل الدين لنيل مغانم سياسية وانتخابية في إشارة إلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحذر السلطة من عواقب ما سيؤول إليه مستقبل البلاد .

شهد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مثله في ذلك مثل عامة التشكيلات السياسية هزات عنيفة أدت إلي نزيف شمل إطارات الحزب سنتين بعد تأسيسه حيث غادر أكثر من خمسين (50) مناضلا من بينهم أبرز المؤسسين المحامي مقران أيت العربي الذي ظل يهدد زعيم الحزب في منصبه تلاه بعد ذلك الفنان فرحات مهني الذي ساهم كثيرا في مسيرة الحزب عندما أزيح من التنسيقية الوطنية للحركة الثقافية البربرية الموالية لسعيد سعدي، حينها أدرك العديد من المناضلين الوجهة الستالينية التي تتحكم في تسيير شؤون الحزب : الزعيم هو

1 *Compte Rendu de la Conférence de Presse de Said Saadi , El Watan Du 09/06/1991 . P03.*

الذي يفكر وهو الذي يقرر وعلى البقية التنفيذ وحتي النصوص التي صادق عليها أثناء المؤتمر التأسيسي 1991 وإلي غاية إنتهاء أشغال المؤتمر الثالث للحزب ألغت مواد الفقرة التي تنص على تعيين نائب لرئيس الحزب ليصبح سعدي زعيم واحد، فكر واحد ، قرار واحد .

حسب سعيد سعدي فإنه آن الأوان لتغيير النظام وإعادة تأسيس الدولة حسب أهداف وأولويات الديمقراطيين الجمهوريين التي أعادة طرحها سعدي ضمن برنامج حزبه السياسي في إطار مشروع المجتمع الديمقراطي الجمهوري الوفي لمبادئ أول نوفمبر1954 ومؤتمر الصومام بغية استكمال الاستقلال الوطني بإقامة دولة وحدوية مجهونه تضمن مجتمعا ديمقراطيا مبنيا على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمواطن والتعددية السياسية واللغوية[1] التي لا يراها إلا ضمن الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية كلغة وطنية إلي جانب اللغة العربية ومن خلال مراجعة المنظومة التربوية لكي تكون المدرسة الجزائرية لائكية ووطنية وعصرية وناجعة وديمقراطية ومختلطة ومتفتحة ودعا لإلغاء قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية وطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون واقتراحه لمنع تعدد الزوجات[2] مؤكدا على احترامه للوضع الدستوري والديمقراطي والنضال من أجل احترام الحريات الفردية ومطالبته باللائكية من خلال فصل الدين عن الدولة[3] .

---

1 النصوص التحضيرية لمؤتمر التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية .

2 من برنامج التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

[3] *AL AHNAF, MUSTAPHA, B.boutiveau, F. Fregosi, l'Algérie par ses islamiste , Paris : édition Karthala ,1991P 296.*

المبحث الثاني: التعريف بالتيار الإسلامي

ظلت ظاهرة الإسلام السياسي تشغل الكثير من الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية وخاصة المهتمين بالسياسة والإستراتيجية بداية من منتصف السبعينات نتيجة احتلالها مركز كبيرا من الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي في المنطقة العربية وظل حديث العلماء والمفكريين عن عودة الإسلام كقوة بديلا عن النظم والإيديولوجيات التي سقطت أو تلك التي تواجه أزمات مؤكدين على عنصر الصراع والتناقض مع العالم الأخر المعاصر.

الواقع أنه مهما تعددت التسميات والمصطلحات التي أطلقت على الظاهرة الإسلامية، الصحوة الدينية ، الإسلام السياسي أو الراديكالي ، لانبعاث والإحياء الديني أو الإصلاح فإنها تتمثل في عودة التدين أو مظاهر التدين وعودة الإسلام إلي قلب الصراعات الاجتماعية والسياسية التي تستهدف إعادة أسلمت وتنظيم المجتمعات وتوجيه مسارها طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها على اعتبار أن فكرة التجديد أو الإصلاح مستمرة في الدين الإسلامي تكاد تكون قانونا تاريخيا أو على الأقل قاعدة دورية تتكرر في فترات معينة تتجدد كل مائة عام لبعث السنة النبوية بعد اندثارها أو إهمالها وتتخذ مبررا بظهورها لدى العديد من التيارات الإسلامية معتمدين في موقفهم على مضمون الحديث النبوي " بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ ، فطوبى للغرباء ، قالوا من الغرباء يا رسول الله ؟ قال الذين يحيون سنتي بعد اندثارها " يقول الشيخ الغنوسي " لأن كل حركة تجديد هي بالضرورة حركة سلفية كل حركة تجديد هي عودة إلي الأصول ، وهذا قانون يسري على المسلمين وعلى غيرهم وحتى حركة التجديد في أوروبا كانت عودة إلي الأصول اليونانية وإلي الأصول الرومانية ...ألخ كل انبعاث جديد يقتضي العودة إلي الأصول وقراءة جديدة لها والانطلاق منها للتفاعل مع الواقع أو تجاوزها.

يجد الباحث صعوبة في تحديد تعريف محدد للحركة الإسلامية السياسية التي تعمل بحسب شمولية الإسلام باعتباره حلا لكل مشاكل الأمة الإسلامية كون أن الحل الإسلامي قادر على مواجهة وحسم الكثير من القضايا فكريا ، علميا وواقعيا ، وتزداد الصعوبة أكثر عند تصنيف هذه الحركات بحسب اختلافات والتباينات الحقيقية التي تجعل منها كيانا وتنظيما مستقلا . لذا يكثر الحديث حول التيار الإسلامي بدلا من الحركة أو الحركات يعني المصطلح (التيار الإسلامي وليس التيارات بالجمع في جوهره الإسلام كرؤية مقابل كل الرؤى الأخرى لأن استعمال مصطلح التيار الإسلامي يقصد به تجاوز أو القفز على حقيقة وجود خلافات أو اختلافات أو تمايزات داخل الرؤية الإسلامية[1].

المطلب الأول: التعريف بالتيار الإسلامي

إن الحديث عن تطور التيار الإسلامي في الجزائر يتطلب التركيز على طبيعة الحركة الوطنية قبل عام 1954 بصفة عامة وعن طبيعة تركيبة جمعية العلماء المسلمين قبل حلها سنة 1956 بصفة أخص والسؤال المطروح هو أين تطورات هذه الحركة التي تظهر كأنها موحدة حينا ومنقسة بعدد رموزها أحيانا أخرى .

ظل نشاط جمعية العلماء المسلمين إبان نضال الحركة الوطنية في الثلاثينات من القرن الماضي يهدف إلي ترصين الموقف الوطني (الشعبي) لمقاومة الاستعمار الفرنسي وتهيئة الرأي العام من أجل حماية الدين واللغة العربية وتجديد الإسلام ومحاربة الخرافات والآفات الاجتماعية وإنهاء حالة الاغتراب السياسي و الثقافي للمجتمع.

---

1 حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ط2، (بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 1999)، ص25.

إن رفض السلطة الحاكمة بعد الاستقلال نشاط الجماعات المعارضة خاصة نشاط جمعية العلماء المسلمين كان بدعوة أن مهمتها دخلت بمهمة الدولة واستنادا إلي الدستور[1] خاصة المادة 23منه التي لا تسمح بوجود أحزاب معارضة في الجزائر ومرسوم 14-07 1963 الذي ينص على أنه ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي، بالرغم من التوجه الإقصائي للسلطة لأي معارضة منظمة بعد الاستقلال فقد أستمر نشاط أعضاء الجمعية فرديا اعتمادا على بعض الزعامات القديمة لجمعية العلماء المسلمين أمثال الشيخ البشير الإبراهيمي ، هذا النشاط الفردي سرعان ما اتخذه شكلا منظما بتأسيس جمعية القيم برئاسة الشيخ الهاشمي التيجاني ومعاضدة الشيخ عبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون والشيخ مصباح للتصدي لتوجهات السلطة.

ظل الصراع بين أعضاء الجمعية والسلطة قائما حول طبيعة المشروع الاجتماعي المنتهج بالرغم من لجوء السلطة إلي أساليب الترغيب والترهيب لمنع الدعاة من تشكيل مركز قوة مستقلا عن سياسة الحزب، الحكومة والجيش وفي ظل تهميش وإقصاء الإسلاميين وهيمنة العسكر واليساريين الإشتراكيين على السلطة منذ الاستقلال خاصة غداة مصادقة المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني على ميثاق الجزائر عام 1964، هذا الأخير الذي لقي معارضة شديدة من قبل التيار الإسلامي خاصة الشيخ البشير الإبراهيمي[2] الذي انتقد السلطة الحاكمة في رسم سياستها وتوجهاتها العلمانية المعادية للعروبة والإسلام .

استمر نشاط الجمعية التي رفعت شعار الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية في عهد بومدين على الرغم من هيمنة الدولة في عهده على مجمل الأنشطة

---

1 دستور 63 ، مرجع سبق ذكره ،ص49.

[2] - Francois Burgat, Maghreb- Machrek OP.cit., P.44.

الإسلامية. فقد شهدت الساحة السياسية أثناءها تنامي دور المعارضة الإسلامية ونشاطاتها من خلال تنظيم ملتقى الفكر الإسلامي[1] تحت رعاية المفكر الإسلامي مالك بن نبي وإقامة المعارض وبدأ تأسيس وانتشار المساجد الجامعية والمصليات. تحركت السلطة في شكل غير صدامي لاستيعاب التغيير الهادئ من خلال إشرافها على تنظيم ملتقى الفكر الإسلامي وكذا إصدارها مجلة الأصالة في مارس 1971 ردا على مجلة التهذيب الإسلامي لجمعية القيم.

ظل الصراع يحتدم بين مشروعين متعارضين أحد أهم أوجه الاختلاف بين الفكرة الإسلامية والفكرة العلمانية الغربية يزداد شراسة على اعتباره وجه أخر من وجوه استمرار الاحتلال الذي رحل وخلف وراءه من يقود عملية تغريب المجتمع وحرفه عن القاعدة الإسلامية وشملت ساحات التجنيد الإسلامي حسب فرانسوايورجا أربع مجالات ومواضيع حساسة هي: التعليم الديني ، الثورة الزراعية والصراع اللغوي بين الفرنسة والتعريب، وقانون الأحوال الشخصية[2]. مع صدور قانون الثورة الزراعية عام 1971[3] وصدور كتاب عبد اللطيف سلطاني بعنوان " المزدكية أصل الاشتراكية" عام 1974 والذي انتقد فيه الاشتراكية التي نادى بها "بومدين" وهاجم لمبادئ الهدامة المستوردة من الخارج، حينها إنتقل الصراع إلي مواجهات عنيفة في جامعة قسنطينة بين الطلاب الناطقين باللغة الفرنسية والمقربين من التيار الطليعة PAGS وريث الحزب الشيوعي الفرنسي وبين الطلاب الناطقين باللغة العربية الذين طالبوا بتطبيق المبادئ الإسلامية .

---

1 ملتقى الفكر الإسلامي الذي إنعقد لأول مرة في ثانوية عمارة رشيد في 10 جانفي 1969 بالجزائر.

2 عروس الزبير ،" الدين والسياسة في الجزائر: انتفاضة أكتوبر 1988 نموذجا" الدين في المجتمع العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1990)، ص 507.

3 صدر قانون الثورة الزراعية في 08 نوفمبر 1971 .

جاءت مناقشة مشروع تعديل الميثاق المقترح من قبل السلطة على نحو يتعارض مع القيم والمبادئ الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وقانون الأسرة فيما شجعت هذه التعديلات صعود التيار اليساري الإلحادي ، حيت تعالت أصوات المعارضة الإسلامية ممثلة في عبد اللطيف سلطاني، أحمد سحنون، محفوظ نحناح محذرة من مخاطر وتداعيات التغريب التفافي والاستبداد السياسي والتوجه الاشتراكي الذي بالغت السلطة في ذكر عقيدتها وأخلاقها حتى ظنا أنها ستحل محل الإسلام وعقيدته وأخلاقه . إن معارضة التيار الإسلامي للاشتراكية والثورة الزراعية ولنظام بومدين تواصل بإصدار فتوى مؤداها أن الإسلام بعقيدته وأخلاقه وتشريعه ومبادئه وأهدافه لا يتلاءم مع الاشتراكية في عقيدتها وأخلاقها وتشريعها ومبادئها وأهدافها فبينهما المنافاة التامة في كل الأهداف . في هذا الاتجاه جاءت مواقف الشيخ محفوظ نحناح زعيم الإخوة المسلمين منتقدة اختيارات النظام الحاكم وخاصة الرئيس بومدين. إذ كلفه هذا الموقف المعارض لسياسة بومدين السجن رفقة أتباعه إلي ما بعد وفاته عام1978 حيت أطلق سراحه عام1981.

ظلت مواقف التيار الإسلامي في عهد بومدين ترفض التوجه السياسي والاقتصادي للسلطة لتعارضها مع القيم والمبادئ الإسلامية للمجتمع الجزائري وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين إنتقل النشاط الإسلامي باتجاه المساجد وانتشرت ظاهرة الدروس الخاصة ذات الطابع السياسي في مساجد العاصمة خاصة لتحضير المواطن وتهيئته على كيفية العيش في مجتمع يقوم على أساس تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية التي يراها أصحاب هذا التيار الحل الأمثل والوحيد للمشاكل التي يعاني منها المجتمع.

أدى نجاح الثورة الإيرانية إلي شعور حركة الدعوة الإسلامية الجزائرية بضرورة توحيد جهودها أثناء ملتقى العاشور سنة 1979 الذي شاركت فيه معظم الاتجاهات الإسلامية واستنادا لمقررات ملتقى العاشور خرجت الدعوة التي كانت

متمركزة داخل أسوار الجامعة لتلقى في الأوساط الشعبية خاصة بعد سياسة الانفتاح والمصالحة التي تبنتها السلطة الجديدة بقيادة الرئيس الشادلي بن جديد هذا الأخير الذي كان يحتاج إلي حركة دعم من الجناح العروبي الإسلامي الموالي لتصفية اليسار العلماني الذي وقف له موقف المعارض من سياسته الانفتاحية، لتدخل الحركة الإسلامية في صراع مع اليسار خلال السنوات اللاحقة من خلال أحداث العنف التي شهدتها مدن الجنوب خاصة مدينتي الوادي والأغواط والتي أعتقل فيها الأستاذ "سايح علي" وهو قيادي في الحركة وقتل فيها أحد أعضاء الحركة مما أدى إلي الاعتصام في المساجد وإصدار بيان يدعو إلي الإعلان الجهاد ضد النظام "الملحد".

انتقلت الأحداث بسرعة إلي العاصمة التي شهدت صدامات بين اليسار وحركة الدعوة الإسلامية ابتداء من سنة 1982 وخوفا من انتشارها لجأت السلطة إلي الاعتقالات البوليسية وإغلاق بعض المعاهد والمساجد داخل الأحياء الجامعية.

رفضت قيادة الحركة ما أقدمت عليه السلطة واعتبرتها سابقة خطيرة ترتكب ضد الإسلام في الجزائر وقدمت الحركة عريضة مرفقة بأربعة عشرة بندا تكون قاعدة للتعاون بينهما في مواجهة المناورة المدبرة من جانب الشيوعية العالمية والماسونية واليهودية والعنصرية والبعثية لضرب الإسلام.

تحولت دعوة التعاون بين الحركة الإسلامية والسلطة إلي مواجهة مع النظام وانقسام داخل الدعوة الإسلامية بين من يؤيد المواجهة مع السلطة وبين من يعارضها وذلك للأسباب التالية : ضعف الحركة ونقص إمكانياتها الذي قد يؤدي إلي ضياع مشروع الحركة الإسلامية على المدى الطويل.

لجأت السلطة إلى المواجهة مع أنصار الدعوة الإسلامية متهمة إياهم بالعمالة للمشروع الأميريالي وإيقاد نار الفتنة من خلال تغذية الصراعات الهامشية مستغلين التناقضات التي يعرفها المجتمع الجزائري .

إن لجوء السلطة إلي تقديم المتورطين في أحداث بن عكنون ومن بعض رموز حركة الدعوة الإسلامية أمثال أحمد سحنون، عبد اللطيف سلطاني، وعباسي مدني وآخرون إلي المحاكمة زاد من حدة الصراع بين أنصار حركة الدعوة الإسلامية والنظام وانتقاله إلي أسلوب المواجهة من حرب البيانات إلي العنف المسلح. أدى التقاء دعاة العمل المسلح (التكفير والهجرة) بالتيار الجزأرة إلي تشكيل أول حركة منظمة إسلامية مسلحة قادها مصطفى بويعلي[1] تحت إمارة الإمام عبد القادر الشبوطي كان هدفها الأساسي : الاستيلاء على السلطة وإقامة دولة إسلامية التي كانت القاسم المشترك لمختلف التيارات الإسلامية.

ظلت المواجهة بين السلطة وأنصار الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) مفتوحة طيلة عامين إلي أن استطاعت السلطات الأمنية من القضاء عليها في شهر جانفي 1987، لينقسم دعاة الحركة الإسلامية إلي إتجاهين مختلفين اتجاه حركة بويعلي ، فالاتجاه الإصلاحي عارض نهج الحركة المسلح بينما ساند الاتجاه السلفي الحركة شرعا باعتبارها حركة انتفاضة وثورة إسلامية .

جاء موقف حركة الدعوة الإسلامية من أحداث أكتوبر 1988 منقسما إلي اتجاهين رئيسيين هما الاتجاه الإصلاحي بزعامة الشيخ أحمد سحنون ، والاتجاه السلفي بقيادة علي بلحاج وحاول كلا الاتجاهين توجيه الأحداث وجهة إسلامية ضمن إستراتيجية الحل البديل الذي تقدم به الاتجاه الإصلاحي منذ بداية تأسيسه عام 1963 وفق إستراتيجية انهيار السلطة الحتمي ، منتهجا الوسائل السلمية رافضا المشاركة الفعلية في الأحداث ، هذا الموقف السلمي جعله يدخل في جدل فقهي مع الاتجاه السلفي الذي دعى إلي المشاركة الفعلية في الأحداث واعتبارها ثورة إسلامية قام بها عصاه من عامة المسلمين معيدا بذلك إلي الأذهان اختلاف

1 Zohra Benarros , Amocrane Ait Idir et Fella MidjekK LIslamisme Politique : la Tragédie Algérienne(Beyrout Dar El Farabi ,2002) P.43 Voir aussi

-W.B.Quandt, OP.Cit ,P.52.

رموز الدعوة حول حركة بويعلي عام 1985 هذا الإختلاف والجدل يمكن إرجاع حقيقته إلي سببين رئيسيين هما :

- طبيعة تركيبة جمعية العلماء المسلمين قبل سنة 1956 .

- الاختلاف الأسس والمرجعية والتي تتنوع بتنوع طبيعة التكوين والانتماء الاجتماعي لمناضلي حركة الدعوة الأمر الذي إنعكس سلبيا على وحدتها وتفرعها إلي عدة اتجاهات أهمها :

1- الاتجاه الإصلاحي : الذي ينتمي أغلب رموزه إلي جمعية العلماء المسلمين سابقا والمرتبطين تاريخيا بجمعية القيم أمثال عبد اللطيف سلطاني ، والشيخ مصابيح والشيخ أحمد سحنون .

2- الاتجاه الجزأرة الإسلامي: ينتمي أغلب أعضاءه للمفكر الإسلامي مالك بن نبي الذي يعطي البديل الإسلامي صبغة جزائرية، نمى هذا الاتجاه داخل الجامعة ومن أبرز رموزه الشيخ بن بريكة والسيد بن عيسي رشيد.

3- الاتجاه الإخواني : الذي ينتمي أغلب أتباعه للفكر ألإخواني نمى هذا الاتجاه بعد الاستقلال برجوع تلاميذ الشيخ الفضيلة الورتلاني ممثل جمعية العلماء في القاهرة سابقا .

4- الاتجاه السلفي : الذي ينتمي أتباعه لعلي بلحاج من خلال النشاط في المسجد الذي كان يقوم به وجماعته نمى هذا الاتجاه بعد انفتاح السلطة وانتشار ظاهرة الدروس الخاصة عبر مساجد العاصمة خاصة

ظلت هذه الاتجاهات تمثل أهم الرؤى الإسلامية على الساحة السياسية خاصة أثناء وبعد أحداث أكتوبر 1988 نتيجة الدور الإيجابي المشجع للحوار مع الرئاسة لتهدئة الشارع وفي غياب جل القوى الأخرى، في خضم هذه الظروف جاءت مطالب التيار الإسلامي تنادي بأحقية تأسيس حزب إسلامي يجمع أو يضم كل التيارات والاتجاهات الإسلامية.

ظلت مطالب التيار الإسلامي بتوحيد صفوفها ضمن حزب سياسي إسلامي قوى ومهيمن تخفي عمق الاختلافات والتناقضات الداخلية التي طفت إلي السطح نتيجة التيارات والاتجاهات المتعارضة من أجل قيادة التيار قصد المحافظة على وحدة التيار الإسلامي، وإيمانا منه بخطورة الوضع وبالمرحلة الصعبة التي يمر بها العمل الإسلامي بعد تنامي الصراع وتعارض وجهات النظر حول الزعامة سارع الشيخ أحمد سحنون إلى لم شمل وتوحيد كل القوى تحت راية رابطة الدعوة الإسلامية في شهر ماي 1989 التي كان هدفها الأساسي الدفاع عن الإسلام ولكي تكون إطار مرجعيا لمختلف القيادات أو الاتجاهات المتصارعة . قبل هذا كان علي بلحاج وعباسي المدني الأعضاء في الرابطة في شهر فيفري من عام 1989 أعلنا عن تأسيس حزب سياسي : الجبهة الإسلامية للإنقاذ(FIS).

لم يكن للشيخ أحمد سحنون مؤسس رابطة الدعوة الإسلامية أي تأثير على مجريات الأحداث وخاصة إتجاه التيار الإسلامي الذي شهد إنشقاقات صراعات وتصدعات حيث رفض الشيخ محفوظ نحناح زعيم الإخوان المسلمين دعوة قادة الجبهة المشاركة في تأسيس حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) بحجة كثرة الجمعيات الإسلامية على الساحة وطالب على ضرورة أن يتولى شؤون الحزب نخبة من العلماء الدين بدلا من الأطفال في إشارة إلي علي بلحاج .

هذا الموقف المعادي والمعلن من قبل الشيخ محفوظ نحناح جلب له العديد من الاعتداءات الجسدية الكلامية واللفظية مع خصومه مما دفعه إلي تأسيس جمعية خيرية "الإصلاح والإرشاد" تولي إدارتها الشيخ بوسليماني قبل أن يقدم على تأسيس حزبه حركة مجتمع الإسلامي (حماس) حركة مجتمع السلم حاليا.

عقب تأسيس عبد الله جاب الله أحد الوجوه البارزة للحركة الإسلامية في الجزائر لحزبه النهضة بدأ التنافس والصراع بين الأطراف الثلاثة مما تسبب في العديد من الأحداث التي استفادت منها الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتأكيد هيمنتها على

بقية المنافسين من التيار الإسلامي في ظل تراجع دور رابطة الدعوة الإسلامية واختفاءها خاصة بعد حصول جبهة الإسلامية للإنقاذ رسميا على الاعتماد في 06 سبتمبر 1989 .

-تميز نشاط التيارات الإسلامية بالتأثير القوي في الساحة الجزائرية واشتركت بخصائص أهمها :

-سعيها لإعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة المجتمع والدعوة إلي إحياء العقيدة .

-الدعوة إلي إقامة الدولة الإسلامية التي تعمل على تطبيق مبادئ الدين وأحكامه .

المطلب الثاني: الثقافة السياسية للتيار الإسلامي

مرت الجزائر بمرحلة جد حرجة في تاريخها بعد الاستقلال، أزمة اجتماعية وأزمة اقتصادية عميقة وظلت المعارضة الإسلامية تشكل تهديدا مباشرا لهياكل المؤسسات والسلم المدني. وقد فقدت النخبة الحاكمة منذ الاستقلال القدرة على الانفتاح السياسي ضمن مشروع اقتصادي يضمن للجزائريين على الأقل مستقبل مستقر .

إن ثلاثة عقود من الاحتكار المطلق للحياة السياسية والنتائج الاقتصادية الكارثية أفقدت جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم دورها القيادي وفقدت الثقة لدى أغلبية المواطنين وخاصة فئة الشباب المهمش في المدن .ظل الحل الإسلامي يمثل المنقذ الوحيد لهؤلاء الشباب الناقم والغاضب على أوضاعه يبحث عن الشرعية لفرض وجوده في المعادلة الديمقراطية واحترام دولة القانون بدلا من مواجهة السلطة لفرض نظام سياسي اجتماعي تيوقراطي أو ديني.

بعد أحداث أكتوبر 1988 وتبنى دستور فيفري 1989 الذي فسح المجال للتعددية السياسية برزت أطراف وقوى في المعادلة السياسية لها أهمية خاصة كالمعارضة الإسلامية التي تقف على رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. إلا أن بعض قيادات الجبهة لا تنظر إلي المعارضة بمفهومها الغربي في إطار تبادل الأدوار وإنما تحرص على المنظور الإسلامي الذي يربطها بالمتغير الديني الرافض لتعايش مثاليتين تستندان إلي عنصر ثابت وهو الإسلام حيث أن المنطق الأساسي لفكر التنظيمات الإسلامية كافة يتمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية وتتمحور هذه القوة في تيارين :

1-تيار تبنى الإسلام كنظام شمولي ويمثل هذا التيار حركة المجتمع السلم حماس، وحزب حركة النهضة وحزب الجزائر المسلمة المعاصرة .

2-تيار يعطي للشخصية الإسلامية مكانته مهمة في منظومته الفكرية ويمثل هذا التيار حزب التجديد الإسلامي وحزب الأمة .

1 - الجبهة الإسلامية للإنقاذ

أدت الخلافات والصراعات بين الاتجاهات الإسلامية بعد المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 إلي الإعلان عن ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مارس 1989[1] وذلك بعد إخفاق رابطة الدعوة الإسلامية بقيادة الشيخ أحمد سحنون في لم شمل التنظيمات الإسلامية الموجودة في الساحة آنذاك .

[1] عبد العالي حامي الدين،" جبهة الإنقاذ من التأسيس إلى النكبة"المسبار، (الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث،2007) ، ص 15 وما بعدها.

رفضت جل القيادات الإسلامية آنذاك دخول المعترك السياسي من منطلق أن إسلام العلماء كان بمثابة القانون الروحي–الأخلاقي والديني المنظم للعلاقات الاجتماعية والثقافية بين المؤمنين، إن هذا التوجه الجديد نحو العمل السياسي لبعض قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد حصول الحزب على اعتماده من وزارة الداخلية بتاريخ 16 سبتمبر 1989، كان يهدف إلي إقامة الدولة الإسلامية. وتمثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ عماد التنظيمات الإسلامية الجزائرية والحركة الوطنية التي ناضلت من أجل تحرير الجزائر من المستعمر وإقامة الدولة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ والقيم الإسلامية[1].

تؤكد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في برنامجها على ضرورة جعل الدولة وثروات البلاد بين أيدي الشعب فهي ترى ضرورة إعادة للشعب الجزائري سيادته وحريته واستقلاله من خلال إنهاء الديكتاتورية والرشوة والفوضى وغيرها بالعودة لأصول الإسلام وقيمة المعنوية وعدالته[2]، ظل هذا الخطاب المؤثر يستقطب أغلبية الجزائريين خاصة الشباب منهم الدين رأوا في هذه القوة الإسلامية المهيمنة بإيديولوجية قادرة على مواجهة ومنافسة حتى الديكتاتورية العسكرية المتسلطة خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 . لم يكن أمام الشعب سوى الخضوع والاعتراف بنضال الجبهة الإسلامية للإنقاذ العادل من أجل تحقيق القيم والأهداف والطموحات العميقة للجماهير.

تعكس الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغبتها في لم شمل كل التنظيمات والاتجاهات المتناقضة والمتعارضة سواء على المستوى العقائدي أو حتى على

---

1 من المشروع التمهيدي لبرنامج السياسي لجبهة الإسلامية للإنقاذ (*FIS*)، الصادر ما بين 02/18 و 03/10 عام 1989.

2 من برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

مستوى الممارسة السياسية لتحقيق الدولة الإسلامية إذ تعكس الجبهة الإسلامية للإنقاذ تفاعل تيارين[1] في داخلها هما :

التيار المعتدل : الذي يمثله عباسي المدني وهو تيار إصلاحي هدفه إقامة الدولة الإسلامية الجزائرية من خلال تصعيد النضال الجماهيري في إطار الصراع مع السلطة بأسلوب براغماتي وعقلاني .

التيار المتشدد : يتزعمه علي بلحاج وهو تيار شمولي راديكالي متأثر بفكرة تنظيم الجهاد المسلح جماعة الحركة الإسلامية المسلحة التي قادها مصطفى بويعلي منتصف الثمانينات ، وهو الاتجاه الغالب حيث رفع شعار الإسلام هو الحل لا يخشي المواجهة مع السلطة سواء بأسلوب العصيان المدني أو باستعمال للقوة.

وهناك تيار أخر ثالث يعرف بتيار" الجزأرة" الذي ينتمي أغلب أعضائه وقيادته إلي شريحة النخبة المثقفة يمثله محمد السعيد وعبد القادر حشاني ويرى هذا التيار ضرورة إقامة دولة إسلامية حسب البيئة و الخصوصية الجزائرية

إن مشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ يرتكز على نص المواد 02-39-40 من دستور 23 فيفري 1989 وكذا على نص القانون 05 جويلية 1989 المتعلق بالتعددية السياسية الحزبية .

تؤكد قيادة الجبهة على أن نشاطاتها مستلهمة من الدين الإسلامي وخاصة القرآن الكريم والسنة النبوية ومن مسيرة الخلفاء الراشدين النبرة ومن الإجماع وتؤكد المادة الرابعة من قوانين الجبهة الإسلامية على أن مسيرتها هادئة وحديثة

1 لمزيد من التفاصيل حو التيارات المشكلة للجبهة أنظر: عبد العالي حامي الدين، مرجع سبق ذكره ص17

حسب طريق الوسطية[1] فهي ترفض التطرف وتعمل على احترام الوضع العام والدفاع عن الحقوق والحريات المكتسبة في إطار القوانين الإسلامية.[2]

إن مشروع إقامة المجتمع الإسلامي يتطلب العودة بالإسلام إلي المكانة التي تليق به في الجزائر وهو من بين الأهداف التي تعمل الجبهة من أجلها كما أن تحرير الإنسان من الاستغلال والعبودية وحماية مصالحه الأساسية ومن المسؤولين والدفاع عن حقوقه التي أكرمه بها الله والتي تعمل كل الأمم من أجل احترامها تعد من أولويات عمل الجبهة .

تستلهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ برنامجها السياسي من مبادئ وتقاليد الشريعة والحضارة الإسلامية، فهي ترى بأن الدولة الإسلامية قادرة على انقاد وإخراج الشعب الجزائري من الأزمة التي يتخبط فيها وإعادة له حريته وكرامته فالدولة الإسلامية التي تعمل الجبهة الإسلامية على تحقيقها ميزتها وحدة الأمة الإسلامية حسب ما جاء في القرآن الكريم " وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون[3] " لذا تعتقد الجبهة الإسلامية أن الدولة الإسلامية هي الحل الشامل والكامل لكل المشاكل الإيديولوجية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ... الخ . فالشورى تمثل مبدأ أساسي في اتخاذ القرارات لتسيير الشؤون العامة فهي ترجمة حقيقية لمفهوم الديمقراطية وفي إطار الدولة الإسلامية فإن الشعب الجزائري يسير شؤونه في شفافية تامة هذه الميزة غير موجودة في الأنظمة السياسية الأخرى. وفي إطارها فإن الحريات العامة والشخصية مضمونة في إطار قوانين البلاد، فالمواطن يشعر وأنه خليفة الله في الأرض كما أن حرية التعبير والرأي تعتبر من العوامل الحيوية للتفتح والتجديد وإبداع المواطنين حسب مبادئ والقوانين

---

[1] بوزيد بومدين،" الهوية والحركات الإسلامية في الجزائر" المسبار مرجع سبق ذكره ص 98.

2 -من برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

3 - القرآن الكريم، سورة المؤمنون الآية 51.

الإسلامية والشريعة. فالدولة الإسلامية هي دولة الحق والعدالة الإلهية وهي بهذا فوق كل المصالح الشخصية إنها الضمانة الوحيدة للعدالة والمساواة بين مختلف طبقات المجتمع[1].

عكس حوار عباسي مدني دلالات حزبه الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليومية المسار المغاربي الصادرة بتاريخ 26 مارس 1990[2] فيقول : "هي جبهة لأنها تجابه ، ولأن لها مجالا كبيرا في الأشغال وتنوعا في الميادين ، أنها جبهة الشعب بكامل طبقاته وعلي امتداد كامل ترابه الشاسع . إنها منفتحة على تنوع الاتجاهات والأفكار التي تحقق عبر ثراء التنوع وحدة منسجمة، وحدة المصالح، وحدة إتحاد المواقف والاتفاق ... إنها وحدة المصير المشترك . وهي إسلامية في تسميتها، لأنها ذات محتوى ومنهج ووظيفة تاريخية إسلامية. فالإسلام غاية نستمد من خلاله نموذج تغيير وإصلاح وبه نحقق دواتنا وأسباب التواصل لدواتنا تلك الذات الأفضل بين الأمم ". أما فيما يتعلق بتسمية الإنقاذ ، فذلك بسبب تمثيلها لوظيفة تتعدى السياسة ، فهي إنقاذ للعقيدة ، تلك التي تهدي بنا إلي طريق المستقيم وتمنعنا من ارتكاب المعاصي ، وبسبب تمثيلها لوظيفة تاريخية ، اقتصادية ، اجتماعية، ثقافية وحضارية ، إنه إنقاذ الكل من أجل الكل" .[3]

إن تصريح عباسي مدني يؤكد على الدور المزدوج الذي تقوم به الجبهة الإسلامية للإنقاذ دور تاريخي وديني، تاريخي لأن كل الأنظمة السياسية التي حكمت الجزائر منذ الاستقلال كان شأنها الفشل وحتى بالنسبة للدول الإسلامية – ديني لأنه لابد من مصالحة الرجال مع الله بتحقيق الدولة الإسلامية إن مهمة

---

1 من برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الصادر بجريدة منبر اكتوبر ، العدد 112 تاريخ 25 جويلية 1989 بالفرنسية وأيضا *AL AHNAF MUSTAPHA,OP.CIT., P120.*

2 . Abderahim Lamchichi , Le Maghreb Face A L'islamisme,(Paris : Edition L'armathan, 1997).P100 et -Zohra Benarrous et Autres, OP.Cit., P85.

3 - أسبوعية المسار المغاربي، 26 مارس 1990.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعد ضرورة عاجلة تساهم في إنقاذ الرجال والأمة ولهذا فإن حزب سياسي كالجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS يعد أكثر من ضرورة ومادامت الرسالة الدينية واحدة فالجبهة الإسلامية للإنقاذ هي وحدها القادرة على تمثيل وحمل الرسالة لأن رسالة التوحيد لا تقبل التجزئة أو انقسام خاصة عند الأمة الإسلامية وإلا سيفتح باب الفتنة ولهذا يمنع قيام أحزاب إسلامية أخرى ، هذه النظرة الواسعة تؤكد لنا الاتجاهات الأصيلة التي ساهمت في بلورة وإنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ من: **عناصر** التكفير والهجرة، قدماء حركة بويعلي، تيار الجزأرة، الأفغان العرب، جماعة الإخوان المسلمين المتشددين والتقليدين.

دخلت مختلف التيارات المشكلة للجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ البداية في سباق مع الزمن لتشديد الرقابة على الحزب اعتقادا منها بإمكانية تحقيق نجاح انتخابي بالطرق السلمية ، بالنسبة للكثير فإن الحزب الممثل للإسلام ولله لا يمكن أن يعرف أزمات أو انشقاقات مثل بقية الأحزاب الأخرى ولأن حافظت معظم التيارات المشكلة للجبهة على الوضع العام إلي غاية الانتخابات المحلية فذلك يرجع لتمتعها بقدر من الحرية والاستقلالية لنشاطاتها لتحضير أرضية العمل لتحقيق الدولة الإسلامية حسب رؤيتها الخاصة .

لقد حافظت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مؤقتا طيلة وجودها ونشاطها القانوني على توجهاتها سلمية قبل أن تتوجه رمزيا نحو العمل الإرهابي المسلح من خلال ممارسة بعض أعمال العنف على مناضلين من أحزاب سياسية وحتى على بعض المواطنين ومحاولات فرض توجهات بالقوة على المجتمع كإرتداء الحجاب للنساء[1]، معارضة إقامة سهرات فنية ، الهجوم على محكمة البليدة وثكنة قمار هذه الأعمال تدل على الحرية الكاملة التي كانت تتمتع بها كل التيارات داخل الجبهة

[1] أثار قرار الجيش بمنع ارتداء الحجاب في المستشفيات العسكرية ردود أفعال غاضبة من طرف الإسلاميين وزاد من تعميق الفجوة بين الطرفين لمزيد منم التفاصيل انظر عبد العالي حامي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الإسلامية للإنقاذ وبالمقابل تعرض قادة الجبهة عباسي مدني وعلي بلحاج لضغوط حقيقية على اعتبار أنهم لا يسيطرون بالكامل على الحزب وقواعده الممثلة حتى داخل المجلس الشوري وهنا لابد من تأكيد حقيقة مفادها أن التيارات المشكلة للجبهة ظلت تمثل علاقات قوة وعلى أساسها تم إسناد المسؤوليات، لجماعة قدماء بويعلي وبعض عناصر تيار الجزأرة والتكفير والهجرة وبعض الوجوه الراديكالية من تنظيم الإخوان المسلمين .

إستغل أنصار التيار الراديكالي الوضع القانوني للجبهة لنشر الأفكار المتشددة لتحضير الإنتقال إلي العمل المسلح ولم يكن أمام الثنائي عباسي مدني وعلي بلحاج أي سلطة اتجاه الأزمة والتنافس الداخلي لتيارين أحدهما يطالب بالجهاد الفوري والأخر مؤيد أولا للمسلسل الانتخابي واقتصر دور الزعيمين على تسيير الأزمة التي استفحلت من القاعدة إلي القمة .

لم تلتزم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمسار السلمي الذي أعلنت عنه ضمن برنامجها السياسي طيلة فترة وجودها القانوني رغم محاولات التيار المعتدل الذي يمثله عباسي مدني كبح غرائز وإرادة باقي التيارات الراديكالية المشكلة للجبهة و التي ظلت تميل لصالح التيار المتشدد بقيادة على بلحاج الذي كان يرى بأن إقامة الدولة الإسلامية لن يكون إلا بإعلان الجهاد .

أظهر الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية قدرتها على التعبئة الجماهيرية والقوة التنظيمية وتغييرا إستراتيجيا في الخطاب السياسي الذي أصبح أكثر راديكالية خاصة أثناء أزمة الخليج. اتخذت الجبهة الإسلامية للإنقاذ موقف متشددا اتجاه قانون الانتخابات الذي طرحته السلطة

وصعدت الموقف بإعلان زعيمها عباسي مدني عن الإضراب العام اللا محدود ابتداء من يوم 25 ماي 1991 [1] رافضة أطروحات بعض أعضاء مجلسها الشورى[2] ونداءات الوساطة من قبل قيادات التيار الإسلامي[3] . إن صعود التيار المتشدد داخل قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ سيكون له أثار مستقبلية في ظهور وتصاعد العنف السياسي[4] في الجزائر .

1-W.b Quandt , OP.cit ,P77

2 خليفة أدهم ، خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر السياسة الدولية السنة 28 العدد 107 يناير 1992 ص220، أهمهم الشيخ الهاشمي سحنوني عضو مجلس الشوري ورئيس اللجنة الوطنية للدعوة والإرشاد ومن مؤسسي الجبهة ، الشيخ فقيه بشير من مؤسسى الجبهة وعضو المجلس الشوري ، الشيخ أحمد مراني من مؤسسي الجبهة ورئيس اللجنة الوطنية للشؤون الإجتماعية وعضو مجلس الشوري .

3 الشيخ محفوظ نحناح ، الشيخ عبدالله جاب الله ، الشيخ أحمد سحنون

4 لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة العقف السياسي انظر: حسنين توفيق إبراهيم ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ص 39 وما بعدها.

2 - حركة المجتمع الإسلامي حمـاس

شـكلت أحـداث أكتـوبر 1988[1] قطيعـة نوعيـة مـع طبيعـة النظـام الجزائـري القـائم آنـذاك ، هـذه الظـروف السياسـية الجديـدة اسـتغلتها الحركـة الإسـلامية بكـل اتجاهاتهـا وتناقضـاتها لتوحيـد وتنظـيم صـفوفها خاصـة بعـد الـدور الإيجـابي الـذي قامـت بـه الحركـة الإسـلامية أثنـاء وبعـد أحـدات أكتـوبر 1988 مسـتفيدة مـن الدسـتور الجديـد دسـتور 23 فيفـري 1989 الـذي يسـمح فـي مادتـه 40 حريـة تشـكيل جمعيـات ذات طـابع سياسـي. ضـمت رابطـة الـدعوة الإسـلامية قـادة مـن الشـيوخ : أحمـد سـحنون ، محفـوظ نحنـاح ، عباسـي مـدني، علـي بلحـاج وكـان هـدف الرابطـة الـدفاع عـن الإسـلام، لكـن الخلافـات المتفاقمـة بـين هـؤلاء القـادة أدت إلـي فشـل هـذا التجمـع الإسـلامي خاصـة حـول أسـلوب إقامـة الدولـة الإسـلامية . هـذا التعـارض فـي وجهـات النظـر حـول توجهـات بعـض القـادة الإسـلاميين أمثـال علـي بلحـاج وعباسـي مـدني حـول خيـار العمـل السياسـي دفـع بالشـيخ محفـوظ نحنـاح يعلـن رفضـه العمـل تحـت مظلـة أمـرة حـزب سياسـي إسـلامي مفضـلا العمـل فـي إطـار فكـرة التعـاون بـين الإسـلاميين مـن خـلال دعوتـه لتشـكيل التحـالف الـوطني الإسـلامي لحمايـة المشـروع الإسـلامي ودعمـا لمعـاني الأخـوة والوحـدة الإسـلامية، وفـي هـذا الإطـار أسـس محفـوظ نحنـاح جمعيـة "الإرشـاد والإصـلاح" لتكـون بـديلا متميـزا جـذريا عـن الجبهـة الإسلامية للإنقاذ خاصة فيما يتعلق بموقفها اتجاه احترام حقوق الإنسان والمرأة .

الشـيخ محفـوظ نحنـاح ظـل ينتمـي إلـي جماعـة الإخـوان المسـلمين مـن المعارضـين للتوجـه الماركسـي والمـد الاشـتراكي للنظـام السياسـي فـي الجزائـر منـذ السـتينيات، فقـد قـاد رفقـة الشـيخ محمـد بوسـليماني تنظيمـا سـريا أطلـق عليـه اسـم "جماعـة الموحـدين" داخـل الجامعـة مـع مجموعـة مـن الأسـاتذة والطلبـة الـذين كـانوا

[1] -عروس الزبير ، مرجع سبق ذكره، ص 493 وما بعدها.

يترددون على الحلقات الفكرية التي كان ينشطها الأستاذ والمفكر الجزائري مالك بن نبي [1].

رفضت جماعة الموحدين قوانين الاشتراكية وعلى رأسها قانون الثورة الزراعية الذي كان من أثاره تأميم ممتلكات الشعب باسم الشرعية الثورية، غداة الإعلان عن دستور وميثاق 76 رفضت جماعة الموحدين التوجه الشيوعي للسلطة المثبت في صيغة المشروعين بإتباع الأساليب سلمية من خلال القيام بحملات توعية وتوزيع المناشير التي كانت تستهدف توجهات النظام السياسي الاشتراكي المصادر لإرادة الشعب وثوابته حينها حكم على نحناح ورفاقه بالسجن 15 سنة بتهمة التأمر على نظام حكم الرئيس هواري بومدين وأطلق سراحه عام 1981 بعد تولي الرئيس الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية .

رفض محفوظ نحناح التوقيع على بيان مواجهة الحكومة الذي حررته مجموعة من قادة ، حركة الدعوة الإسلامية ممثلة في الشيخ سحنون، الشيخ سلطاني وعباسي مدني في 12 نوفمبر 1982 لتقديم الحكومة عريضة احتجاج وتنديد ضد ممارسات السلطة التي أقدمت على غلق بعض المصليات نتيجة تصاعد المواجهات والاحتجاجات داخل الجامعات بين التيار اليساري والتيار الإسلامي[2] بعد أحداث أكتوبر 1988 رفض الشيخ محفوظ نحناح فكرة تأسيس حزب سياسي إسلامي وظل يؤمن بالعمل الإسلامي في إطار الدعوة والتربية الروحية الدينية والعمل الخيري وفي هذا إطار جاءت معارضته الشديدة لأفكار

[1] عروس الزبير ، مرجع سبق ذكره ص 506، لمزيد من التفصيل انظر أيضا: عبد العالي حامي الدين، مرجع سبق ذكره ص18.وأيضا بوزيد بومدين مرجع سبق ذكره ص ص 88-90.

2 عروس الزبير ، مرجع سبق ذكره ص 511.

وتوجهات علي بلحاج. كما رفض انتماءه للجماعة المؤسسة للجبهة الإسلامية للإنقاذ[1].

عقب فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات المحلية البلدية والولائية بأغلبية ساحقة في جوان 1990 ظهرت خلافات وتناقضات فكرية بين مختلف التيارات المشكلة للجبهة حول منهجية وأولوية العمل الإسلامي ، وإيمانا منه بما قد تسببه الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أضرار بمجمل العمل الإسلامي وعبر منهجية التميز أعلن محفوظ نحناح عن ميلاد حركة مجتمع الإسلامي حماس في 11 ديسمبر 1990 وهذا بعد أن باءت بالفشل كل محاولات الإصلاح و التنسيق و التعاون مع الأحزاب الإسلامية وخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي رفضت أية صيغة للتعاون أو الحوار طالبة الاندماج والذوبان الكامل لباقي القوى الإسلامية في كيانها.

ظل نشاط جمعية الإرشاد والإصلاح مستمرا في إطار التنظيم الجديد الذي أعلن عن إنتخاب الشيخ محفوظ نحناح رئيسا للحركة بعد إعتماد القانون الأساسي والنظام الداخلي واللوائح الضابطة للمسار السياسي والمتميز بالوسطية والإعتدال ونبذ العنف والتعايش مع الأخر في إطار التعددية والتداول السلمي على السلطة والدفاع عن إحترام حقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية والدعوة لحوار الحضارات ونبذ التطرف والغلو في الدين[2].

ظل الخطاب السياسي لحركة المجتمع الإسلامي حماس يتصف بالواقعية والاعتدال المبني على العمل الإصلاحي الإسلامي المرحلي لتوسيع قاعدة العلاقات مع كافة فئات الشعب و المجتمع وكذا السلطة لإقامة أسس الدولة

---

1 Abderahim .Lamchichi,l'Islame en Algérie,OP.CIT., P114.

2 من برنامج حركة المجتمع الإسلامي حماس .

الإسلامية وإرسائها بالطرق الشرعية كتابا وسنة عن طريق الحوار باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة بين الإسلاميين والعلمانيين ومحاولة تجنب الصدام مع السلطة من خلال التنسيق مع مختلف القوى الإسلامية وتحسسيها بضرورة التجميع لا تفتيت الصف الإسلامي وتأكيد الحركة على ضرورة دعم المسيرة الديمقراطية لإقرار الأمن و الاستقرار للحفاظ على مكسب التعددية الحزبية على نطاق الثوابت والتنافس الأخلاقي من أجل مصلحة الأمة والوطن .

تعكس توصيات المؤتمر التأسيسي لحركة المجتمع الإسلامي حماس المنعقد في 29 ماي 1991 الحرص على " العمل لإرساء أسس الدولة الإسلامية بالطرق الشرعية كتابا وسنة واتخاذ أسباب النصر المرحلية ،الموضوعية ، الواقعية وهي تتطلب مقومات النصر: العلم والعمل والعدل وحب الخير للناس كافة[1] " وفي إطار تفهمها لدواعي الحداثة كقضية المرأة جاءت توصيات مؤتمرها الداعية إلي تمكين المرأة من تحمل مسؤوليتها والقيام بدورها في بناء المشروع الحضاري الإسلامي وإفساح المجال لها للمشاركة في صنع القرار والمساهمة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في النطاق الشرعي بكل حرية دون وصاية"[2]

ساهم تنظيم محفوظ نحناح في نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 وأعتبره نجاح للحركة الإسلامية برمتها في الجزائر ، وفيما يخص قانون الانتخابات الذي صدر في 26 مارس 1991 فقد اعتبر نحناح أنه قانون مجحف وصيغ من جانب النظام لخدمته، ورغم ذلك عبرت الحركة عن استعدادها لخوض معركة الانتخابات حسب ما جاء في البيان الذي أصدره مكتبها .

---

1 خليفة أدهم ، مرجع سبق ذكره ، ص220 .

2 توصيات المؤتمر التأسيسي لحركة المجتمع الإسلامي حماس .المعتمد في 29 ماي 1991 .

جاءت مواقف حركة حماس رافضة للموقف الذي اتخذته الجبهة الإسلامية للإنقاذ بخصوص الدعوة للإضراب العام احتجاجا على قانون الانتخابات ورأت أن الوقت غير ملائم لذلك وقررت الحركة الدخول والخوض في الانتخابات والترشح بعد فشل المساعي في التنسيق مع الأحزاب الإسلامية الأخرى وخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

أيد محفوظ نحناح تدخل الجيش لوقف الإضراب الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد فشل كل محاولات الوساطة التي سعت إليها الفعاليات الإسلامية وعلى رأسها رابطة الدعوة الإسلامية بزعامة الشيخ أحمد سحنون وحزب النهضة الإسلامية بزعامة عبد الله جاب الله بهدف فتح حوار بين السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبرر محفوظ نحناح تدخل الجيش بقوله: " كاد المجتمع الجزائري أن يتمزق إربا إربا ثم كان من الممكن في حالة استمرار انفجار الوضع الجزائري أن تتدخل قوة خارجية ، ومن هنا قلت ومازلت أقول أن تدخل الجيش كان حكيما لولا بعض التجاوزات من بعض أفراده تجاه الدين لا علاقة لهم بالإنقاذ ونحن نؤمن اليوم بالقانون والدستور الجزائري ولابد أن يحترمها الجميع بما في ذلك المعارضة والجيش والسلطة الجزائرية"[1].

ظلت حركة المجتمع الإسلامي حماس تؤمن بالحوار وتعتبره الأسلوب الوحيد لتحقيق الأهداف وتعمل على دعم المسيرة الديمقراطية وتحافظ على مكسب التعددية الحزبية لإقرار الأمن والاستقرار من أجل مصلحة الأمة والمواطن وترفض العنف وتعتبره ظاهرة غريبة عن المجتمع الجزائري .إن موقف حماس الوسط بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والسلطة لم يمنعها من مهاجمة النظام وتحميله

[1] - منعم العمار، الأزمة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص، 72.

مسؤولية الأزمة السياسية الناتجة عن ممارسات السلطة الاقصائية والتهميش واحتكار السلطة والثروة[1].

ظلت الوسطية واعتدال والتدرج في الوصول إلي السلطة بالطرق السلمية نهج الحركة – حماس- لإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية فمشاركتها الفعالة في تنشيط الحياة السياسية ومحافظتها على كيان الدولة الجزائرية وإبعاد الحركة من الصدام والمواجهة مع السلطة من بين الأهداف التي نجح فيها إلي حد بعيد زعيمها الشيخ محفوظ نحناح.

3 - حركة النهضة الإسلامية

تمثل حركة النهضة الإسلامية بزعامة عبد الله جاب الله جناحا أخر للإخوان المسلمين في الجزائر [2]إن التيار الإسلامي المعتدل الذي ينتمي إليه عبد الله جاب الله منذ 1969 تأثر بأفكار وإيديولوجية زعيم الإخوان المسلمين في مصر الشيخ حسن البنا وبأفكار العلامة محمد الغزالي وكذا بالداعية الإسلامي محمد صلاح عابد أحد كبار شخصيات قسنطينة الدينية الذي ينتمي إلي أحد فصائل الحركة الإسلامية السلمية في الجزائر مما جعل عبد الله جاب الله لا يتطلع إلي الحكم مفضلا المعارضة السلمية[3]، ساهم عبد الله جاب الله منذ البداية في النشاط الخيري والدعوى من خلال تأسيس المساجد والجمعيات الخيرية المدنية لمساعدة المحتاجين والمحرومين وبالتالي محاولة الهيمنة على مجمل النشاط الاجتماعي ومحاصرة توجهات السلطة آنذاك . إن نشاط الخيري الإسلامي سرعان ما انعكس

---

1 محفوظ نحناح ، التفاعل الديمقراطي في الجزائر بين الوهم والحقيقة المحاضرة ألقيت بالمعهد الملكي البريطاني يوم 27 جمادي الثاني 1419 الموافق ليوم 18 أكتوبر 1998 ، دار *Edition AGML Janvier 2004* ص ص23-27.

2 محمد سعد أبو عامود، الأسلاميون و العنف المسلح في الجزائر السياسة الدولية ، السنة 29 العدد 113 ، يوليو 1993 ، ص 117.

3 خليفة أدهم ، مرجع سبق ذكره ، ص216.

في بعض مظاهر الحياة العامة من خلال الممارسات: ارتداء الحجاب بالنسبة للنساء ، والقميص واللحي بالنسبة للرجال .

ظلت تأثيرات أفكار حركة الإخوان المسلمين العالمية على توجه الإسلاميين الجزائريين قائمة من خلال تبنيهم لأسلوب المرحلية في العمل والنشاط السياسي ومن خلال تركيز العمل على تغير المجتمع الكافر من القاعدة حسب توجهاتهم وقناعاتهم والسعي لإقامة دولة إسلامية التي ظلت مسألة الحكم فيها منذ البداية إحدى المطالب الأساسية لحركة الإخوان المسلمين الجزائريين وهذا حسب تصور حركة الأم في مصر وأسلوبها المرحلي – التدرج – المرحلية- مع ضرورة التركيز على الدعوة لأن الاعتقاد السائد لديهم هو سقوط الحكم أو النظام السياسي – بين أيديهم يكون تلقائيا[1].

رغم تحالف الحركة الإسلامية منذ البداية مع قوى المجتمع من كبار تجار وملاك الأراضي الرافضين للتوجه الاشتراكي للسلطة ، إلا أن النشاط الإسلامي ظل ضعيفا في مواجهة قوة الخطاب الإيديولوجي للنظام وسياسته الاجتماعية اتجاه الطبقات الاجتماعية المحرومة : تعميم التعليم – الصحة المجانية – خلق فرص عمل – كهربة المناطق الريفية.

إن ظهور أول حركة إسلامية منظمة في الجزائر ترجع منطلقاتها الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين حيت ساهم العمال والموظفين الأجانب المقيمين في الجزائر "مصريين" تونسيين"فلسطنيين" في بلورة هذا الاتجاه وهيكلته ، على غرار اتجاه العلماء المسلمين التقليديين .

أسس عبد الله جاب الله أول تنظيم إسلامي سري عام 1974 عرف بإسمه وساهم في تنظيم العمل الإسلامي والنقابي في معظم جامعات ومعاهد الوطن كما

---

1 تصريحات حسن البنا في إحدى خطبه في أحد المساجد .

عارض جاب الله مشروع الميثاق الوطني ورفض التوجه الاشتراكي للسلطة[1] عام 1976 بالطرق السلمية وظل يؤمن جاب الله بضرورة أسلمت المجتمع الجزائري من القاعدة لقلب النظام السياسي[2] وإقامة الدولة الإسلامية التي ظلت تمثل إجماع القوى الإسلامية التي اختلفت رؤاها حول أساليب تحقيق الهدف نفسه. إن نشاطات جاب الله السلمية في العمل الخيري–الدعوي والسياسي كلفه الاعتقال والسجن مرتين من1982-1984ومن 1985-1986 بسب معارضته لتوجهات السلطة.

بعد أحداث أكتوبر 1988 زاد نشاط حركة النهضة التي ظلت تطالب بتكريس الحقوق والحريات الأساسية الفردية والجماعية في إطار نظام حكم جمهوري ديمقراطي تعددي يحفظ للأمة دينها وتاريخها وقيمها الحضارية فأسس جاب الله جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي وظل رئيسها الشرفي إلي غاية حلها من قبل السلطة عام 1993 . أدت الخلافات المتفاقمة بين قادة التيار الإسلامي عقب صدور دستور 23 فيفري 1989 إلي تعارض وجهات النظر حول كيفية وأسلوب إقامة الدولة الإسلامية وبالتالي فشل الحوار بين الفرقاء المسلمين حيت عارض جاب الله حينها فكرة تأسيس حزب سياسي إسلامي[3] الجبهة الإسلامية للإنقاذ كما رفض الانضمام إلي الحزب السياسي الجديد FIS بشكل فردي كما طالبت قيادته آنذاك مما دفع بعبد الله جاب الله إلي تأسيس حركة النهضة الإسلامية في ديسمبر 1990 ذات طابع اجتماعي وثقافي وعرفت بشعارها : مجتمع أصيل ، دولة قوية ، حضارة رائدة .

ظل خطاب حركة النهضة الإسلامية خطابا معتدلا ومعارضا للسلطة القائمة فهي تؤمن بالحوار والتعددية وتعمل على جعل الإسلام كعقيدة ومنهج حياة وتعمل

[1] لمزيد من التفاصيل حول الصراع ومعارضة الحركة الإسلامية للتوجهات السلطة أنظر: عروس الزبير، مرجع سبق ذكره ص، 506.

2 *Carlier Omar, Op.cit., p. 390.*

3 ABDERRAHIM Lemchechi Op.cit., P107.

على ارتقاء بالمجتمع بطريقة مرنة ومتدرجة نحو المشروع الإسلامي الشامل مع اعتبار الشورى بديلا الديمقراطية الغربية .

تلتقي حركة النهضة الإسلامية مع طروحات وتوجهات حركة المجتمع الإسلامي حماس خاصة في ميدان الاجتماعي الخيري[1] وتعمل على نشر الثقافة الإسلامية بالطرق القانونية ومحاربة الأمية وفي هذا الإطار جاءت موافق جاب الله مؤيدة للإنضمام للتحالف الإسلامي الذي دعا إليه محفوظ نحناح والذي عكس إنسجام المواقف حول العديد من القضايا المطروحة ولاسيما من الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية الذي كان بفضل مساهمة كل القوى الإسلامية حسب محفوظ نحناح وعبد الله جاب الله، كما رفضا الشيخين تمثيل واحتكار الجبهة الإسلامية للإنقاذ لمجمل النشاط الإسلامي في الجزائر إلا أن جاب الله على عكس محفوظ نحناح تربطه علاقات طيبة مع أغلب قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

يقول جاب الله بخصوص الحركة: أستطيع أن أقرر بأن الحركة الإسلامية في الجزائر حركة وطنية، تعتبر عملها استمرار لجهاد الآباء و الأجداد... ونحن ننظر إلي التاريخ عموما وثورة نوفمبر خصوصا على أنه مرجعية تاريخية لنا ، ويجب أن يكون لكل الجزائريين... حركة واقعية تتعامل مع الواقع وتسهر على تطويره في تحقيق الصالح العام ، وحفظ ثوابت المجتمع وخدمة أهداف الحركة وتؤمن بالعمل ضمن القانون وتحرص دائما على المطالبة بتوفير كل الضمانات التي تحمي الحريات السياسية من تعسفات السلطة وتجاوزات الأحزاب في التعامل مع الإسلام بين النص المقدس (القرآن والسنة والإجماع) الذي يجب الانصياع له ، وليس اجتهادات الفقهاء التي هي أراء بشرية تطاع وتتبع بقدر اقترابها بالنص

[1] - خليفة أدهم، خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر، السياسة الدولية، العدد 108، أفريل 1992، ص 219.

المقدس ، كما تفرق بين العقيدة التي ينبغي أن تؤخذ جملة ، وبين الشرائع التي يندرج في تطبيقها بحسب ما يترجح من مصالح ويندفع من مضار ولذلك فإن الحركة ترحب بأي تطبيق جزائي للإسلام من الأفراد أو من المجتمع والدولة، وتحرس على الاستفادة من كل اجتهاد سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو إداري لا يتعارض مع مشروع الله سبحانه[1].

أعلن عبد الله جاب الله في حديث لصحيفة النهضة على الخطوط العريضة لبرنامج حركته المتمثل في:

- تحرير البلاد من كل تبعية للخارج والعمل على حماية استقلال البلد وحريته .
- العمل على إقامة المجتمع الإسلامي من خلال إصلاح كل القطاعات .
- العمل على إقامة الدولة الإسلامية حرة وعادلة التي تعمل حسب مبادئ الإسلامية والاجتماعية.
- ضمان الحقوق والحريات العامة لكل المواطنين ومساعدتهم على تكريس حقوقهم السياسية حسب مقاصد الشريعة وفي إطار المبادئ .
- التضامن والعمل من أجل القضايا العادلة في العالم وعلى رأسها قضايا العالم الإسلامي.
- المساهمة في إنجاح مشاريع الوحدة العربية والإسلامية مفضلين إقامة الأمة الإسلامية الكبيرة[2].

حسب عبد الله جاب الله فإن الدولة الإسلامية ليست دولة قومية بل هي دولة الفكرة ، وهي دولة مدنية ونظامها نظام جمهوري ، السيادة فيها للشرع والسلطة يمارسها عن طريق اختيار حكامه وممثليه في الانتخابات حرة ، عادلة وتعددية تسهر على تنظيم القوة والمصلحة داخل المجتمع بما يحقق الصالح العام ويرعى الحقوق والحريات الفردية والجماعية ضمن ضوابط المصلحة وقيم العدل والحرية

---

1 عبد الله جاب الله ، خلفيات الصراع بين الإسلاميين واللائكيين (الجزائر : دار المعرفة 1999) ص ص137-138.

2 جريدة النهضة سبتمبر 1990.

والمساواة والتراحم والتسامح تملك من الضمانات القانونية والواقعية والأخلاقية ما يجعل من القائمين على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مجرد أدوات تعمل على تنفيذ سياسات الدولة وإدارة مؤسساتها وتوفير كامل الشروط التي تسمح بتعبئة كافة طاقات الأمة في حراسة الدرب وخدمة المواطن والوطن بالمساهمة في تحقيق الخير للإنسان العام على قاعدة الاحترام المتبادل والمنافع المشتركة[1].

ضم جاب الله جهوده ونظرياته لجهود باقي القوى الإسلامية التي تتخذ من الدعوة الإسلامية السلمية سبيلا لإقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية والإسلام على اعتباره دينا ونظام حياة كما ناضل جاب الله مع باقي القوى الإسلامية ضد العلمانية والإلحاد .

لقد ساهمت حركة النهضة الإسلامية مساهمة فعالة في مشروع إقامة الدولة الإسلامية، وعملت على تطبيق الشريعة الإسلامية في إطار المبادئ الديمقراطية والتعددية منتهجة أسلوب الحوار والتعاون بين الاتجاهات الإسلامية المختلفة. كما أبدت الحركة معارضة شديدة اتجاه محاولات احتكار الساحة السياسية من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعارضت بشدة وفي مناسبات عديدة تواجد أحزاب سياسية علمانية في الجزائر ومن بين مطالبها الأساسية فرض الحجاب على النساء.

ساهم عبد الله جاب الله مساهمة فعالة ضمن رابطة الدعوة الإسلامية في الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية في جوان 1990 واحتج جاب الله على قانون الانتخابات ومسألة تقسيم الدوائر الانتخابية ورفضت حركة النهضة الانضمام إلي مجموعة السبعة زائد واحد (7+1) التي دعت إلي الإضراب العام ، وبالمقابل لعبت الحركة دور الوسيط بين السلطة والجبهة

---

1 عبدالله جاب الله ، رؤية إسلامية لنظرية الدولة (الجزائر: دار الحكمة،1995) ص ص09-42

الإسلامية للإنقاذ من خلال محاولاتها تقريب الرؤى ووجهات النظر بين مختلف القوى المتعارضة، وبعد فشل كل محاولات الوساطة دخلت الحركة و شاركت في الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991 وبعد إعلان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في الدور الأول دعا جاب الله الرئيس الشاذلي بن جديد لاحترام إرادة الشعب[1] وترأس جاب الله لجنة احترام اختيار الشعب وظل يؤمن بالحل السياسي السلمي الشامل والعادل الذي لا يقصي أحد . شارك عبد الله جاب الله في كل مراحل الحوار الوطني مع السلطة لحل الأزمة وقام بوساطة تاريخية للإصلاح بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والسلطة في خريف عام 1994 ودعا جاب الله إلي إيقاف النزيف الدموي طوال سنوات الأزمة. ورفض المشاركة في ندوة الوفاق الوطني التي دعت إليها السلطة عام 1994 كما رفض المشاركة في الحكومة وفي المجلس الوطني الانتقالي وبالمقابل شارك جاب الله في التوقيع على وثيقة العقد الوطني في روما عام 1995[2] كما قاطع الانتخابات الرئاسية عام[3] 1995 .

وبالمقابل بادر عبد الله جاب الله في وساطة تاريخية لتقريب الرؤى لحل الأزمة السياسية بالطرق السلمية من خلال عقد ندوة سانت إيجديو بروما عام 1995[4] والتي حضرتها مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية أهمها جبهة القوى الاشتراكية ممثلة بزعيمها حسين أيت أحمد وأحمد جداعي، الجبهة الإسلامية للإنقاذ ممثلة في رابح الكبير وأنور هدام، جبهة التحرير الوطني ممثلة في الأمين العام عبد الحميد مهري، حزب العمال ممثل في أمينته العامة السيدة لويزة حنون، وعبد الله جاب الله ممثلا لحركة النهضة الإسلامية، أحمد بن بلة

---

1 الجمهورية 01 جانفي 1992 .

[2] لمزيد من التفاصيل حول وثيقة عقد روما أنظر: نبيه الاصفهاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 170-171 وأيضا الرئيس زروال والمهمة الصعبة ، السياسة الدولية مرجع سبق ذكره ص 238.

[3] جرت الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995 لمزيد من التفاصيل انظر نبيه الاصفهاني، مرجع سبق ذكره ، ص 168.

4 شاركت في اللقاء ثمانية أحزاب معارضة للسلطة بتاريخ 08-13 جانفي 1995.

وخالد بن إسماعيل ممثلا عن الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائرّ، احمد بن محمود ممثلا عن الجزائر المسلة والمعاصرة، ويحي عبد النور ممثلا عن الرابطة الجزائرية لمدافعة عن حقوق الإنسان.

الفصل الثالث

العنف في الخطاب والممارسة السياسية

1999-1989

الفصل الثـالث:العنف في الخطاب والممارسة السياسية 1989- 1999 ------- ص

المبحث الأول:موقف التيار الديمقراطي من الإسلاميين ---------- ص

المطلب الأول:العنف في الخطاب السياسي الديمقراطي---------- ص

المطلب الثاني:موقف التيار الديمقراطي من الإسلاميين ---------- ص

1- الموقف من الانتخابات التشريعية 1991 ---------- ص

2- الموقف من سياسة الوئام المدني ---------- ص

المبحث الثاني: موقف التيار الإسلامي من الديمقراطيين---------- ص

المطلب الأول: العنف في الخطاب السياسي الإسلامي 1989-1999 --- ص

المطلب الثـاني: موقف التيار الإسلامي من الديمقراطيين ---------- ص

الفصل الثالث:العنف في الخطاب والممارسة السياسية 1989-1999

تؤكد العديد من الدراسات التي تناولت الحالة الجزائرية بأن انتفاضة أكتوبر 1988 ليست فقط أزمة النسق السياسي وإنما أزمة مجتمع برمته ، أحدثت شرخا عميقا في قلب المجتمع الجزائري نتيجة إخفاقات متعددة ، سياسية اقتصادية ، اجتماعية وثقافية منها خاصة وجود تباين اجتماعي صارخ وعجرفة سياسية للنخبة الحاكمة وإثراء فاحش لأقلية محمية وتهميش وإقصاء لغالبية المجتمع ولعل مسألة فقدان النظام السياسي للشرعية تبقى من أهم نقاط الضعف الأساسية خاصة بعدما تراجعت قاعدته التقليدية الشرعية التاريخية الثورية وذلك في ظل علاقات القوة والصراع التي قام عليها النظام طوال العقود الثلاثة الماضية بين النخب السياسية الثورية المتنافسة على السلطة منذ نهاية الحرب التحرير وفي ظل لجوء النظام المستمر إلي التصفيات والعنف والإقصاء المتبادل للخصوم السياسيين وتجاهله لحقوق المواطنة وخرقه لحقوق الإنسان وفشل مشروع المجتمعي نتيجة لغموض في التصور ونقص في البلورة[1].

لا شك أن الإصلاحات السياسية والدستورية عجلت لأحداث التغيير في طبيعة النظام السياسي من الأحادية إلي التعددية وما يقوم عليه من شرعية أدت إلي تأسيس أكثر من تنظيم تجاوز الستين (60)[2] حزبا وتنظيما سياسيا تباينت إيديولوجياتها وأهدافها مما أدى إلي إحتقان وغليان سياسي لم يسبق أن عاشته الجزائر منذ حصولها على الاستقلال وأفضى إلي مواجهات وصدامات عجز النظام السياسي عن إستعابها وقاد إلي شبه حرب أهلية غير معلنة بين تيارين

---

1 عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص10.

[2] -- لمزيد من التفاصيل حول الاحزاب المعتمدة أنظر الملحق رقم 3.

أساسيين التيار الإسلامي والتيار الديمقراطي للفكر والعمل[1] تجاذب كل واحد منهما ثوب الشرعية.

المبحث الأول: موقف التيار الديمقراطي من الإسلاميين

أفرزت التعددية السياسية بعد أحداث أكتوبر فيضا من التناقضات دخل على إثرها النظام السياسي منعطفا خطيرا في إطار المواجهات بين مختلف القوى السياسية عجز النظام عن إستعابها وذلك في ظل تشعب ثنائيات الصراعية بين علمانيين فرانكفونيون وإسلاميين، وأمتدت لتشمل حتى قيادات حديثة ومن الحرس القديم تم بين الأغلبية العربية والأقليات العرقية إلي جانب الصراع الدائر بين المدنيين والعسكريين . إن هذا الدخول المفاجيء والعنيف للجزائر عهد التعددية في ظل الصراع القائم بين مختلف القوى السياسية أدى بالمؤسسة العسكرية إلي البحث عن دور حيوي يعيد لها ولوجها المعترك السياسي مرة أخرى وإستحداث مواقع لها في كيان توازنات القوى السياسية لترجيح كفة طرف على الأخر ، لكن الذي ساهم في احتدام الصراع ومضاعفته يعود بالدرجة الأولى إلي إفتقار الفاعلين الأساسيين إلى خلفية مشتركة للعبة السياسية، وظل العامل المحوري الذي ساهم في تفجير إشكاليات عديدة مست هياكل النظام .

ظلت العملية الديمقراطية وإمكانية وصول حزب إسلامي إلي السلطة عبر الصناديق الانتخابية كأحد الآليات العملية الديمقراطية الغربية إحدى مخاوف العديد من الأدبيات الغربية وخاصة في بعض دول العالم الثالث ومدى قدرتها على تحقيق التطلعات والاحتياجات الشعبية خاصة في المجتمعات التي تعاني صعوبات اقتصادية والتي قد تؤدي الديمقراطية فيها إلي مزيد من التفكيك والانقسام. إن التجربة الديمقراطية في الجزائر تتميز بخصوصية طبيعة المكونات الثقافية

---

1 هدى ميتكس ، "مرجع سبق دكره، ص24.

للمجتمع الجزائري، وثقل الميراث الاستعماري الذي أفرز أزمة هوية وطنية أدت ببعض القوى السياسية لتأكيد تمسكها بالإسلام كوعاء ثقافي .

ظلت التجربة الديمقراطية في الجزائر مثالا صارخا للتباين الواضح بين المواقف المعلنة للقوى السياسية وبين ممارساتها الفعلية لذا أكدت كافة القوى السياسية قبولها مبدأ التعددية الذي يعد أهم أبعاد الديمقراطية الغربية (في المقابل الإطار الإسلامي لهذه التعددية) في حين تعارضت ممارسات بعضها مع هذه المواقف حيث ظلت إشكالية التوفيق بين النمط التعددي والتكوين الفكري للفاعلين السياسيين من بين المسائل السياسية العالقة حيت عادة ما تتناقض آليات هذه التعددية مع فكر أهم القوى السياسية الفاعلة في الجزائر والتي سعت بعضها للسيطرة على السلطة والبعض الأخر إكتفى ببريق التعددية في الحين لم يرضى الطرف الأخر بديلا عن المشروع الحضاري الإسلامي[1] .

المطلب الأول: الخطاب السياسي الديمقراطي

إن بروز جبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي على رأس الحركة الإسلامية فجأة على الساحة السياسية الجزائرية وقدرتها الفائقة على التعبئة وحشدها للجماهير في إطار عمليات الإستقطاب الواسعة التي لم تحترم فيها قواعد الفرز الطبقي أو الاجتماعي أو الاثني أو الجهوى أو الثقافي المتعارف عليه ولجوءها إلي توحيد الجميع بكل تناقضاته ساهم في إحداث المفاجأة العامة بفوزها في أول إنتخابات تعددية تشهدها الجزائر[2]. واستطاعت الجبهة في فترة وجيزة أن تفرض نفسها على الساحة السياسية كأكبر قوة معارضة في الجزائر فهي لا تعتقد أنها تيار مثل بقية التيارات السياسية، بل هي الوريث الشرعي الوحيد للثورة الجزائرية

---

1 هدى ميتكس ، مرجع سبق ذكره ، ص. 26.

[2] - رياض الصيداوي، سوسيولوجيا الجهاد والعنف في الجزائر: خطابا وممارسة، دراسات عربية، عدد يناير - فبراير 2000 نقلا عن الحوار المتمدن.

حيث سارعت على إثر الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتخابات المحلية جوان 1990 بمطالبة الرئيس الشادلي بن جديد بتقديم إستقالته ودفعه للإعلان عن إنتخابات رئاسية مبكرة طمعا في السيطرة والإستلاء على أجهزة الحكم و السلطة . أن هذا الإستعداد والطموح الذي أبدته الجبهة الإسلامية للإنقاذ لإقتسام السلطة أو الإستلاء عليها دفع بزعيم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية د. سعيد سعدي في حصة تلفزيونية "للحدث" بثت يوم 16 جوان 1990 يبدي مخاوف من وصول حزب إسلامي إلى السلطة وإتهم سعيد سعدي صراحة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتزوير الانتخابات وبتواطؤ السلطة معها من خلال جملة التسهيلات المقدمة لها أن هذا الموقف العدائي لزعيم حزب سياسي يدعي الديمقراطية أعلنه رسميا وصراحة من خلال رفضه ووقوفه ضد وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلي السلطة ومن خلال تأكيده أنه لن يسمح للجبهة بالإستيلاء على السلطة، ووقف موقف المعارض من وصول الجبهة إلي السلطة وأعلن عن مبادرة لإتحاد كل الديمقراطيين[1].

ظلت مواقف التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تعبر عن رفض تطبيق نموذج الدولة الإسلامية التي كانت تتطلع إليها الجبهة الإسلامية من خلال اتهامها بالتسلط والهيمنة واعتبارها تشكل خطرا على الديمقراطية وإدعائها بمنع المعارضة في إطار الدولة الإسلامية.

إن متاعب الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع النخبة المعادية للمشروع الإسلامي الجمعيات والشخصيات والأحزاب بدأت غداة الاستفتاء على مشروع دستور 23 فيفري 1989 بمطالبتها بضرورة حذف المادة الثانية من الدستور التي تنص على " أن الإسلام دين الدولة[2]" وإلي كل ما يرمز إلي العروبة والإسلام. أرادت الجبهة

---

1 جريدة الجمهورية ، العدد 7820 ، يوم 17 جوان 1990.

[2] - دستور 1989، مرجع سبق ذكره نص المادة 2.

الإسلامية للإنقاذ أن تكون المعبر الوحيد عن الإسلام من خلال رسالتها العالمية المترجمة لإرادة الأمة مثلها مثل أي حزب سياسي إسلامي يرفع شعار الإسلام هو الحل ، يقول عباسي مدني " الشعب هو نحن ونحن هو الشعب[1]. بما أن هذا الأخير لا يعترف إلا بالإسلام " لكن الحقيقة أن تيارات كثيرة متنوعة ومختلفة ومتصارعة تخترق الجبهة الإسلامية للإنقاذ أهمها التيار السلفي (الراديكالي) ، تيار الجزأرة (المعتدل).

طالب د.سعيد سعدي في إحدى لقاءاته مع الرئيس الشاذلي بن جديد بإدانة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعدما تعرض مناضلوا التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية للاعتداء من قبل مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ غداة بدء الحملة الانتخابية ، هذه الواقعة تعتبر إحدى الممارسات والخطابات التحريضية باتجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ . من جهة أخرى نددت الصحف اللائكية بحادثة الطفل " قندوز " الذي تعرض لعملية اعتقال واستنطاق على أيدي مناضلي وحراس الجبهة والتي تناولها علي بلحاج في جريدة المنقذ[2]، هذه الحادثة استغلتها الصحف المعادية للتيار الإسلامي لتضخيمها واصفة إياها بالسابقة الخطيرة التي تمس بالأمن العام وتساءلت عن الدور الذي تلعبه الشرطة الإسلامية الحزبية للجبهة[3] وعن أعمال العنف التي تمارسها بعض الجماعات[4] .

ساهمت أحداث البليدة التي راح ضحيتها أربعة أشخاص في 16 جانفي 1990 في تأجيج روح العداء وتنامي الخطاب التحريضي ضد الإسلاميين متهمين بضلوع أحد مقربي مصطفى بويعلي في العملية .

---

1 - Mustafa Al Ahnaf , OP.cit.,p.35.

2 جريدة المنقذ العدد 2، 20 أكتوبر 1989.

3 محمد تامالت ، الجزائر من فوق البركان ، حقائق وأوهام 1988-1999 ، (الجزائر : 1998) ص45.

لمزيد من التفاصيل أنظر: *- Zohra Benarros, OP.Cit.,P* 50

.

4 كجماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، نقلا عن أحميدة العياشي مرجع سبق ذكره، ص45.

إن حقيقة الصراع بين المعاديين للمشروع الإسلامي والإسلاميين يعود بالدرجة الأول إلي هيمنتهم وسيطرتهم على الشارع تم فوزهم بالانتخابات مما أثار موجة من الخوف والرعب في صفوف الخصوم ، وانعكس في صورة القلق والخوف لدى شريحة عريضة من رجال السلطة وبعض المواطنين وحتى مؤسسة الجيش[1]. تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من تحقيق نجاحا ساحقا في الانتخابات من خلال تعبئتها وحشدها للطاقات أثناء المسيرات والتجمعات التي كانت تهدف من وراءها ممارسة وإستعراض مظاهر القوة وتأكد للجميع معارضة وسلطة سيطرة الإسلاميين على الشارع مقابل ضعف القوى المعارضة الديمقراطية واليسارية وهذا منذ أحداث أكتوبر 1988.

شهدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تطورا حاسما بعد فوزها بالانتخابات ، فقد أشاعت حسب إعتقاد أحميدة العياشي بوادر أمل كبرى في أواسط الإسلاميين بدنو ميلاد الدولة الإسلامية المنتظرة ... دولة الله ، دولة الحق المطلق ، دولة الخير العام التي تكون بديلا لدولة الأحكام الوضعية ودولة اللائكيين والشيوعيين[2] إنها الدولة التي رفع من أجلها مصطفى بويعلي[3] وجماعته السلاح في وجه دولة جبهة التحرير الوطني الخائنة لمبادىء الشهداء وثورة أول نوفمبر .

كثر الحديث والتساؤل عن هؤلاء الإسلاميين وعن خلفيات حركتهم التاريخية وطبيعة نشاطهم ومشروعهم السياسي وأهم اتجاهاتهم ورجالاتهم وسبب قوتهم السياسية وتساءل البعض عن وجهة الجزائر الغامضة والمجهولة التي قد تلقى نفس مصير النموذج السوداني أو الإيراني، إذ لجأت بعض القوى الديمقراطية لأسلوب تخويف وتهديد الشعب من عواقب وصول الإسلاميين إلي السلطة وما قد

---

1 أحميدة العياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص17.

2 أحميدة العياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

3 أنظر لمزيد من التفاصيل حول أول جماعة تدعو الى العنف أنظر: معد عبد الباسط دردور مرجع سبق ذكره، ص 86 وما بعدها.

يفعلونه بالدستور وبالنظام الجمهوري ، انطلقت الصحف المقربة من اليساريين والديمقراطيين في البدء بحملة إعلامية عدائية لتشويه صورة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومصداقيتها كقضية تلقى الجبهة لمساعدات مالية من أطراف أجنبية في الوقت الذي يمنع فيه قانون الجمعيات هذا الإجراء متهمين الحزب بخرق القانون ومطالبين السلطة بضرورة التدخل، وأثارت قضية الدم الذي جمعته الجبهة الإسلامية للإنقاذ خلال حرب الخليج لتبرع به للشعب العراقي وإستغلتها وسائل الإعلام وبعض الأحزاب الديمقراطية المعادية لشن هجوم على قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لإنتقاص من مصداقيتها وبالتالي تشويهها لدى الرأي العام الوطني ، كما أن موقف قادة الجبهة من حرب الخليج وتعارض مواقفهم مع مواقف السلطة والأحزاب المعادية للتيار الإسلامي دفع هذه الأحزاب بوصف الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأنها أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا وتعطل مسيرات التحول لنهضة حقيقية وأصيلة ومعاصرة[1] ، أثناء تجربة تسيير البلديات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ طرحت مشاكل تعارض قوانين السلطة مع المجالس المنتخبة التي فازت بها الجبهة وأدت إلي مأزق حقيقي، ولتجنب الصدام مع السلطة سارعت قيادة الجبهة إلي استعراض القوة من خلال تعبئة الجماهير في المسيرات الجماهيرية[2] للضغط على الرئاسة لحل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية بعدما تأكد أن السلطة الحقيقية ليست بأيدهم بل في البرلمان[3].

رفضت العديد من الأحزاب السياسية إجراءات السلطة الرامية إلي إعادة النظر في قانون الانتخابات ومسألة إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية قبل موعد الانتخابات وانضمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ للمعارضة ودخلت في إضراب

---

1 أحميدة العياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص130.

2 Slimane Medhar, l'Echec du Systems Politiques En Algérie (Alger: édition Chihab, 1999), P.23.

3 أحميدة العياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص12.

وطني يوم 26 ماي 1991 وتحول الإضراب شيئا فشيئا إلي عصيان مدني[1]، احتلت فيه الأماكن العمومية إلي غاية اليوم الرابع من شهر جوان حيت أمرت السلطة بإخلاء الأماكن العمومية وفك الحصار عنها بالقوة مما تسبب في مواجهات أدت إلي مقتل العديد من أنصار الجبهة[2].

إن رفض الجبهة توقيف الإضراب[3] والدخول في الحوار أدى إلي انفلات وتأزم الوضع وسارع على إثرها الرئيس الشاذلي بن جديد بإعلان حالة الحصار(الطوارئ) وإقالة حكومة مولود حمروش وتعين بدله السيد سيد أحمد غزالي رئيسا جديدا للحكومة ، هذا الأخير الذي أعلن عن نيته في فتح باب الحوار مع كل الأحزاب إلا أن هذه الدعوات لاقت استخفافا من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي ضاعفت من المسيرات و الاعتصامات المطالبة باستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد مهددة بمقاطعة الانتخابات التشريعية .

إن تصريحات قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ أثناء التجمعات وخطب الجمعة الداعية لإسقاط الحكومة وتعبئة المناضلين والمتعاطفين للاستعداد للمواجهة المسلحة ، استغلتها السلطة كذريعة لتوقيف قيادي الجبهة والعديد من المناضلين في 30 جوان وتقديمهم للمحاكمة .

رفضت القيادة الجديدة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بقيادة عبد القادر حشاني المشاركة في ندوتي الحوار الأولى والثانية بتاريخ 30 جويلية و22 أوت، ما لم

---

1 *Omar Bendourou ,op. cit. , P.150.*

2 *Slimane Medhar , OP.Cit., PP.231-236.*

3 - لمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم 18 المتعلق بالنقاط 22 التي حددتها اللجنة الوطنية لمتابعة وتسيير الإضراب الصادرة عن المكتب التنفيذي الوطني للجبهة الإسلامية للإنقاذ

تستجيب السلطة لبعض مطالبها وأدى تصلب مطالب حشاني وخطبه التحريضية إلي اعتقاله في سبتمبر وإطلاق سراحه في نوفمبر 1991 من نفس السنة .

ظلت مسألة مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية المقررة في 26 ديسمبر 1991 من المسائل محل خلاف[1] بين المؤيدين والمعارضين للقيادة الجديدة وتوجهاتها بقيادة حشاني . اتخذت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قرار أخيرا الدخول والمشاركة في الانتخابات التشريعية وجاءت نتائج انتخابات الدور الأول مفاجئة للجميع بما فيها النخبة الحاكمة[2] ، حصلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعدا وحلت جبهة القوى الاشتراكية في المرتبة الثانية بـ 25 مقعدا ، وجبهة التحرير الوطني في المرتبة الثالثة بـ 16 مقعدا تم الأحرار بثلاثة مقاعد (03) ولم يبقى سوى 198 مقعدا للتنافس عليه في الدور الثاني من مجموع 430 مقعدا[3] الذي كان مقررا يوم 16جانفي1992 .

رد فعل السلطة جاء على لسان رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي لدى اجتماعه بممثلي المجتمع المدني وإعلانه صراحة "أن الانتخابات لم تكن نظيفة ولا شفافة بل كانت هناك خدعة " وفهم الجميع حينها بأن الرئيس الشاذلي بن جديد والإسلاميين أبرموا صفقة لتقاسم السلطة على شكل النموذج السوداني ، وعليه جاء موقف السلطة رافضا لنتائج الانتخابات وتبعتها الأحزاب العلمانية واليسارية والصحف الفرانكفونية التي حركت الآلة الإعلامية من خلال تحذيرها من عواقب وصول الإسلاميين إلي السلطة ، حيت دعت الجيش للتدخل لتوقيف العملية

---

1 حول إجتماع مجلس الشوري والخلافات بين أعضاءه أنظر : *-Zohra Benarros , OP.Cit , P.145.*

2 رياض الصيداوي ، الإنتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، المستقبل العربي السنة 1999 العدد 245، ص34.وأيضا في الأزمة الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص527-548.

3 حول نتائج الانتخابات التشريعية أنظر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية السنة التاسعة والعشرون (29) العدد الأول الصادر بتاريخ 1991/12/30، ولمزيد أنظر أيضا :

- *Zohra Benarros , OP.Cit , P149.*

-Abdelkader Harichene , OP.Cit ,PP139-141

الانتخابية من خلال المشاورات واللقاءات المكثفة بين الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني التي انتابها الخوف والقلق والحيرة انتهى بها الأمر إلي تأسيس اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر التي ترأسها الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين السيد عبد الحق بن حمودة[1] .لم يكن أمام قادة الجيش من خيار بعد فشل حكومة حمروش وتعيين حكومة غزالي سوى المشاركة بشكل نشيط في تسيير الأزمة وفي وقف المسار الانتخابي[2]، حيث توصل اجتماع ضباط الجيش بداية شهر جانفي إلي ضرورة إجبار الشاذلي بن جديد على تقديم استقالته قبل الدور الثاني للانتخابات، وفي هذا الإطار يقول خالد نزار وزير الدفاع آنذاك : لم يلجأ الجيش إلي إجراءات القصوى لحماية الدولة الجمهورية والحفاظ على الانفتاح الديمقراطي كون استقالة الشاذلي مكنتنا من تجنيب اللجوء إلي هذه الإجراءات لذا اعتبر وزير الدفاع أن قرار وقف المسار الانتخابي قرار أخلاق سياسية وكان بالنسبة لنا علاجا لمرض يكون فتاكا بالجزائر[3] في ظل هذه الظروف تشكل المجلس الأعلى للأمن الذي سارع بإصدار قرار توقيف الانتخابات وتشكيل المجلس الأعلى للدولة وتعيين محمد بوضياف ومن بعده علي كافي لرئاسته[4].

لاشك في أن الأقلية الإيديولوجية المعروفة بتوجهها العلماني الفرانكفوني المعادي للمشروع الإسلامي لعبت دورا هاما في تحريض الجيش على القيام بانقلاب يناير1992 وما تبعه من قمع للشعب وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، واعتقال وتعذيب وتقتيل أنصارها، إن الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية والهزيمة النكراء التي أحاطت بالتيار العلماني أدت بهذا

---

1 *El Moudjehed N°8252 du 02/01/1992.*

2 مذكرات اللواء خالد نزار ، تقديم علي هارون ،(الجزائر : منشورات الخبر ، دار الشهاب 1994)، ص ص192-208.

3 نزار خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص *195* .

4 منيسي أحمد و أخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2004) ،ص ص 140 -141، لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا هدى ميتكس ، مرجع سبق ذكره ، ص45 . وأيضا :

- *Abdelkader Harichene , le fis et le pouvoir(Alger: Ed Lalla Sakina) ,PP139-141.*

الأخير للتطبيل للحرب ضد الشعب الجزائري ومعاقبته على اختياره من خلال إقصاء ومنع الإسلاميين من الوصول إلي السلطة وقد عبرت الصحف الفرانكفونية عن ارتياحها العميق لتوقيف الانتخابات وإلغاءها بعدما أدت وظيفة تعبوية وتحريضية لوأد الديمقراطية ونسف حرية التعبير ، هذه النزعة العدائية للمشروع الإسلامي لاقت دعما ومساندة من بعض الأحزاب اللائكية والشيوعية ومن الأوساط الفرنسية خصوصا.

عبرت الأحزاب العلمانية و الجيش عن رفضهما لما آلت إليه الأوضاع بعد الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية و اتخذت مواقف و سلوكات معارضة لتوجهات رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد الذي كان قد أعلن عن إمكانية التعايش و اقتسام السلطة بينه و بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتأكيد حرصه على تطبيق الدستور و القبول بنتائج الاقتراع الحر.

ترجمت مواقف و سلوكات الجيش و الأحزاب العلمانية في ممارسات الجيش الداعية إلى تشديد الضغط على الرئيس لتقديم استقالته و من ثم قطع الطريق على الإسلاميين من الوصول إلى السلطة من خلال إلغاء نتائج انتخابات الدور الأول و تعويض المؤسسات الدستورية بهيئات غير رسمية كالمجلس الأعلى للدولة الذي ترأسه محمد بوضياف فيما أعلنت أحزاب أخرى تحفظها من نتائج الانتخابات التشريعية و انزعاجها من هيمنة الإسلاميين و فوزهم بأغلبية المقاعد و رغم ذلك فقد أعلنت هذه الأحزاب استعدادها للمشاركة في دور الثاني من الانتخابات حتى و لو أدى ذلك إلى وصول الإنقاذيين إلى السلطة.

المطلب الثاني:موقف التيار الديمقراطي من الإسلاميين

تباينت مواقف أهم الأحزاب السياسية والسلطة والجيش بين مؤيد ومعارض لإجراء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية مقاعد الدور الأول وذهب بالبعض إلي حد المطالبة بإنهاء ووضع

حد للعملية الديمقراطية برمتها من خلال مطالبتها بتدخل الجيش ومحذرة الشعب من عواقب ما ستؤول إليه الأوضاع نتيجة الصدمة القوية والغير متوقعة لنتائج الانتخابات التشريعية وما صاحبه من خوف ورعب وقلق لدى القوى المعارضة للمشروع الإسلامي.

1- الموقف من الانتخابات التشريعية 1991.

موقف حزب جبهة التحرير الوطني برئاسة الأمين العام عبد الحميد مهري عبرت عنه من خلال تنسيقها مع باقي القوى المعارضة كالجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية من خلال سلسلة اللقاءات والحوارات لمواجهة الانقلاب على الدستور في بداية عملية تشكيل المجلس الأعلى للدولة[1] إذ لجأت السلطة الجديدة إلي مصادرة مقرات جبهة التحرير الوطني وكذا الصحف الناطقة رسميا باسمها وتوقيفها للضغط عليها ومحاولة ترويضها وتركيعها وبالتالي إعادتها لبيت الطاعة وزادت هذه العداوة والهجوم العنيف من السلطة على الجبهة أثناء انعقاد لقاءات روما التي احتضنت جمعية "سانت إيجيديو" أهم الأحزاب المعارضة الجزائرية لمناقشة الوضع في الجزائر والخروج بأرضية مشتركة للعمل المستقبلي اتجاه السلطة. سارعت السلطة إلى تجنيد وحشد الآلة الإعلامية للإطاحة بالأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري واستبداله بالسيد بوعلام بن حمودة الموالي للنظام لقيادة جبهة التحرير الوطني[2] .

يتهم الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري الجيش بكونه يحكم بدون غطاء سياسي، بعد تحليله لطبيعة العلاقة السائدة بين الجيش

---

1 نبيل عبد الفتاح ،" الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات"، السياسة الدولية ،العدد 108 ، أفريل 1992 ، ص198 .

2 أنظر نداء جبهة التحرير الوطني المساند للعملية الديمقراطية والملحق رقم14 وايضا :

- *ELMOUDJAHED, N° 8253 du 03/01/1992.*

والحزب ماضيا وحاضرا من خلال التكامل القائم داخل نظام الحزب الواحد إلي غاية صدور دستور 1989 والتوجه التعددي الذي أصبح فيه الجيش وحده في الميدان بدون أي غطاء سياسي ولا حتى إطارات سياسية يلجأ إليها. حيث وجه الأمين العام للحزب انتقادات شديدة وعنيفة للجيش متهما إياه بتبنيه سياسة فاشلة، وفي نفس السياق طالب أحمد طالب الإبراهيمي القيادي في الجبهة الرئيس االيامين زروال بضرورة بقاء الجيش بعيدا عن الجدل السياسي وفوق الخلافات الحزبية والتزامه بنصوص الدستور كحامي للوحدة الوطنية والترابية.

أدت الأحداث المتسارعة إلي قطيعة شبه نهائية بين الجيش وجبهة التحرير الوطني وتحولت الجبهة إلي جسد بدون روح بعدما غادرتها قيادات الجيش وعجزها في إستقطاب الجيل الجديد من الشباب وأضحت المسافة بين الجبهة والمجتمع واضحة.

غداة الإعلان الرسمي عن النتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي احتلت فيها جبهة التحرير الوطني المرتبة الثالثة ، أصدر مكتبها السياسي بيانا حيا فيه الشعب الجزائري على السير الحسن للعملية الانتخابية وسجل بارتياح تطلعات الشعب الجزائري لتغيير النظام السياسي في جذريته وجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مؤكدا احترامه لإرادة الشعب وحرصه على مواصلة إجراء الدور الثاني والمشاركة فيه وحذر من أي محاولة لتوقيف المسار الانتخابي مهما كانت الذرائع على اعتباره أنه يشكل عملا خطيرا وتهديدا للمجتمع واستقرار البلاد، وأكد مكتب الجبهة اقتناعه بأنها أحسن وسيلة والطريقة الوحيدة للدفاع عن الدستور والمؤسسات الجمهورية والحريات الفردية والجماعية والوحدة الوطنية واختتم البيان نداءه للشعب الجزائري لمؤازرة ومساندة جبهة التحرير الوطني في الدور الثاني من الانتخابات.

أبدى الجيش معارضة شديدة ورفضا مطلقا لما ألت إليه الوضعية بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية خاصة بعد تصريحات رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد من إمكانية التعايش واقتسام السلطة بينه وبين الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال إعلانه وحرصه على تطبيق الدستور والقبول بنتائج الاقتراع الحر[1] .لم تستمر مراقبة الجيش لتطور الأوضاع السياسية طويلا بعدما شهدت الساحة السياسية لحظات قلق وارتباك ليتم بعدها تدخل الجيش خوفا من سيطرة الإسلاميين واستيلائهم للسلطة . نجح تحالف الجيش والتكنوقراط في تشديد ممارسة الضغط على الرئيس الشاذلي بن جديد ليقدم إستقالته مع بداية شهر جانفي مما أدى إلي فراغ دستوري أتاح للانقلابيين مهمة السهر على استمرارية الدولة والبحث عن ظروف عمل المؤسسات والنظام الدستوري في شكل طبيعي[2] من خلال تنصيب محمد بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة[3] . أكدت إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد عن تواجد إرادة للحسم منذ البداية لدى أهم الفاعلين السياسيين وخاصة الجيش وبقية الأحزاب العلمانية بعد رفضهم رغبة الرئيس الشادلي بن جديد في التعايش مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ[4] وتأكدت النية المسبقة لهذه القوى بعد إعلان حل المجلس الشعبي الوطني قبل أيام من استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد بهدف تفويت الفرصة لإقصاء عبد العزيز بلخادم[5] من تولي رئاسة الجمهورية لمدة شهر ونصف كما ينص الدستور على ذلك[6] ، نظرا لتأييده تحالف جبهة التحرير الوطني الموالية للرئاسة والجبهة الإسلامية للإنقاذ . ظلت هذه المرحلة تتميز باحتدام

---

1 نبيل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص.197 النص الكامل لرسالة إستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد أنظر الملحق رقم 11.

2 إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص97. لمزيد أنظر خميس حزام والي،مرجع سبق ذكره، ص166 .

3 محمد سعيد أبو عامود،" الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر" ، السياسة الدولية السنة 29 العدد 113 يوليو 1993 ، ص120.

4 خميس حزام والي ، مرجع سبق ذكره ،ص166. وأيضا هدى ميتكس مرجع سبق ذكره ، ص ص33-34.

5 أحمد مسيني وأخرون مرجع سبق دكره،،ص140 لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا : دردور عبد الباسط معد، مرجع سبق ذكره، ص120.

6 - دستور 1989 مرجع سبق ذكره المادة 84.

الصراع بين جبهة التحرير الوطني من ناحية والسلطة ممثلة في مؤسسة الجيش من ناحية ثانية منذ إجبار بن جديد على الاستقالة وحتى إلي غاية إبعاد عبد الحميد مهري من قيادة حزب جبهة التحرير الوطني.

ظلت محاولات الجيش مند إجبار الشاذلي بن جديد على الاستقالة تبحث عن واجهة سياسية تحتمي وراءها غداة تشكيل المجلس الأعلى للدولة وتنصيب محمد بوضياف على رأسه، وقد مثل الجيش في هذه الهيئة وزير الدفاع آنذاك خالد نزار وبعد اغتيال محمد بوضياف عوض بعلي كافي هذا الأخير الذي تم تعويضه باللواء المتقاعد اليامين زروال بهدف تدعيم الواجهة السياسية للسلطة الحاكمة التي كان الجيش عمودها الفقري إلي أن تم تعيينه رئيسا للدولة ووزيرا للدفاع في جانفي 1994 .

انتقل الصراع هذه المرة خارجيا بعدما ظل داخليا بين السلطة والجيش في مؤسسة واحدة ليستقر الصراع في إطار مؤسستين مستقلتين الأولى في الحكم والثانية في المعارضة . ظلت العلاقة بين السلطة والجيش تتسم بالعداوة مند جانفي 1992 ، وعبرت جبهة التحرير الوطني عن رفضها تدخل الجيش في الحياة السياسية مبدية انتقادات شديدة لمواقف وسلوك المؤسسة العسكرية الداعي إلي تأجيل الانتخابات ومن ثم إلغاءها لنتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية ..

لقد ظلت هيمنة مؤسسة الجيش على الرئاسة شبه مطلقة مند إبعاد بن بلة من السلطة عام 1965 ويتضح موقع الرئيس في العملية السياسية ومن وراءه الجيش الذي لم يكن مستعدا للتفريط في هذا الموقع ، فاحتكار منصب وزير الدفاع من قبل الجيش وأيضا من قبل رئيس الدولة يؤكد لا محالة أن من يحكم الجيش يحكم بالضرورة الدولة والحزب ، أما فما يخص منصب رئيس الحكومة فقد سلمها الجيش إلي السياسيون والتقنوقراط على اعتبار أنها مسؤولية إدارية قبل أن تكون سياسية ، لكن السؤال الذي ظل مطروحا في الحياة السياسية يتعلق بمدى استعداد

المؤسسة العسكرية الخضوع لقواعد اللعبة الديمقراطية والمساهمة بكل جدية في تسهيل عملية انتقال والتحول الديمقراطي ؟ أم أننا سنلاحظ تطابق موقف الجيش في هذا الشأن مع غيره من أطراف المعادلة والقوى السياسية التي أعلنت التزامها بالديمقراطية والتعددية لكنها عادة ما ترفض نتائج هذه اللعبة إذ ما مست مصالحها الحيوية ، وهذا ما يؤكد عجز النظام السياسي الجزائري الذي ظل أسيرا للممارسات الواحدية رغم تيار التعددية الجارف؟

أدانت جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين أيت أحمد الانقلاب العسكري[1] الذي أطاح بالرئيس بن جديد وأعلنت رفضها لأي محاولة لتوقيف المسار الانتخابي وجاء على لسان أيت أحمد تأكيد مشاركته في الدور الثاني للانتخابات التي إحتلت فيها جبهة القوى الاشتراكية المرتبة الثانية[2] وظلت مخاوف الجبهة قائمة من محاولات تدخل الجيش وإستيلاءه على السلطة.

رفضت قيادة الحزب في وقت سابق إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية رغم فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بها وفي المقابل أكدت على ضرورة الحفاظ على الممارسات الديمقراطية والإلتزام بنتائجها وإن أعربت عن عدم تأييدها للمشروع السياسي للإنقاذيين وظلت مواقف جبهة القوى الاشتراكية تعكس خطابها الفكري بإعلانها مساندة وتقاسمها مخاوف جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال المسيرات التي نظمتها جبهة القوى الاشتراكية وطمأنت بها مختلف القوى الديمقراطية وكانت مسيرة[3] من أجل الديمقراطية ورفعت خلالها شعارات منددة بالدولة الإسلامية معتبرة أن الديمقراطية لم تخسر[4] أيت أحمد أعلن في

---

1 El Moudjehed N° 8252 du 02/01/1992.

2 El Moudjehed N° 8251 du 01/01/1992. voir aussi

-El Watan N° 385 du 04/01/1992.

3 - أنظر ملحق رقم *13* نداء جبهة القوي الاشتراكية بزعامة حسين أيت أحمد

4 El Watan N° 385 OP .cit.,P 04.

تصريح لجريدة الليبرسيون الفرنسية أن فوز الإسلاميين ليس قدرا وأنه يمكن التعايش معهم[1] وعبر جريدة لوماتان الصباح الجزائرية الناطقة باللغة الفرنسية وجه أيت أحمد نداء تحذيري جاء في عنوانه الرئيسي " أنقدوا الجزائر" معلنا رفضه الخضوع للوضع الجديد الذي يريد أن يسلب الحريات التي ناضلنا من أجلها معتبرا أن مستقبل الجزائر في خطر . وإعتبر أيت أحمد الوضعية الحالية هي بداية التغيير الجدري والتدريجي[2]، كما انتقد أيت أحمد عدم دستورية بعض الهيئات التي سعت إلي حلول مكان الرئيس المستقيل أو المقيل أو المجلس الشعبي الوطني، واتهم أيت أحمد صراحة الأثر السيئ للجيش في إفساد الحياة السياسية في الجزائر من خلال تدخله وهيمنته على السلطة منذ الاستقلال وأعترض على تولي بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة المنبثق عن إنقلاب أبيض[3]. ظلت مواقف جبهة القوى الاشتراكية غامضة نتيجة الغموض الذي ساد خطابها السياسي المزدوج الذي أظهر بوضوح مدى استمرارية أطروحات وأفكار الحزب في استكمال مسار تحول الديمقراطي من جهة ، و من جهة أخرى ظلت مواقفه ترفض الفوز الذي حققه الإسلاميون بحجة أن الحل الإسلامي ليس هو المطلوب و لا يخدم الا دعاة الدولة الإسلامية كما هو الشأن في السودان أو إيران[4].

ظلت مواقف جبهة القوى الاشتراكية تعبر عن انسجام و توافق البرنامج السياسي للحزب مع مواقفه وسلوكه من الأحداث السياسية البارزة إن قيادة الحزب وعلى رأسها حسين ايت أحمد ظلت الشخصية السياسية الوحيدة التي تمسكت بإستكمال المسلسل الديمقراطي حتى ولو أدى ذلك إلي إستيلام الإسلاميين للحكم .

---

1 محمد تامالت ، مرجع سبق ذكره، ص101.

2 جريدة الجمهورية ، العدد 9097 بتاريخ 1992/01/09 .

3 هدى ميتكس ، مرجع سبق ذكره ، ص41. أنظر أيضا نبيل عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره ،ص ص193-194.

4- interview d'ait ahmed ,le figaro du 07/06/1991.

علـى عكـس مواقـف أيـت أحمـد جـاءت مواقـف سـعيد سـعدي رئـيس التجمـع مـن أجـل الثقافـة والديمقراطيـة مـن مسـألة الانتخابـات التشـريعية وفـوز الإسـلاميين بأغلبيـة المقاعـد مغـايرة لبرنامجـه السياسـي الـذي يـدعى فيـه التزامـه بالديمقراطيـة والحريـة والمسـاواة والتـداول السـلمي علـى السـلطة وانعكـس موقفـه المنـاهض للديمقراطيـة مباشـرة بعـد إعـلان نتـائج الـدور الأول للانتخابـات التشـريعية مـن خـلال شـنه لحملـة شـعواء لإلغـاء نتـائج الانتخابـات التـي لـم يفـز بهـا الحـزب بـأي مقعـد، ودعـت قيـادة الحـزب علنيـا إلـي تـدخل الجـيش للقيـام بـانقلاب عسـكري لمنـع وصـول الإسـلاميين إلـي الحكـم، وطالـب سـعيد سـعدي القـوى الديمقراطيـة حشـد قواهـا لإيقـاف اللعبـة الديمقراطيـة بعـد فـوز الجبهـة الإسـلامية للإنقـاذ بأغلبيـة المقاعـد البرلمانيـة معلنـا فـي النـدوة الصـحفية التـي عقـدها بنـزل السـفير صـراحة عـن الصـدمة التـي ألمـت بـه وأنـه خـدع فـي الشـعب وأنـه لايريـد أن يكـون حاضـرا فـي ذهـن الجزائـر[1]، متهمـا السـلطة العموميـة بتسـهيل فـوز الإسـلاميين، ووصـف سـعيد سـعدي الوضـع مـا بعـد الانتخابـات بـالمخيف معلنـا بـأن هـذا التـاريخ هـو بمثابـة تحضـير جنـازة الجزائـر ولهـذا فأنـا لـن أشـارك فـي هـذا الموعـد ودعـا الأحـزاب و المـواطنين لالتحـاق باللجنـة الوطنيـة لإنقـاذ الجزائـر التـي أسسـها عبـد الحـق بـن حمـودة الأمـين العـام للإتحـاد العـام للعمـال الجزائريين[2].

سـعيد سـعدي ذهـب أبعـد مـن ذلـك عنـدما طالـب مـن حـزب جبهـة التحريـر الـوطني باتخـاذ موقـف وطنـي برفضـها المشـاركة فـي الـدور الثـاني، قـائلا أننـا لا يمكـن أن نقبـل بقواعـد اللعبـة الديمقراطيـة مـع أطـراف تعتبـر الديمقراطيـة كفـرا[3] داعيـا فـي أحـدى ندواتـه الصـحفية " بقلـب الطاولـة" و هـو أسـلوب خائـب يسـتخدمه المقـامرون

---

1 Zohra Benarros et autre , OP.cit , P149.

2 - انظر النداء في الملحق رقم 16 نقلا عن *Algérie Républicaine du 31/12/1991*

3 -لمزيد من التفاصل أنظر : *- EL MOUDJAHED N°8251 du 01/01/1992 .*

و أيضا: حسن بكر أحمد حسنين، مرجع سبق دكره ص ص 187- 188.

على طاولة لعبة الورق عندما تتأكد خسارتهم[1]. ربما تعد هذه أهم مواقف و ردود أفعال الأحزاب الديمقراطية من الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 من شهر ديسمبر 1991، إذ لا يمكن أن نستقصي كل الأحزاب فقد اقتصرت الدراسة على أهم القوى السياسية الفاعلة حينها، لأن الواقع السياسي الجزائري شهد أكثر من 60 تنظيما و حزبا سياسيا[2].

جاءت مواقف الأحزاب و التيارات الإسلامية مهنئة و مباركة للفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أول انتخابات تشريعية تشهدها الجزائر في ظل التعددية سياسية حيث هنأت جريدة المنقذ لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ الشعب الجزائري بهذا الفوز العظيم و في نفس الإطار باركت حركة المجتمع الإسلامي حماس اختيار الشعب في بيان صادر من مكتبها[3] و ذهبت حركة النهضة بزعامة عبد الله جاب الله إلى مطالبة رئيس الجمهورية بحماية إرادة وإختيار الشعب[4] من خلال إنشاء لجنة حماية اختيار الشعب التي تولي عبد الله جاب الله رئاستها وضمت إلى جانب ذلك أعضاء من الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة النهضة وخمسة أحزاب سياسية أخرى وإطارات سياسية في الدولة وجامعيين وممثلين عن مختلف شرائح المجتمع.

2- الموقف من سياسة الوئام المدني :

ظل الرئيس االيامين زروال يمثل وحدة القيادة العسكرية والسياسية بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي ترأسها علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة والتي وصلت فيها المسيرة الديمقراطية إلي طريق مسدود بعد الانقلاب الأبيض

---

1 -محمد تامالت، مرجع سبق ذكره،ص98 .

2 لمزيد من التفاصيل حول نتائج الانتخابات التشريعية والأصوات المعبر عنها أنظر الملحق رقم5

3- AEK HARICHEN , OP,cit.p.130.

4-IBID., P131.

مع بداية العام 1992[1]. تميزت سياسة الرئيس اليمين زروال منذ اعتلائه سدة الحكم في نوفمبر 1995 في أعقاب تصاعد العنف بشكل رهيب بسياسة مزدوجة في التعامل مع الموقف في الجزائر قوامها الحوار مع كافة القوى دون استثناء[2] والاستخدام الواسع للأساليب القمع لمحاربة الإرهاب، وعلى ضوء فشل سلسلة الحوارات، و استحالة مواصلتها ولتجاوز الانسداد الحاصل بين الرئاسة والأحزاب السياسية الفاعلة، جرت الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995 لتعيد قدرا من الشرعية التي يتطلع إليها التيار الفائز بها[3] هذا من جهة ومن جهة أخرى قدمت الانتخابات الرئاسية على أنها بداية الحل ومخرجا للأزمة وأنها تعني إنقاذ البلاد وإنهاء حالة العنف من خلال إجراء الحوار الشامل .

إن النسبة المتحصل عليها في الانتخابات الرئاسية 61% خولت الرئيس اليمين زروال المنتخب صلاحيات تعديل دستور 89 الذي كان حسب البعض يعاني اختلالات وأكسبته شرعية فعلية حاول على إثرها إعادة توازن جديد لسلطات الدولة كافة وأعطى معنى آخر للممارسة السياسية للقوى المعارضة من خلال توقيف فوضى النشاط الحزبي[4] بعد مصادقة "المجلس الوطني الانتقالي" البرلمان على قانون الأحزاب السياسية والانتخابات في 18-19 فبراير 1997 والإعلان عن تأسيس حزب سياسي جديد "التجمع الوطني الديمقراطي " الموالي للسلطة واستبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أي حوار وطني مستقبلي .

ظلت السلطة ممثلة في شخص الرئيس اليامين زروال عاجزة عن إيجاد مخرج للأزمة بعد فشل محاولات استيعاب أهم القوى والأطراف المعارضة

---

1 دردور معد، مرجع سبق ذكره ، ص35.

2 أمين مهاية ، "الرئيس زروال والمهمة الصعبة" ، السياسة الدولية ، السنة 32 العدد 123 جانفي 1996 ، ص243.

3 نبيه الأصفهاني ،" الجزائر بين المواجهة والمراهنة على شرعية الإنتخابات الرئاسية" ، السياسة الدولية ، السنة 31، العدد 122 أكتوبر 1995 ، ص171.

4 لمزيد من التفاصيل حول التعديل الدستوري أنظر، الجريدة الرسمية العدد 76 السنة 1996.

الرئسية الممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ[1]. رفضت المؤسسة العسكرية استبعادها من أي مفاوضات مع قادة الجبهة التي بدأها الرئيس اليامين زروال و اتسعت على إثرها الهوة بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية، هذه الأخيرة التي سعت إلي إحباط كل محاولات الرئيس الهادفة إلى وقف العنف والبحث عن آليات لتحقيق السلم المدني، وقصد تطويق تحركات الرئيس اليامين زروال[2] سارعت قيادة الجيش في بدء مفاوضات مباشرة مع قائد الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ "مدني مزراق" تكللت بإعلانه من جانب واحد عن "وقف إطلاق النار"[3] في أكتوبر 1997 لتزداد الخلافات والصراعات على إثرها بين مؤسسة الرئاسة الممثلة في شخص الرئيس اليامين زروال ومؤسسة الجيش تحت قيادة كبار الضباط، وتحول الخلاف إلي صراع مكشوف انتهى بإعلان اليامين زروال استقالته في 11 سبتمبر 1998 ودعوته لإجراء انتخابات مبكرة في أفريل 1999 نتيجة شعوره بالإحباط والعجز في التعامل مع الأزمة الداخلية وتصاعد العنف[4] .

سارعت مؤسسة الجيش في دعم مرشح الإجماع السيد عبد العزيز بوتفليقة[5]، و طالبت أهم الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم حماس، حركة النهضة، التجمع الوطني الديمقراطي مساندة ترشيحه بعد إعلان عدد من الشخصيات الوطنية والسياسية نيتها في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية يتقدمهم مولود حمروش أحمد طالب الإبراهيمي، عبد الله جاب الله،

---

1 أحمد منيسي وأخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص144.

2 لمزيد من التفاصيل حول الضغوطات الممارسة على اليامين زروال أنظر:
Luis Martinez les obstacle à la politique de réconciliation nationale , Annuaire de l'Afrique du Nord 1999 , p127.

3 لمزيد من التفاصيل حول بنود الاتفاق بين الجيش والجيش الإسلامي للإنقاذ أنظر: *Louis Martinez , op. cit. , p 121.* -

4 جريدة الخبر ، العدد 2660 ، يوم 16 سبتمبر 1998.

5 لمزيد من التفاصيل حول تقليص مدة حكم الرئيس زروال ودعم مؤسسة الجيش للمترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة أنظر: , *TLEMÇANI, RACHID, élection et élites en Algérie : parole de candidat Alger : édition chihab. 2003, pp 29-30.*

حسين أيت أحمد، يوسف الخطيب، مقداد سيفي.إلا أن انسحاب المترشحين الستة غداة بدء العملية الانتخابية فسره الملاحظون بانحياز وتدخل المؤسسة العسكرية في دعم المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة ومساندتها العلانية له بعد حصوله على نسبة 83.79% من الأصوات المعبر عنها من نسبة مشاركة بلغت 60.25 % مكنته من أن يصبح رئيسا شرعيا للجزائر[1].

ظلت خطابات بوتفليقة أثناء الحملة الانتخابية وغداة انتخابه رئيسا للجمهورية تولي أهمية وأولوية لإجراء حوار وطني وتحقيق المصالحة الوطنية، وإنهاء حالة العنف وإحلال الأمن والاستقرار في البلاد والبحث عن مخرج لشرعية السلطة السياسية في البلاد[2]. لذا طرح بوتفليقة منهجا جديدا ومشروعا للمصالحة الوطنية تمثل في "قانون الوئام المدني" بتاريخ 13 جويلية 1999[3] وهو القانون الذي يفترض أن يحل محل قانون الرحمة الذي طرحه الرئيس السابق اليامين زروال عام 1995[4].

تضمن مشروع قانون الوئام المدني ثلاثة محاور رئيسية حيوية متداخلة عبر عنها الرئيس بوتفليقة في خطابه بمناسبة استدعاء الهيئة الانتخابية لاستفتاء 16 سبتمبر 1999[5] تمثلت في:

---

1 أصدر المترشحين الستة بعد إنسحابهم من العملية الإنتخابية بيانا تضمن إحتجاجهم على حصول تزوير في الإنتخابات وعدم إعترافهم بشرعية نتائجها لمزيد من التفاصيل أنظر فيصل جلول "الجزائر شرعية بوتفليقة في نجاحه" (26 أفريل 1999)، ص14. وانظر أيضا خيري عبد الرزاق جاسم "الإنتخابات الرئاسية : محاولة لخروج من الأزمة "نشرة إفريقيا (جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية 1999)، ص ص10-11. وإيضا مجلة الجيش 22 فبراير 1999.

2 لمزيد من التفاصيل حول أولويات بوتفليقة أنظر: -*louis Martinez , op. cit. , pp 119-128.*

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية العدد46 السنة36 الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1999.

4 لمزيد من التفاصيل أنظر : - *Louis Martinez , op. cit. , p120*

- *Rachid telmçani , op.cit., p30 .*

5 أنظر نص الخطاب في "قانون الوئام المدني" منشورات مجلس الأمة،(الجزائر المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار ، 1999)، ص9 وما بعدها .

1- استتاب السلم والأمن والاستقرار والطمأنينة.
2- إعادة دفع الاقتصاد بتنشيط الاستثمار ومحاربة الفقر والمشاكل الاجتماعية.
3- إعادة صورة ومصداقية الجزائر في العالم واستعادة ثقة الشركاء الأجانب .

وحسب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تستدعي طبيعة الأزمة المعقدة معالجة شاملة لأنها تعني ماضي وحاضر مستقبل الجزائر [1] وفي هذا المجال، صادق البرلمان الجزائري بغرفتيه على قانون الوئام المدني بأغلبية مطلقة 288 صوتا وامتناع 16 عضوا عن التصويت في شهر جويلية 1999 ليعيد الرئيس بوتفليقة طرحه للاستفتاء يوم 16 سبتمبر 1999 ليحظى القانون بموافقة 98 % من الشعب وذلك بهدف تأمين شرعية شعبية واسعة تمكنه من تخطي الهيئات والمؤسسات المنافسة.

ارتكز مشروع قانون الوئام المدني على محاور أربعة أساسية وهي:

1- التمسك بالدستور والحرص على تنفيذ القوانين.
2- إحقاق حق ضحايا العنف والتكفل بهم .
3- العرفان إزاء المؤسسات وجميع المواطنين الذين كان لهم دور في إنقاذ البلاد
4- فتح المجال لعودة كل من ظل الطريق لسبب أو للأخر.

جاءت مواقف الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية متباينة من قانون الوئام المدني رغم النسبة المرتفعة المشاركة في تصويت على الاستفتاء الشعبي وتراوحت بين التأييد المطلق والتأييد النسبي والتحفظ والرفض والمقاطعة. في هذا الإطار عبرت جبهة القوى الاشتراكية *FFS* بعد إعلان نتائج الاستفتاء بأن قانون الوئام المدني غير كافي والمطلوب عقد سياسي، كون قانون الوئام المدني مجرد

---

1 لمزيد من التفاصيل حول تعقيدات الوضع الجزائري أنظر : خميس حزام والي ، مرجع سبق ذكره ، ص199.

إجراء إنفراج....ليس في مكانه أن يمثل مسعى سياسي للخروج من الأزمة ولا تأمين العودة إلي السلم ناجع ودائم وطالبت جبهة القوى الاشتراكية بعقد سياسي واجتماعي وفتح باب الحوار الصريح والشفاف مؤكدة على أن مكافحة البيروقراطية والرشوة تتطلب وضع قواعد شفافة في التسيير السياسي والاقتصادي وأدوات الرقابة[1] .

يذكر أن جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين أيت أحمد قاطعت الاستفتاء على قانون الوئام المدني وبررت موقفها هذا كون أن الحزب لم يرى فائدة في إعطاء توصيات لمناضليه للتصويت على القانون لجهله بدوافعه ومراميه، ولم يعد القصد منه (القانون) سوى إقامة نمط تسلطي في ممارسة السلطة[2] وظلت العوائق التي واجهها الأفافاس أثناء الحملة الانتخابية على مشروع القانون الوئام المدني وكذا رفض كل نقاش واحتكار وسائل الإعلام العمومية والهجمات المتكررة على الصحافة والصحافيين تمثل عوائق ومؤشرات أولية لإعادة النظر في التعددية والحريات الأساسية حسب الأفافاس .

وفي ذات السياق عبرت الحركة الديمقراطية الاجتماعية في بيان صادر عن مكتبها السياسي جاء فيه ما يلي : إن الاستفتاء يعد تعميق لعدم الاستقرار في البلاد وزيادة في تعميق التخلف والبؤس والتبعية وأعلنت رفضها الوقوف في صف المسئولين عن إبادة الشعب الجزائري ... ووصفت الحركة الاجتماعية الاستفتاء بأنه رغبة لتجريد الشعب الجزائري من انتصاره على الإرهاب الأصولي... الذين بفضلهم استطاعوا البقاء طوال هذه المدة[3].

---

1 جريدة الخبر العدد 2663 بتاريخ 20 سبتمبر 1999.

2 La Nouvelle République , 31 Aout 1999

3 جريدة الخبر العدد 2659 بتاريخ 15 سبتمبر 1999.

من جهتها عبرت الأمينة العامة لحزب العمال السيدة لويزة حنون عن تحفظات حزبها على مشروع قانون استعادة الوئام المدني ودعت بالمقابل رئيس الجمهورية لاستدعاء لمؤتمر وطني جزائري يجمع كل الأحزاب والهيئات والشخصيات للبحث عن مخرج إيجابي معتبرة أن السلم لن يكون حقيقيا ودائما إلا بحرية الرأي والتعبير وكذا بترسيم الأمازيغية كلغة وطنية والإفراج عن السجناء السياسيين والتكفل بفئة المظلومين والعمال المسرحين[1] .

بالمقابل أيد الدكتور سعيد سعدي، زعيم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مشروع قانون الوئام المدني، وإعتبر مبادرة رئيس الجمهورية تحمل في طياتها العصرنة والديمقراطية والجمهورية بشكل واسع[2]، ودعا سعيد سعدي نوابه والشعب الجزائري إلي إنتخاب مسؤول وجماعي لصالح القانون وأعرب عن مساندته التامة للقانون في وجه المشككين والرافضين له بقوله "يجب على الجزائريين أن يضعوا اليد في اليد لإخراج البلاد من المأساة الدامية التي تعيشها منذ قرابة ثماني سنوات، وللمرة الأولى منذ زمن طويل أنني متفائل بخصوص مستقبل البلاد"[3].

أما فيما يخص أحزاب التحالف الرئاسي[4] المكونة من حزب جبهة التحرير الوطني ، التجمع الوطني الديمقراطي ، حركة مجتمع السلم (حماس) فقد أيدت مسعى رئيس الجمهورية المتمثل في قانون استعادة الوئام المدني .

الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني السيد بوعلام بن حمودة الذي جيء به على إثر مؤامرة أطاحت بسلفه عبد الحميد مهري أكد أن الوئام المدني

---

1 المرجع نفسه ، المكان نفسه

2 جريدة الخبر العدد 2655، بتاريخ 11 سبتمبر 1999

3 جريدة الخبر العدد 2656، بتاريخ 12 سبتمبر 1999

4 لمزيد من التفاصيل حول مواقف أحزاب الائتلاف الحكومي ، أنظر : إسماعيل قيرة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص113.

يعني التفاهم والانسجام وقبول الأخر وأنه وسيلة قانونية للخروج من الأزمة[1] وأوضح بوعلام بن حمودة بأن الرئيس بوتفليقة لجأ إلي ممارسة هذا الحق الدستوري لما تكتسبه المسألة من أهمية. ولأن العنف الذي عاشته الجزائر لم يسبق له مثيل والدماء التي سالت في أغلب الأحيان ستعصى على أي تفسير.... وللإشارة تهدف من بين ما تهدف إليه توعية الشعب بضرورة نبذ العنف إلي الأبد كوسيلة للمعارضة السياسية[2] وفي نفس الإطار جاءت تصريحات المكتب السياسي للحزب والناطق الرسمي له لتعبر عن ارتياح الطبقة السياسية لتقارب السياسات المتناقضة وتوحيد الانشغالات لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تطبع حياة المواطن .

أما الأمين العام لتجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحى فقد أكد أن قانون الوئام المدني مسعى يهدف إلي استعادة السلم وقطع الطريق أمام الذين استعملوا الأزمة المتعددة الأشكال كمرجع لإبقاء على المزايدة السياسية[3] ودعا أويحى الطبقة السياسية إلي دعم مسعى الرئيس بوتفليقة بغية تغليب مساره وتعميقه[4] مؤكدا أن الجزائر التي بدأت تتصالح مع نفسها قادرة على التكفل بمشاكل عائلات ضحايا الإرهاب وستفعل نفس الشيء مع أبناء وأرامل المغرر بهم الذين لاناقة ولا جمل في فعل أبنائهم وأزواجهم .... وقانون الوئام المدني وضعته دولة قوية وموجه لشعب قوي وكلاهما متشبعان بقيم التسامح والوحدة الوطنية.

من جهته أيد رئيس حركة مجتمع السلم (حماس) محفوظ نحناح مسعى رئيس الجمهورية المتمثل في قانون الوئام المدني وأعلن دعمه له لتحقيق الائتلاف بين الطبقة السياسية مؤكدا أن لاشيء يبرر أعمال العنف وعلينا أن ندرك بان قوى

---

1 جريدة الخبر العدد 2655 ، مرجع سبق ذكره

2 جريدة الخبر العدد 2661، بتاريخ 18 سبتمبر 1999

3 جريدة الخبر العدد 2655، مرجع سبق ذكره

4 إسماعيل قيرة وأخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص114.

الخير تتغلب دائما على قوى الشر وبفضل مسعى الرئيس بدأنا نعود إلي الطريق السليم ونستعيد لصوت السليم أيضا[1] ، وأعتبر محفوظ نحناح قانون الوئام المدني نقلة نوعية ومهمة يجب أن تدعم وتعمق بمختلف الوسائل[2] .

المبحث الثاني: موقف التيار الإسلامي من الديمقراطيين

ظل الإسلام السياسي في الجزائر يتميز عن الحركات الإسلامية في الوطن العربي والعالم الإسلامي بمستوى الحركة والمنهج والنتيجة التي وصل إليها، ففي إيران وصل الإسلام السياسي إلي الحكم عبر ثورة سلمية ولم يستخدم فيها العنف المسلح ونجحت الثورة الإسلامية في إيران بعد التزام الجيش الحياد وانتهاجها أسلوب الضغط الشعبي ، أما في مصر فإن السلطة لجاءت الى إحتواء الظاهرة الإسلامية منذ ظهورها رسميا سنة 1928 عبر تنظيم الإخوان المسلمين بقيادة "حسن البنا" منتهجة ومتبنية سياسة تراوحت بين استخدام المنهج العنيف الذي يعتمد على الردع تارة واستخدام أسلوب الحوار تارة أخرى وفي بعض الأحيان التشجيع وغض الطرق[3].

وانتهجت دول مثل الأردن ، المغرب ، اليمن والدول الخليجية الأسلوب المصري المتسامح مع الحركات الإسلامية، بينما تميزت أنظمة أخرى باستخدامها إستراتيجية الردع الأمني العسكري العنيف مثل "أحداث حماة" في سوريا عام 1983 والعراق الذي إتبع سياسة استئصال الحركة الإسلامية المعادية للنظام، أما في تونس انتهجت السلطة أسلوب الردع اتجاه حركة النهضة الإسلامية لكن دون استخدام العنف الدموي من خلال عملية الردع عبر قنوات المحاكم

---

1 جريدة الخبر العدد 2656 ، مرجع سبق ذكره .

2 إسماعيل قيرة وأخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص114.

3 - لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة العنف والإرهاب لبعض الدول يمكن الرجوع الى: عمار بن سلطان، "نظام الاختراق و التغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر" المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2004) ص 20-26.

والعدالة أما في تركيا فإن إسلاميوها عازمون على الوصول إلي السلطة لكن عبر صناديق الاقتراع وتحت مظلة الحكم العلماني الذي يشرف عليه الجيش ويراقبه .

فالعنف في هذه الدول برز بشكل متقطع وفي بعض الحالات بندرة وهو يختلف في كل الأحوال عن العنف السائد في الجزائر الذي تميز بالاستمرارية والتواصل بشكل كثيف وتحول إلي ما يشبه حربا أهلية راح ضحيتها ألاف القتلى والآلاف المتضررين[1].

إن هذه الخصوصية الجزائرية وتميزها تجعلها محل دراسة عميقة تستخدم فيها المناهج العلمية الأكاديمية وتقنيات التحليل الضرورية لفهمها ومن تم تفسيرها حتى يمكننا تحديد استشراف مستقبلي لها. في الجزائر اليوم تمثل الحركة الإسلامية تشكيلات سياسية متباينة تأتي في مقدمتهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة مجتمع السلم (حماس)، حركة النهضة الإسلامية، وأخيرا حركة الإصلاح الوطني. ينصب اهتمامنا في هذا البحث على الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتنظيماتها العسكرية المتفرعة الأكثر شهرة هما : الجيش الإسلامي للإنقاذ ، الجماعة الإسلامية المسلحة اللتين ظلتا الطرف الأكثر حضورا سياسيا والفاعل الاجتماعي البارز طيلة عقد التسعينات في الجزائر، سنركز في بحثنا على الجانبين من هذا التنظيم، جانب الخطاب ، وجانب الحركة أو الممارسة رغم أن الخطاب نفسه يمكن اعتباره في أحد أشكاله نوعا من الفعل (*Action*).

قبل البدء في التحليل لابد من الوقوف والتساؤل عن هؤلاء الإسلاميين الذين هيمن خطابهم على مجالات الحياة العديدة بدءا بالمجال الإعلامي، فالسياسي، فالأكاديمي، يعرف برينوإيتيان (*Bruno-Etienne*) الإسلاميون على أنهم مسلمين عادة ما يقررون بشكل صارم وبعد إيمان سريع بضرورة إحترام ما يعتقدون أنه

---

1 -لمزيد من التفاصيل حول حجم الضحايا والخسائر المادية يمكن الرجوع الى: عمار بن سلطان، مرجع سبق ذكره، ص13.

مبدأ السلوك المثالي . ويصاحب حركتهم دائما مشروع إجتماعي : وهو تحقيق ما يعتقدونه دولة مسلمة قوية وعصرية.

أما المستشرق ماكسيم رودنسين (*Maxime Rodunision*) فيعرفه بكونه ذلك الذي يبحث على انتزاع السلطة أو هو يمارس على نفسه ضغوطا قوية جدا بغاية إعادة تأسيس كامل للعقيدة الدينية ولغاية حل كل المشاكل السياسية والاجتماعية معتمدا على الدين وسيلة لتحقيق كل ذلك "

من جهتها تميز العالمة السياسية الفرنسية ماري لوسي ديما(*Marie Lucy Dumas*) بين أربعة مستويات من الإسلاميين . فمنهم من يقف ضد كل تكييف للإسلام ، ليس فقط في المجال الديني ولكن أيضا في الميدانين السياسي والاجتماعي وتصفهم بالأصوليين في حالة ما إذا كانوا يريدون تكييف الإسلام نقي وعائد إلي منابع الإيمان مع المجتمع المعاصر وتقدمهم على أساس أنهم تقليديون حينما يكتفون بالتنديد على انحطاط الأخلاق وتقدم الإسلاميين الإصلاحيين كأناس يعملون في اتجاهين الجانب الذي يتعلق بخلق القرآن ، والجانب الذي يعتمد على فصل المجال الديني عن المجال السياسي وتستخدم العالمة الفرنسية "ماري لوسي ديما" نفس تعريف "أوليفري روا" في تعريف الإسلاميين بكونهم أصوليين الجدد وتقدمهم كمناضلين إسلاميين منشغلين بعملية الأسلمة من القاعدة مما يعني عودة الإسلام بشكله المحافظ المتزمت ومبشرا أكثر من كونه إسلاما ثوريا.

سيتناول بحثنا هذا طبيعة العنف السياسي السائد في الجزائر هل هو حربا أهلية ؟ أم هو مجرد إرهاب معزول ؟ أم ثورة تحت الإنجاز؟ مادام أن إسلاميو الجزائر انتظموا في شكل جيش تراتبي مثل الجيش الإسلامي للإنقاذ أو الجماعة الإسلامية المسلحة واستخدموا العنف المسلح على مستوى الحركة كذلك على مستوى الخطاب التحريضي الداعي لفكرة القتال أو الجهاد بتعبير ديني مما يوحي

بأنه عنف مبرر[1] دينيا باعتباره يهدف إلى تقويض مجتمع جاهلي بغاية بناء دولة إسلامية جديدة مثلى و يستخدم مفاهيم الحداثة كالديمقراطية والشرعية السياسية واختيار الشعب تارة و مفاهيم دينية تقليدية كمفهوم تطبيق الشريعة أو مفهوم "الجهاد" تارة أخرى والإشكال المطروح الآن لماذا يتواصل العنف السياسي الدامي في الجزائر منذ 1992؟ وكيف يمكن تفسير ذلك ؟ ولماذا فشل الإسلاميون الجزائريون في الاستيلاء على السلطة ولماذا عجز النظام ومن ورائه الجيش الجزائري عن استئصال العنف المسلح المضاد للدولة؟.

1 لمزيد من التفاصيل حول بروز ظاهرة الإرهاب المسلح يمكن الرجوع إلى: عمار بن سلطان، "نظام الاختراق و التغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر" مرجع سبق ذكره ص 13.

المطلب الأول: الخطاب السياسي الإسلامي 1989-1999

المقصود بالخطاب الإسلامي هنا كل رسالة اتصالية صدرت عن الجماعات الإسلامية التي تسعى لتغيير نظام الحكم بالقوة المسلحة وما تتناوله هذه الرسالة من نظرة شمولية إلي المجتمع وفق أصول فقهية معينة[1] وكما أشرنا سلفا أن بحثنا سيهتم خاصة بدراسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتبارها الطرف الأكثر حضورا سياسيا والفاعل الاجتماعي الأكثر طيلة عقد التسعينات في الجزائر مقارنة بباقي التشكيلات السياسية الإسلامية المتواجدة على الساحة السياسية كحركة النهضة وحركة حماس وحركة الإصلاح.

ظلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمثل نموذجا لمواقف الإسلاميون من الديمقراطية وذلك ما عبرت عنه أدبياتهم وتصريحات قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تم السلوك الانتخابي حين قررت الجبهة المشاركة في الانتخابات ، لقد أظهرت تجربة البلديات مدى قدرة احترام الإسلاميون حق الاختلاف والتعدد والحريات الشخصية ومن ناحية أخرى أثار لجوء الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلي العنف تساؤلات عديدة خاصة بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وتدخل الجيش، وتساءل حينها البعض عما إذا كان العنف أحد مكونات الجبهة وأسلوب عملها خاصة بعدما أبدت قدرات عسكرية وقتالية عالية نتيجة إلغاء الانتخابات ، وهل تم حشد تلك القدرات عقب تدخل الجيش أم أن الاستعدادات للمواجهة كانت سابقة لذلك ؟ وتشير العديد من التجارب في العالم أن دول ألغيت فيها الانتخابات ولم تدخل في دوامة العنف مثلما حدث في الجزائر ؟

تعكس تجربة الجبهة الإسلامية الإنقاذ إشكاليات سياسية مهمة: كيف نتصرف تجاه قوى مضادة للديمقراطية في حقيقتها وتريد الاستفادة منها بقصد إلغاءها في

---

1 حسن بكر أحمد حسن، "إيديولوجية العنف الساسي": تحليل مضمون الخطاب الجهادي و الرد عليه مرجعية الأفكار، مجلة دراسات المستقبلية مصر :مركز دراسات المستقبل العدد 03 يوليو 1997 ، ص 173 و ما بعدها.

نهاية الأمر؟ هل نمنع وصول الإسلاميون إلي السلطة حماية للديمقراطية حتى ولو فازوا في الانتخابات؟ أم لابد من إجراء وقائي لتفادي تشكيل أحزاب أخرى سياسية على أسس دينية. وتأكد للجميع أن الغرب والعلمانيين في الجزائر لن يسمحوا بوصول حزب إسلامي إلي السلطة ديمقراطيا لذا على الإسلاميين البحث عن سبل ونماذج أخرى لتحقيق مشروعهم.

إن دخول الجبهة الإسلامية للإنقاذ المعترك السياسي بعد أحداث أكتوبر 1988 كان يقينا منها بضرورة استلام السلطة[1] وتحقيق هدفها وهو قيام الدولة الإسلامية باعتبارها البديل الوحيد للمرحلة التي تعيشها الجزائر[2] خاصة بعد الاستعداد والقدرة الفائقة في حشد الجماهير واستعراض القوة على كامل التراب الوطني في فترة وجيزة أن هذه الرؤية الحدية لقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب اعتقادهم لا يمكن أن تتحمل أي انتكاسات أو معارضات أو تأخير بل أكثر من ذلك لم يسمحوا بأي مساومة أو حلول وسط على الأقل مرحليا ، وفي هذا الشأن يعلق أحد الكتاب " إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ورثت عن جبهة التحرير الوطني وجمعية العلماء المسلمين أساليبها في المواجهة السياسية التي إمتازت بالحدة والقطع ، لذلك نجدها تحاول تخطي "المدرسة الإصلاحية" في العمل بإتجاه بلورة المشروع الإسلامي وبناء الدولة الإسلامية ، وهي تعتقد أن رؤيتها هذه صائبة ودقيقة. وتستند إلي تحليل يقول أن الواقع الجزائري يسمح بذلك ، وإن أصالة الحركة الإسلامية في الجزائر ليست وليدة ظروف ومعطيات جديدة وإنما تمتد في جدورها التاريخية إلي حركة العلماء والثورة التحريرية الكبرى (1954-1962)"[3].

---

1 حيدر إبراهيم علي ، مرجع سبق ذكره، ص259.

2 لمزيد من التفاصيل حول أولوية تأسيس الدولة الإسلامية أنظر: *-Slimane Medhar , op.cit.,p236.*

3 محمد علي الناصري ، "الإسلاميو الجزائر" : جذور وتحديات الحياة ، 1992/08/26.

ظلت أحداث أكتوبر 1988 تمثل أول قطيعة مع النظام السياسي الجزائري الأحادي الذي هيمنة عليه المؤسسة العسكرية إلي غاية صدور دستور 1989 ، أما جانفي 1992 فقد مثل هو الأخر تاني قطيعة حادة تطغي على الحياة السياسية الجزائرية تمثلت في توقيف الدور الثاني من مسار الإنتخابات التشريعية وإجبار الشاذلي بن جديد على تقديم إستقالته لتدخل القوى المهيمنة ، الجبهة الإسلامية للإنقاذ والسلطة العسكرية دائرة الصراع ، فالجهاد بالنسبة للحركة الدينية ومحاربة الإرهاب بالنسبة إلي السلطة والجيش الجزائري .

لقد ظل المشروع الإسلامي في الجزائر متواجد منذ تأسيس جمعية العلماء المسلمين التي أخذت على عاتقها نشر الفكر الديني الأصيل والمحافظة على اللغة العربية والتربية الإسلامية في الأوساط الشعبية ومقاومة التجنيس والإندماج للمحافظة على الوطن المسلم بالطرق السلمية كما تؤكده تأثيرات الحركة الدينية الإصلاحية التي عرفتها الجزائر ، وظل هذا النهج أسلوب عمل جمعية القيم اتجاه سياسة احمد بن بلة والاشتراكية الإسلامية بعد الاستقلال وإلي غاية الإطاحة به في الانقلاب العسكري الذي قاده هواري بومدين في 19 جوان 1965 والذي سرعان ما أعلن عن سياسة الاجتماعية والنهج الاشتراكي عقب التصادم والصراع الذي وقع بينه وبين رموز الحركة الإسلامية التي نددت بشكل صريح بالنهج الاشتراكي وسياسة بومدين، ويبقى أن نشير هنا أن الإسلام العنيف[1] لم يبرز إلا مؤخرا في عهد الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد على يد جماعة مصطفى بويعلي وتأسيسه للحركة الإسلامية المسلحة التي لاقت دعما وتأييدا من قبل علي بلحاج، والتي سرعان ما قضت عليها السلطات الجزائرية وقتلت واعتقلت قيادتها .

---

1 لمزيد من التفاصيل حول العنف السياسي وصعود الحركات الإسلامية العنيفة أنظر:

- *Abedarahim Lamchechi , op.cit.,pp21-24.*

شكلت أحداث أكتوبر قطيعة نوعية مع طبيعة النظام الجزائري وأحدثت وضعية ثورية أدت إلي نتيجة ثورية حسب ما توصلت إليه وتؤكده الدراسات المقارنة للعالم الأمريكي شارلز تيلي[1] (*Charles Tilly*) للعديد من الثورات في العالم ودون الخوض في النسيان إندلاع الأحداث يحدد الباحث الكندي بترسان جان (*Peter st John*) ثلاثة عوامل جوهرية[2]:

1 - الإصلاحات الإقتصادية المترددة التي قام بها الشاذلي بن جديد .

2 - تفاقم البطالة لدى الشباب .

3 - خيبة الأمل في الوعود الاجتماعية والسياسية التي لم تتحقق ويضيف بعض الدارسين سبب أخر يتمثل في البيئة والمتغيرات الدولية المواثية للتحول الديمقراطي بعد انهيار النظم الاشتراكية.

استغلت الحركة الإسلامية أحداث أكتوبر التي تخللتها مواجهات وأعمال عنف وغضب عجزت جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم الوحيد آنذاك في إستعابها وقامت بتنظيم نفسها وسارعت لتأسيس رابطة الدعوة الإسلامية التي ضمت في قيادتها معظم الشيوخ و الرموز الدينية، لكن الخلافات المتفاقمة بين هؤلاء القادة أدت إلي فشل هذا التجمع، لكن الظروف السياسية وصدور دستور 1989[3] الذي أتاح في مادته 40 حرية تشكيل جمعيات ذات صبغة سياسية ساهمت في تأسيس حزب إسلامي جماهيري رغم رفض أغلب قادة الرابطة لهذا القرار

---

[1] - Tilly Charles, From Mobilization to revolution, (usa westy publishing co, 1978) voir aussi revue de sociologie française année 1980, vol 21, N:214 , PP635-658.

[2] - رياض الصيداوي، سوسيولوجية الجهاد والعنف في الجزائر : خطابا وممارسة مرجع سبق ذكره

3 - دستور 1989، مرجع سبق ذكره نص المادة 40

ومعارضة قانون الأحزاب قيام أحزاب على أسس دينية، عرقية، أو ثقافية[1]. ظلت مسألة تشكيل قيادة الحزب الجديد من المسائل محل خلاف بين الأئمة الذين جاءوا من مختلف البلاد[2] و من بين المناضلين السريين المتعاونين مع الحركة الإسلامية المسلحة التي كانت تحت قيادة مصطفى بويعلي بداية الثمانينات والذين شكلوا مكتبا تنفيذيا يرأسه عباسي مدني، فالجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تعتقد أنها تيار مثل بقية التيارات السياسية بل هي الوريث الشرعي الوحيد للثورة الجزائرية .

يعتبر أحمد رواجية أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تبدو وكأنها مصهر جماعات وفرق وأجنحة وتنتسب كلها إلي مبادئ الإسلام الكبرى ، لكنها منقسمة فيما بينها حول المنازعات السياسية ، الدينية ، فالجبهة كانت موجودة كحزب سياسي قبل أخدها الشرعية مقارنة مع الأحزاب السياسية الأخرى التي أنشئت بعد أحداث أكتوبر 1988[3].

إن نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أول انتخابات خاضتها في جوان 1990[4] وبفوزها بحوالي نصف عدد البلديات وحوالي ثلاثة أرباع الولايات أدى بقيادتها إلى الإسراع للمطالبة باستقالة رئيس الجمهورية وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة إذ لم تعد الجبهة تخفي طموحها الجارف في السيطرة على أجهزة الحكم و الإستلاء على السلطة حتى وإن كان ذلك بالطرق غير قانونية.

---

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية، مجموعة النصوص التشريعية المتعلقة بالانتخابات.(الجزائر: وزارة الداخلية، 1995 ص ص 67-76 انظر نص المادة الخامسة من قانون 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

2 - لمزيد من التفاصيل أنظر: عروس الزبير، مرجع سبق ذكره، ص 504، وكذلك

- *Algérie actualité du 23/02, 01/03/1989*

3 أحمد رواجية ، الأخوان والجامع : إستطلاع الحركة الإسلامية في الجزائر ، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت : دار المنتخب العربي ، 1993). ص199.

4 - لمزيد من التفاصيل حول مطالب الجبهة بعد الفوز في الإنتخابات يمكن الرجوع إلى

François, Burgat et Jean Leca : La Mobilisations Islamiste et les Élections Algériennes du 12 juin 1990, Maghreb-Machrek N° 129 du 07/1990, p p 08 – 20.

ساهمت التيارات السياسية الفكرية التي تخترق الجبهة في تعميق درجة الانقسام وفي هذا الشأن يصف "محمد الطوزي" الجبهة بقوله : "إنها ليست جمعية دينية مهيكلة على نمط الجماعات الذي يمثل الإخوان المسلمين نموذجها المثالي ، بل هي نوع من الوعاء الذي اجتمع داخله في لحظة معينة ، لا مجموعات مشكلة كما هو الحال بالنسبة لجبهة التحرير الوطني التي تمثل بالنسبة إليه النموذج التنظيمي بل شخصيات من أفاق مختلفة قامت خلال فترة الممتدة من 1984-1989 بتنشيط ما يمكن أن نسميه حركة المساجد"[1].

ظل المشهد الجزائري يشهد تطورات سياسية متسارعة خاصة بعد إعلان الجبهة الإسلامية للإنقاذ الدخول في إضراب عام غير محدود نهاية شهر ماي 1991 إحتجاجا على سن قانون الإنتخاب جديد وجاء رد السلطة بإعلانها حالة الطوارئ وتدخل الجيش لإعادة الأمن وفرض النظام بالقوة واعتقال الكثير من مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمن فيهم قادة الجبهة "عباسي مدني وعلى بلحاج" . هذه الأحداث لم تثني القيادة الجديدة من المشاركة في الإنتخابات التشريعية التي كانت مقررة في نهاية شهر ديسمبر وبعد المشاروات المكثفة بين قواعد الجبهة وإطاراتها التي قبلت بصناديق الإقتراع حكما للجولة القادمة والتي على إثرها جاءت المفاجئة وفازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول بأغلبية المقاعد مما دفع بالجيش إلي التدخل وإجبار الرئيس الشاذلي بن جديد بتقديم إستقالته بسبب ما أعلن عنه من عزمه مشاركة الإسلاميين في الحكم وكانت سببا في إندلاع العنف بالرغم من أن العنف المسلح ظل أحد خيارات الجبهة قبل توقيف المسار الإنتخابي ، فقد شهدت منطقة "قمار" قرب الحدود التونسية في 30 من

---

1 محمد الطوزي " الحركة الإسلامية الجزائرية" أفاق المغرب العددان 53 ، 54 مارس 1993 ، ص119.

شهر نوفمبر 1991 هجوما مسلحا على ثكنة عسكرية راح ضحيتها العديد من جنود الإحتياط[1].

ظلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتميز بكونها تنظيما شعبويا تخترقه كل الطبقات الإجتماعية بدون استثناء ، فالتناقضات على مستوى القيادة أو النخبة القائدة واضحة حيث المثقفين باللغة العربية والفرانكفونيين ، التجار الصغار والعاطلين عن العمل، الشيوخ والشباب، الرجال والنساء إضافة إلي الذين لم يجدوا لهم مكانا داخل النظام، ومما لاشك فيه حسب "جان باشلار" فإن دراسة مسألة النخبة القائدة تعد مسألة شديدة الأهمية كونها الوحيدة القادرة على الاستيلاء على السلطة ، ويعد النظام التعليمي المكثف منذ الاستقلال في هذا البلد الذي أنتج طبقة أو شريحة اجتماعية مهمشة ومزاحة ومبعدة من مراكز القرار بشكل غريب موضع اتهام[2] كون هذه الشريحة المثقفة من خريجي الجامعات تبحث عن حل لوضعهما المهني المادي في حركة الاحتجاج التي شكلتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ نتيجة عمليات الاستقطاب والتعبئة الواسعة والمقدرة على منافسة السلطة خاصة[3].

يعتقد "فيلفيرادو باريتو" أن الطبقات المهمشة الدنيا مستعدة لاستخدام العنف المكثف كون أن الثورات تحدث نتيجة أو بسبب الإبطاء في عملية دوران النخب أو بسبب أخر حينما تتراكم عناصر ذات صفة دنيا في الطبقات العليا . ويرى "إيف لاكوست" أن المهمشين في المجتمع الجزائري نتيجة تفاقم البطالة يشكلون

---

[1] - حول إستعدادات الجبهة لممارسة العنف أنظر : Lamchichi Abderahime, op. cit ;pp.21-26

2 - حاول المفكر المغربي محمد عابد الجابري تحليل ظاهرة العلاقة السببية بين النظام التعليمي والتهميش في الجزائر وفي الوطن العربي، مرجع سبق ذكره. لمزيد من التفاصيل أنظر عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع،(الجزائر: دار القصبة للنشر 1998 ص 96)

[3] - لمزيد من التفاصيل أنظر: جيبل كيبل " من أجل تحليل إجتماعي للحركات الإسلامية" مجلة العلوم الإجتماعية العدد 16، ص ص 16-22.

الإحتياط الأكبر الذي يزود الجناح الأكثر تطرفا للحركة الإسلامية التي استخدمت السلاح وفي سياق ذاته يحلل "جاك فونتان" العلاقة السببية بين الفقر والتصويت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مقال له عن ظاهرة تفشي الفقر وانتشار الحركة الإسلامية في المدن الجزائرية وهذا ما يؤكده "فرانسوا بيرغا"[1] لدى وقوفه على غياب توزيع عادل للريع النفطي بين كافة فئات الشعب واقتصاره على قلة من الأفراد المرتبطة بالنظام لذا ينضم أولائك الذين لم تصلهم فوائد الريع النفطي التي يوزعها النظام بشكل طبيعي إلي المعارضة الإسلامية[2] لكن السؤال الذي ظل مطروحا هل التفسير المادي الاقتصادي وحده كفيل بتفسير صعود الحركات الإسلامية أم أن المسألة نسبية كما يراها محمد حربي لدى ملاحظته بأن التركيبة الاجتماعية لتنظيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ تكشف لنا مدى إنغراس الإسلاميين في كافة طبقات الشعب وبالتالي الدور الذي تلعبه العوامل الذاتية المرتبطة بالدينامكية الداخلية لأي حركة اجتماعية تعبوية[3].

ظلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترفع شعار الإسلام هو الحل وتريد أن تكون مثل غيرها من الأحزاب الإسلامية المعبر الوحيد عن الإسلام تريد أن تكون عالمية تترحم إرادة الشعب ، يقول عباسي مدني : الشعب هو نحن ونحن هو الشعب بما أن هذا الأخير لا يعترف إلا بالإسلام[4] ، إلا أن الواقع يناقض ذلك كون أن تيارات كثيرة متنوعة مختلفة ومتصارعة تخترق الجبهة الإسلامية للإنقاذ أبرزها التيار الراديكالي الذي ينتعش عادة حينما تغلق السلطات باب التفاوض أمام التيار المعتدل كما يوضحه عالم السياسة السويسري "هانز بتركريزي" في قانون

---

1 - françois burgat, « l'Algérie : de la laïcité islamique à l'islamisme », Maghreb- machreck, N°121, juin, sept p 144.

2 رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش، الدولة،(بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، 1999) ص 78 ، يمكن الرجوع إلى المقال في الحوار المتمدن العدد 1862.

[3] - *Mustapha al ahnef, op. cit., p. 28.*

4 - Mustapha al ahnef, op. cit., p. 35.

انغلاق النظام السياسي ويؤدي إلي إشتداد المعارضة وتطرفها ولجوءها إلي العنف يسانده الرأي "دومنيك فيزلار" وعالم الإجتماع الأمريكي "شارلز تيلي" الذين أكدا أنه في ظل الضغط الشديد ينسحب المعتدلين من العمل الجماعي و يسير الاتجاه الراديكالي في اتجاه كفاحي .

يمثل علي بلحاج التيار الراديكالي السلفي فهو مرجعهم الفكري والنظري ، أي مبرر سلوكهم السياسي يهدف هذا التيار العودة إلي السلف الصالح الذي جسد دولة "الرسول صلى الله عليه وسلم" في المدينة ويعد إبن تيمية وسيد قطب وأبو الأعلى المدودي مراجع هامة لديهم هدفهم الخروج من جاهلية المجتمع والعودة إليه بفتحه من جديد وتطهيره باستعمال "الجهاد" حتى تستقيم الأمور ويعود المسلمون إلي صلاحهم[1].

تعتقد الباحثة الفرنسية "سيفين لاباط" أن فكر السلفيين يتعارض كليا مع الإصلاحيين الذين يتهمونهم بالتوفيق مع الفكر الغربي رافضين اللعبة الديمقراطية التي تتعارض مع مبادئهم حتى وإن قبلوها تكتيكيا كوسيلة مضمونة وشرعية سياسيا للوصول إلي السلطة لتأسيس الدولة الإسلامية[2]. أما التيار المعتدل فإنه يؤمن بضرورة أن يتكيف الإسلام مع الخصوصية الجزائرية المحلية يتشكل أغلبهم تحديدا من التيار الجزأرة هدفهم أسلمه الجزائر من قبل الجزائريين أنفسهم هم عادة مصلحون متأثرين بأفكار ملك بن نبي عادة ما يلجئون إلي تأويل القرآن بأسلوب تقدمي يواكب العصر ويمثلون كوادر الجبهة الإسلامية للإنقاذ تميزوا طيلة فترة نشاطهم بالسعي إلي تخفيف من حدة اندفاع التيار الراديكالي من أبرز ممثليهم نجد عباسي مدني، عبد القادر حشاني ومحمد السعيد.

---

[1] - *Bertrand Badie, l'analyse des partis politiques en monde musulman,la crise des Paradigmes Universels, p 271.*

2 حيدر إبراهيم علي ، مرجع سبق ذكره ، ص271 أنظر ايضا - *severine labat, les islamistes algeriens entre les urnes et le maquis(paris : ed seuil 1995)P.95*

غابت ظاهرة الكاريزما لدى الإسلاميين الجزائريين مثلما غابت في النظام السياسي الجزائري هذه الخصوصية ميزت الجزائر عن غيرها من البلدان العربية والإسلامية، إذ أن السلطة السياسية في الجزائر عجزت دائما في إيجاد زعامة كاريزمية ويرجع السبب في ذلك إلي الثقافة السياسية لهذا البلد الذي اكتسبها أثناء تجربته في الكفاح الوطني « حرب التحرير» لقد اكتسب ثقافة عدم تأليه الأفراد وظل الشعب هو الزعيم الأوحد . يرى « بتر سان جان » أن المجتمع الجزائري يتميز بثقافة سياسية لا تسمح بالانشقاق كونها ثقافة لا تملك آليات تمكنها من حل الصراع سلميا وتتطور بشكل سليم، لذا فإن أي تغيير محكوم عليه أن يمر من خلال العنف . يعرف عالم الاجتماع الأمريكي "تشارلز تيلي" العنف الجماعي كتفاعل بين الأشخاص أو أشياء تحدث فيهم خسارة أو تلف وحسب اعتقاده فإن العنف الجماعي ليس في أغلب الأحيان نتيجة احتداد المشاعر أو نتيجة لفكرة معينة لمجموعة من الأشخاص في لحظة تاريخية دقيقة ولكنه في الحقيقة هو نتاج تفاعل إستراتيجية بين كثير من المجموعات، وبهذا يقدم "بول ويلكنسون" العنف السياسي على أنه الاستخدام للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية، أما "دومنيك فيزلار" فيتصور أن العنف السياسي ينبع من خارج الواقع الاجتماعي المعيشي وعند بروزه المفاجئ الصدامي نلتجئ إلي وصفة بالقطيعة ، باللاعقلانية...[1]

إن خصوصية عنف الإسلاميين الجزائريين مرتبط بنسق فكري عقائدي يغلب عليه صفة دينية أسطورية إنه الواجب أو الفرض يجب على كل مسلم تأديته إنه "الجهاد". وفي هذا الإطار ينقسم العالم إلي قسمين متقابلين حسب الفكر الديني دار الإسلام ودار الحرب فالجهاد تعد حربا ضد الآخرين أي ضد العدو الخارجي وضد العدو الداخلي أي النفس وضد ضعف المسلم. يلجأ الإسلاميون عادة إلي

---

1 - لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة العنف السياسي، أنظر: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 42 وما بعدها.

خيارين إستراتيجيين متناقضين لما يتعلق بالجهاد ضد العدو الداخلي المتمثل في النظام القائم، يعتمد الاتجاه الأول على مفهوم الأسلمة من القاعدة في حين يلجأ الاتجاه الثاني إلي مفهوم الأسلمة من القمة[1] لاحظ العديد من الباحثين المهتمين بقضايا الحركات الإسلامية أمثال " جيل كيبل" و"جون فرانسوا بيار " وميزا بين أسلمة ثورية من القمة وأسلمة إجتماعية من القاعدة ووقفا على حقيقة تفضيل الحركات الإسلامية منذ بداية الثمانينات على إستراتيجية الأسلمة من القمة . يعكس الإتجاه الذي يعتمد على الأسلمة من القاعدة دائما منهجا سلميا في العمل السياسي فهو يرفض إستعمال واللجوء إلي العنف بل يؤمن بالتربية والتعليم ومحاولة أسلمة كل المجتمع بما فيه مؤسسات الدولة كالجيش ، الشرطة ، الأحزاب ، النقابات ، معتقدين أن الزمن سيلعب في نهاية المطاف لصالحهم.

يؤمن الاتجاه الثاني الذي يعتمد على الأسلمة من القمة بضرورة اللجوء إلي العنف المسلح للإستلاء على السلطة من خلال اللجوء إلى الجهاد للانقضاض على أجهزة الدولة حتى يؤسلم المجتمع بالعنف وتقيم الدولة الإسلامية ويبنى المجتمع الإسلامي .

ظلت هذه الإستراتيجية ترتبط بمفكرين بارزين هما السيد قطب وأبو الأعلى المودودي الذين تأثرا بهما الجناح المتطرف في الجبهة الإسلامية للإنقاذ و حتى الجماعة الإسلامية المسلحة[2] ، حسب اعتقاد سيد قطب فإن الجهاد لا يجب أن يكون مقتصرا على دار الحرب بل لا بدا أن يتعداه إلي دار الإسلام عندما يكون الحاكم أو السلطان لا يطبق قوانين الله وفي هذا الإطار لم يتورع علي بلحاج في خطبه ورسائله عن الدعوة إلي الجهاد ولذا يعتقد الإسلاميون الجزائريون أن مفهوم الجهاد ليس جديدا بل هو مفهوما راسخا لدى الشعب الجزائري وفي ثقافته

1- Abderahim lamechichi, op.cit., p. 88, voir aussi Carlier Omar, p. 390.

2 رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، مرجع سبق ذكر، ص91.

الثورية التي واجه بها الاستعمار الفرنسي إذ يعد إرثا من الثورة الجزائرية ، يحاول الإسلاميون الاستيلاء عليه وإعادة امتلاكه على اعتبار أن الإسلام والجهاد ظل محركا حاسما في الثورة الجزائرية ، يؤكد فرحات عباس من جهته على البعد الإسلامي للثورة ودور الإسلام في عمليتي التعبئة والتحرير يقول: بدون الإسلام ما كان للمسلمين أن يتحرروا من الاستعمار لذا لا بد من الاقتناع بأنها ثورة إسلامية اندلعت باسم الإسلام وانتصرت بفضله[1]، و تشاطره في ذلك "مونيك قادان" الرأي التي أكدت على الدور المزدوج الذي لعبه الإسلام كأداة هجومية ضد المستعمر من جهة وأداة تقنيين اجتماعي من جهة أخرى تقول « لعب الإسلام أثناء حرب التحرير في نفس الوقت دورا هجوميا ضد الاستعمار وأيضا معدلا للنظام الاجتماعي »[2].

ظلت الثورة الجزائرية تتخذ من الإسلام ومفهوم الجهاد محركا حاسما لمسارها إلا أن مفهوم الجهاد ظل مرجع من مراجع وطنية وليس بمعنى الإسلام الديني السياسي المعاصر ، لذا فإن هيمنة التيار الشعبوي الإسلامي على جبهة التحرير الوطني ابتداء من سنة 1954 يعود إلي طبيعة الاستعمار الفرنسي الذي حاول محو الجانب العربي الإسلامي للشخصية والهوية الجزائرية وتعويضه بثقافة التغريبية وخوفا من الذوبان في الأخر لجأ الشعب إلي الاحتماء بالدين[3]، يعتقد "سليمان الشيخ" أن الجهاد ورغم شرعيته الدينية فهو في نهاية المطاف عملية عنف والمقصود بالعنف نفيا راديكاليا للنظام القائم. فالثورة تبرز قبل كل شيء عبر العنف ، وهي على العكس الإصلاحية ، ترفض أي حل وسط . إن ثقافة

---

[1] رياض الصيداوي، مرجع سبق ذكره ، نقلا عن الحوار المتمدن العدد 1909.

[2] - Monique gadant, islam et nationnalisme en Algerie (paris : Ed L'harmattan, 1990) pp 102-112.

[3] - Zohra Benarros, Op. cit., P19.

الجهاد المكتسبة خلال حرب التحرير يريد البعض من الإسلاميين من خلالها تبرير العنف الديني القائم اليوم في الجزائر .

إن توقيف المسار الانتخابي من قبل الجيش وإجبار الرئيس الشادلي بن جديد على الاستقالة في بداية سنة 1992 ظل يمثل الإطار الملائم لإتساع دائرة المنادين باستخدام العنف لدى أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وأدى إلي تعزيز موقف علي بلحاج الراديكالي المتشدد الداعي إلى الجهاد وحمل السلاح والخروج على الدولة ذلك ما عبر عنه مباشرة أمام المحكمة بقوله : " أعترف بصدق أيتها المحكمة العليا ، أنني لو خرجت من السجن فسأصبح فورا مجرد جندي تحت إمرة أخي المجاهد عبد القادر شبوطي ... وأنه حتى في غياب شبوطي سأضع نفسي تحت أوامر أي رجل فاضل ومصلح يعارض هذا النظام الذي يرفض كل الحلول السياسية السلمية الذي تحدى الشريعة المقدسة والقانون والاتفاقيات الدولية".

دافعت العديد من الجرائد المقربة من التيار الإسلامي عن شرعية العنف السياسي الذي يقوم به الإسلاميون من خلال التفريق بين مفهوم الجهاد والإرهاب محملين النظام الجزائري مسؤولية الأزمة الواقعة مبرزين في السياق ذاته رد فعل الإسلاميين واستخدامهم العنف المسلح لوضع حد لإرهاب الدولة وعدوانها و هذا ما دهب إليه عبد الحميد جبار في "صحيفة القضية" ، وسعيد بهلولي البرلماني الجزائري الذي أيد لجوء الإسلاميين إلي العنف قائلا « إن للشعب الجزائري الحق في الدفاع عن نفسه بالوسائل المشروعة المرتبطة بالظرف الطارئ الذي يعيشه في مواجهة السلطة » مؤكدا في نفس الوقت بأن إعلان الجهاد هو من أجل تأسيس الدولة الإسلامية وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية وتطبيق المشروع الإسلامي الحضاري المبني على الإنصاف والإيمان ، على العلم والمعرفة على العدالة والخير .

في نفس السياق يؤكد مصطفى حمزة رئيس تحرير "صحيفة القضية" أن عنف الإسلاميين هو بمثابة حرب تحرير وليست حرب أهلية[1] كما تصورها وسائل الإعلام الأجنبية . ويؤكد على أن العنف في الجزائر كحرب بين الشعب وطليعته المجاهدة ضد طغمة العسكرية ووسائلها في الإبادة معتبرا أن عنف الجبهة الإسلامية للإنقاد ما هو إلا إمتداد لفعل ماضي تاريخي يريد أن يمتد نحو الحاضر ... إنه إمتداد لجهاد طويل متواصل الذي قام به كل الأئمة : مالك إبن حنبل ، أبو حنيفة ، إبن تيمية ومئات الآخرين ، فالجهاد كفكرة نظرية في الجزائر امتحن نفسه على أرض الواقع كفعل منهجي مستمر.

ظل المنتوج الفكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ ضعيف إن لم نقل منعدما لإثراء المكتبة الإسلامية ويرجع الفضل إلي القادة والشخصيات البارزة التي لعبت دور الحاسم في كسب التأييد والمساندة والتعبئة لتحقيق الأهداف والتعجيل بقيام الدولة الإسلامية ، لقد غابت التيارات الفكرية النظرية المؤسسة داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتجلى ذلك واضحا في موقفها من مسألة الديمقراطية الذي ظل غامضا ومتذبذبا ، وللوقوف على حقيقة الموقف لابد من تقسيم الاتجاهات والمواقف حسب اختلاف الأجيال ، إذ تنقسم الحركة إلي ثلاثة أجيال واتجاهين . فالشخصيات كقادة الجبهة منهم من رافق حزب جبهة التحرير الوطني منذ بدايتها وهناك من برزت عقب الاستقلال وأخرى نمت في ظل الحكم الجديد : بن بلة ، بومدين ، بن جديد . هذه الازدواجية حاول "عباسي مدني" إخضاعها لتوفيقية تحافظ على التواصل رغم الاختلاف والتباين الفكري الذي يعود مرجعه للاختلاف في الأسس الشخصية

[1] - Louis Matinez, les groupes islamistes entre guerilla inegoce vers une consoludation de regime algerienne , les etudes du CERI n :3, Aout 1995.

إلا أن توجهات الجبهة في القضايا السياسية التي تتمحور حول قيام الدولة الإسلامية في الجزائر تبقى ثابتة[1] .

إن هذا التمايز والاختلاف داخل تيارات الحركة الإسلامية يعبر عن قوة اجتماعية معينة تفضل شكلا من العمل السياسي يرضيها أكثر إذ تلتف الطبقة المتوسطة من نشطاء الجبهة حول "عباسي مدني" الذي ظل يعبر عن طموحاتهم وانشغالاتهم يعبر "أحميدة العياشي" عن ذلك بقوله « في الوسط مع عباسي مدني يتجمع أصحاب الياقات البيضاء الذين أنتجتهم عملية التعريب وهم يتألمون لكونهم محرومين من ولوج الشبكات النبيلة في الإدارة والجيش والحاصلين على الشهادات الجامعية الذين سدت في وجوهم تماما كافة أبواب الصعود الاجتماعي»[2] .

إن مواقف الزعيمان عباسي مدني وعلي بلحاج متناقضة إلي درجة بعيدة وكأن المرجعية ليست واحدة كون الإسلاميين وجدوا أنفسهم أمام تحدى الديمقراطية بطريقة مباشرة وكان من الضروري اتخاذ مواقف ولهذا جاءت تصريحاتهم وكتاباتهم عبارة عن ردود أفعال على أحداث معينة بعيدة كل البعد عن كونها كتابات تأملية هادئة وانصب اهتمامهم أكثر بالحركية والعمل المباشر غير مباليين بالكتابات .

ظل كتاب عباسي مدني " أزمة الفكر الحديث ومبررات الحل الإسلامي" المرجع والمصدر الأساسي الذي قام عليه برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذ يعبر الكتاب عن إفلاس كل الإيديولوجيات وسيادة الحل الإسلامي المتمثل في حاكميه الله أو التشريع الرباني مقابل الجاهلية .

---

[1] - حيدر إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص 264.

2 أحميدة العياشي ، مرجع سبق دكره، ص50.

إن مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية في حالة وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلي السلطة فإن الإصلاح سيكون شاملا مبنيا على الشرع وتدريجيا كونه يتطلب الكثير من العمل والوقت حسب إعتقادهم، فدولة الخلافة حسب عباسي مدني هي وحدها التي تنقد العالم العربي الإسلامي من خلال مبدأ الشورى المعادل للديمقراطية . فالديمقراطية التي يطرحها مدني يشترط فيها إطارا إسلاميا يقول : إذا كانت الديمقراطية إطار للحركة واحترام الرأي فنحن نتفق مع هذا المفهوم[1] .

يتحدد موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ من قضية الديمقراطية ضمن التيارات التي تخترقها مما يعني إقصاء واستبعاد غير الإسلاميين. إن نظرة الإسلاميين للديمقراطية قبل وصولهم السلطة يبدو فيها نوع من التعايش، بينما تختلف هذه النظرة عند وصولهم واستلامهم السلطة[2] . يقول عباسي مدني : إننا نقول أن الانتخابات حاسمة بالنسبة للجميع ، أيا كانت نتائجها سنحترم الأغلبية حتى ولو كانت هذه الأغلبية صنعها صوت واحد ، إننا نعتبر بالفعل أن الذي ينتخبه الشعب يعكس رأي الشعب ، وعلى العكس ذلك، لن نقبل أن يقوم هذا الشخص المنتخب بالإضرار بمصالح الشعب، ولا ينبغي أن يكون هناك تناقض بينه وبين الشريعة ومذهبها وقيمها لا ينبغي أن يناهض الإسلام ، من يعادي الإسلام فهو عدو الشعب[3] يكمن تناقض الإسلاميون في فكرة شمولية الإسلام التي تختزل على السياسي في الإسلام، أي الحكم وبهذا يصبح المعارض كافرا حسب الآية الكريمة « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون »[4].

---

1 Abbasi Madani , Algérie Actualité du 24/12/1989.

2 بوزيد بومدين ، "دولة الخلافة عند عباسي مدني ، دولة مؤسسات أم دولة فقهاء "المسار المغاربي الجزائر 16 ديسمبر 1991 ص20.

3 فرنسوا بورجا ، مرجع سبق ذكره، ص147.

4 القرآن الكريم ، سورة المائدة، الأية 44.

أمـا موقـف السـلفيين وعلـى رأسـهم علـي بلحـاج مـن الديمقراطيـة يتجلـى بكـل وضـوح فـي رفضـهم أو تحفظهـم مـن الديمقراطيـة[1] ، يصـفها بلحـاج فـي قـاموس الاصـطلاحي بالسـم إذ لا يفـرق بـين مجـازر الديمقراطيـة والشـيوعية فيقـول «بـل أن الديمقراطيـة حسـبه تقتـل بالسـم والدسـم أو بخيـوط مـن حريـر» ويضـيف والحـق أن الـذين طبقـوا الديمقراطيـة مـثلا كـانوا أسـفل مسـلكا وأسـوء أثـرا مـن عشـرات الرجـال الـذين أسـاؤا إلـي الـدين يـوم حكمـوا باسـمه أحكامـا جـائرة[2] يعتقـد علـي بلحـاج أن الديمقراطيـة تعنـي اسـتبداد الأغلبيـة لـدا يخشـى أن تقـود الديمقراطيـة إلـي تجميـد تطبيـق الشـريعة يقـول علـى بلحـاج « قـد يظـن ظـان أننـي عنـدما أحمـل علـى الديمقراطيـة هـذه الحملـة العنيفـة ، أننـي أمجـد الديكتاتوريـة والاسـتبداد والحـق أننـي كـافر بهمـا . أنـا أكفـر بالاسـتبداد كمـا أكفـر بالديمقراطيـة[3] . ويتوصـل بلحـاج إلـي حقيقـة مفادهـا أن الديمقراطية تحمل في داخلها بذور الفساد والانحلال .

ظـل الخـوف علـى الأخـلاق يغلـب علـى تفكيـر الكثيـر مـن الإسـلاميون ويتسـاءل بلحـاج : هـل ستصـل الجزائـر إلـي مـا وصـلت إليـه أوروبـا مـن انحـلال خلقـي فـي ظـل هـذه التعدديـة الديمقراطيـة؟ ويؤكـد بلحـاج موقفـه مـن حكـم الأغلبيـة والديمقراطيـة والانتخابـات فـي مقـال نشـر بجريـدة "المنقـذ"[4] لسـان حـال الجبهـة جـاء فيـه « إن الديمقراطيـة هـي وجهـة نظـر الأغلبيـة ، كيـف مـا كانـت هـذه الأغلبيـة ، وبـذلك يصـبح رأي الأغلبيـة هـو معيـار إقامـة الحقيقـة ، انطلاقـا مـن هـذا المبـدأ يحـاول قـادة الأحـزاب السياسـية مغازلـة أكبـر عـدد مـن النـاس ومجـاراة طموحـاتهم حتـى وإن كـان ذلـك علـى حسـاب العقيـدة والـدين والاسـتقامة والرجولـة بحثـا مـن خـلال ذلـك علـى أصـواتهم لهـزم الأحـزاب الأخـرى، أمـا بالنسـبة لنـا نحـن أهـل السـنة والجماعـة ، فـإن الحقيقـة لا تقـاس

---

1 - للمزيد من التفاصيل حول آراء علي بلحاج حول الديمقراطية، أنظر: معد عبد الباسط دردور، مرجع سبق ذكره، ص 100.

2 أحميدة العياشي مرجع سبق ذكره ، ص58.

3 Entretien avec Ali Belhadj "Horizon Dossier" du 23/02/1989. لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد اللطيف الهرماسي، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العلابية، 1999)ص ص297-308.

4 - جريدة المنقذ، أوت 1990، ص 10

بعـدد المناصـرين ولا بأصـوات المتنـافرة ، بـل بالحجـة التـي أتـت بهـا العقيـدة ... إن الحقيقـة لا تقـرر بالأغلبيـة حتـى وإن كانـت هـذه الأخيـرة مسـلمة. كمـا أن الميـزان لـيس برلمانـا ولا مـؤتمرا.. كمـا أنهـا لا تعنـي بالضـرورة رأي الأغلبيـة ، بـل أنهـا تتمثـل فـي الأخذ بالحقيقة الإلهية حتى وإن كنا وحدنا الذين نفعل ذلك » [1].

يتوصـل بلحـاج إلـي مـا مفـاده أن الديمقراطيـة تقـوم علـى أسـاس سـيادة الشـعب الـذي يحكـم وهـذا يتنـاقض مـع القـرآن وكتـاب الله ، حيـت الحـاكم الله سـبحانه وهـو الخـالق إذ كيـف تكـون السـيادة للشـعب يقـول : لا توجـد فـي الإسـلام ديمقراطيـة بـل فـي الإسلام توجد شورى فيها ضوابطها . نحن لا نحترم إلا قوانين الله[2] .

يضـيف بلحـاج تبريـره لإدانـة الديمقراطيـة بقولـه « إن الديمقراطيـة مؤسسـة غيـر إسـلامية ، وواجبنـا هـو معارضـة اليهـود والمسـحيين وعـدم مجـاراتهم فـي أعـرافهم وتقاليـدهم[3] . أمـا بخصـوص فكـرة التعدديـة الحزبيـة فـإن بلحـاج لا يراهـا إلا فـي إطـار إسـلامي طبقـا للمـادة 40 مـن دسـتور 1989 ويؤكـد بلحـاج أنـه إذا سـمح لبـاقي التيـارات الأخـرى التيـار البربـري والتيـار الشـيوعي للتعبيـر عـن أرائـه فـإن البلـد سـيعرف مواجهـات إيديولوجيـة متعارضـة مـع قـيم مجتمعنـا، لـذا يفضـل بلحـاج علـى أن تـربط التعدديـة الحزبيـة بالإسـلام حتـى لا تتعـارض مـع المـادة 06 مـن الدسـتور التـي تؤكد أن الشعب مصدر السلطة »[4].

يـرى بلحـاج أن الديمقراطيـة تواجـه صـعوبات وانتقـادات حتـى فـي الغـرب مـن قبـل كبـار الساسـة الغـربيين لكـن الوضـع فـي الجزائـر مـع بدايـة سـنة 1990 تطلـب

---

1 - محمد الطوزي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

2 مجدي حمادة مرجع سبق ذكره ، ص308. لمزيد من التفاصيل أنظر :

-Algérie Actualité N° 1264 du 04/01/1990 au 10/01/1990. Voir aussi

-Journal Horizon du 23/02.1989 dossier

3 الطوزي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص122.

4 - دستور 1989، مرجع سبق ذكره، ص 235.

الدعوة إلى الديمقراطية والتكيف حسب الظروف للبحث عن مخرج فقهي يؤكد التزام الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقواعد الشرع من خلال مقال لعلي بلحاج صدر بجريدة "المنقذ[1]" تحت عنوان « كشف النقاب حول ضوابط دخول الانتخابات » يؤكد فيه مشروعية دخول الانتخابات والضوابط الواجب مراعاتها حيث يرى بلحاج في الانتخابات على أنها تقنية من تقنيات الديمقراطية يقابل : حق الأمة في ممارسة سيادتها في اختيار الحاكم المسلم وبالتالي ما هي إلا إجراء تقني تتطلبه الممارسة القائمة على التعددية في المجتمعات الإسلامية والزائلة عند بلوغ الهدف[2] .

أدى تباين في وجهات النظر داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلي بروز اتجاهين أحدهما يمنع المشاركة مطلقا في العملية الانتخابية بينما أجاز الثاني ذلك باعتباره من مصالح المرسلة لا مفر منها للأخذ بها ، حاول علي بلحاج التوفيق بين الاتجاهين معتبرا أن كلا القولين فيهما إفراط وتفريط وأن الحق عوان بين ذلك لذا قدم بلحاج ضوابط لدخول الانتخابات حددها في النقاط التالية :

1 - إقامة العدل.

2 - إيصال الحقوق إلي أصحابها وفق الشرع، إذا كانت هذه الحقوق لا يمكن تحقيقها إلا من خلال هذا الطريق

3 - الكفاءة لمن رشح لذلك من حفظ وعلم وأمانة وقوة

4 - أن يفوض إليه الأمر في البلدية فلا يعارض أي أن يأمر فيطاع لا أن يؤمر فيطيع

5 - أن لا يكون رئيس البلدية مجرد خادم لأوضاع الجاهلية بل يعمل على إزالتها وفق سياسة شرعية حكيمة مع مراعاة الظروف

---

1 جريدة المنقذ العدد 14 مرجع سبق ذكره ص12.

2 لعروسي زوبير ، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي – "مفهوم المواطنة بين المحلية والعالمية الدين في خطاب الحركة الإسلامية بالجزائر" . (مصر : مركز البحوث العربية مكتبة مدبولي 1999)، ص ص191-192.

6 - أن يرفض كل أمر يخالف الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الطاعة في المعروف[1] ».

ظلت هذه مواقف وأراء قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتبرير دخولهم الانتخابات البلدية والتشريعية التي إعتبروها وسيلة من وسائل عديدة لنصرة الدين وتحقيق الفوز من خلال مزج السياسي بالديني لإدارة المعركة الانتخابية لخدمة مصالحها ، وفي هذا الإطار دعا "رابح الكبير" القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الشعب الجزائري إلي المشاركة في الانتخابات مستشهدا بآيات من القرآن الكريم « ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه أثم قلبه »[2]كما دعا الشعب إلي نصرة الدين وإقامة الدولة الإسلامية من خلال التصويت لصالح المشروع الإسلامي معتبرا أن صوت كل واحد من الشعب هو أمانة يسأل عنه يوم القيامة وأن مشاركته في الانتخابات من أجل تغيير هذا النظام الفاسد إنما هو تغيير للمنكر وإحقاق للحق وعليه فهو جهاد في سبيل الله يقول « ولتعلم أيها الشعب الجزائري المسلم أنك اليوم أمل المسلمين ومحط أنظارهم ، فأنت وحدك المؤهل لإعادة دولة الإسلام إلي الوجود »[3].

أكدا مؤسسوا الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ البداية على الضرورة التاريخية و الحضارية لنشأة حزبهم مع إصرارهم على تركه مفتوح للجميع بهدف إعادة ربط جسر العلاقة مع روح نوفمبر الثورية التي أهملتها النخب الحاكمة المتعاقبة على السلطة، لهذا و حسب اعتقاد الإسلاميين لابد من مصالحة الشعب مع تاريخه و مبادئه الإسلامية و تبقى مسألة دعم الحزب الناشئ ضرورة و واجب وطني و ديني لتسهيل التعبئة الجماهيرية لاكتساب شرعية شعبية خاصة بعد أحداث أكتوبر1988، ظلت خطابات قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعكس تناقض

---

1 جريدة المنقذ، 1991/12/22 ص 10

2 القرأن الكريم ، سورة البقرة ، الأية 283.

3 المنقذ ، بتاريخ 22 ديسمبر 1991.

وتعارض[1] مواقف قادتها مع برنامج الجبهة و المبادئ الديمقراطية التعددية، و الحقيقة أن هناك فرق شاسع بين برنامج الحزب الرسمي و خطاب قادته. فالجبهة حسب اعتقادهم لا تعتبر حزب مثل بقية الأحزاب بل هي جبهة تجمع و توحد الشعب و تمثل الحقيقة و الله يريد الحقيقة[2].

لم تخفي الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ نشأتها نيتها في العودة إلى الجهاد والعنف من خلال جناحها العسكري الذي ضم قدماء جماعة بويعلي، قدماء الأفغان، عناصر الهجرة و التكفير.

لقد استفاد التيار المتشدد داخل الجبهة من الغطاء السياسي الرسمي للحزب لفرض نظرياته و رؤيته الخاصة المتمثلة في استحالة تطبيق برنامج الحزب الهادف إلى إقامة الدولة الإسلامية و تطبيق الشريعة الإسلامية و الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع من خلال الضغط على التيار المعتدل و محاولة التأثير على توجهاته و كذا من خلال تشديد الخناق على النظام و خاصة الجيش في محاولة لإضعافه و تحييده و استبعاده من اللعبة السياسية حسب منطق القوة للأطراف المتنازعة و التي على أثرها اندلعت أحداث العنف و المواجهات بين أنصار التيار الإسلامي خاصة منهم الجماعة المسلحة و قوات الجيش هذا الأخير الذي فشل رهانه في السياسة المنتهجة لإدماج القادة الإسلاميين المعتدلين في اللعبة الديمقراطية.

[1] - Zohra Benarross, Op.cit., P.112.

[2] - Zohra Benarross, Op.cit., P.95.

المطلب الثـاني: موقف التيار الإسلامي من الديمقراطيين

ظلــت مواقــف الجبهــة الإســلامية للإنقــاذ وممارســتها غيــر محــددة ومتناقضــة لغيــاب رؤيــة واضــحة مــن القضــايا الجوهريــة كقضــية الديمقراطيــة كلعبــة التــي كانــت حســب فهمهــم وســيلة مضــمونة وشــرعية سياســيا لتأســيس دولــة الإســلام ، لقــد أكــدت الجبهــة علــى أنهــا لا تمثــل فقــط بــديلا للنظــام السياســي القــائم ولكــن تعتبــر رســالتها امتــداد تصــحيحي لخــط جبهــة التحريــر الــوطني . إن عجــز النظــام السياســي مــع بدايــة الثمانينــات مــن القــرن الماضــي شــجع الحركــات السياســية الإســلامية مــن الانتقــال مــن مرحلــة الــدعوة فــي المســاجد إلــي مرحلــة الحركيــة فــي الشــارع وبــين مؤسســات المجتمــع المــدني ليعتمــد هــذا التكتيــك الجديــد كأســلوب عمــل ســبق المشــاركة فــي الانتخابات البلدية والولائية.

دأبــت الجبهــة الإســلامية للإنقــاذ غــداة حصــولها علــى الشــرعية علــى حشــد مؤيــديها لاســتعراض قوتهــا المتزايــدة مــن خــلال المظــاهرات الكبيــرة التــي نظمتهــا بكفــاءة عاليــة وظــل الفــوز الــذي حققتــه الجبهــة الإســلامية للإنقــاذ فــي انتخابــات جــوان 1990 يمثــل اختبــار لقــوة الحــزب الناشــئ ولنفــوذ جبهــة التحريــر الــوطني[1] . أكــدت نتــائج الانتخابــات للمــراقبين السياســيين عــن نهايــة دور جبهــة التحريــر الــوطني فــي الحيــاة السياســية الجزائريــة وتنــامي دور الجبهــة الإســلامية للإنقــاذ التــي ظــل أدائهــا متميــزا ومنظمــا خاصــة بعــد الفــراغ السياســي الــذي عاشــته الجزائــر نتيجــة غيــاب الديمقراطيــة وشــيخوخة جبهــة التحريــر الــوطني وفســاد جهــاز الدولــة الــذي تســيطر عليه .

---

*1*لمزيد من التفاصيل حول نتائج الإنتخابات البلدية والولائية أنظر

- Addi lahouri, l'algerie et lademocratie,(paris :edition la decouvert1995) P.176.

-Omar Bendourou , OP.Cit., P191.

إن طريقة تسيير البلديات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ أثارت جدلا كبيرا من حيث التوجه الديمقراطي ومساهمته في تطور الديمقراطية، إن ممارسات الجبهة اصطدمت بالقوانين السائدة وخاصة ما يتعلق منها بالحريات الشخصية وبالتعددية في الثقافات المتعايشة في الجزائر ومع حقوق المرأة، لذا سارعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ظل هذه الأوضاع نحو إقامة الدولة الإسلامية التي بدأت مع قيام ما أسماه عباسي مدني : البلدية الإسلامية ، بلدية الإنقاذ، بلدية العدل والإخاء والوئام" وبرأيه فإن القوانين التي تتعارض مع المصلحة ليست قوانين[1] .

سارعت رئاسة الجمهورية في إيفاد مندوبها السيد "أيت شعلال" في محاولة لفك الانسداد الحاصل في البلديات وبعث سبل التعاون المستمر بين البلديات على اعتبار أن البلدية هي الخلية الأساسية وأقرب مؤسسة من المواطن ، إلا أن النقاش الذي دار بين عباسي مدني ومندوب الرئاسة أيت شعلال أظهر خلاف واختلاف في النظر إلى الأشياء، وأكدا على أن هناك نهجين لحكم الجزائر يتصارعان في تناقض عدائي ، أي يصعب عليهما التعايش ويلعبان لعبة الصفر(*Zéro-Gamme*) أو نفي الأخر[2].

المفارقة الأساسية عند الإسلاميين أن طريقة تعاملهم مع آليات الديمقراطية ظلت انتقائية يوافقون على ما يفيد أغراضهم ويلجئون إلي القرآن عندما يتعارض ذلك مع مصالحهم يضاف إلي ذلك اهتمام الإسلاميين بأمور أخلاقية ثانوية على حساب تقديم الخدمات للمواطن لذا تعرضت البلديات في النهاية لنقذ مستمر وشعر الكثيرون بخيبة الأمل حين عجزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن الوفاء بوعودها الانتخابية .

---

1 أحميدة العياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص108-109.

2 أحميدة العياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص119-120.

إن اهتمامات الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات التشريعية[1] تم الرئاسية ظلت تمثل الخطوة الأخيرة نحو السلطة بعد المأزق الذي وقعت فيه أثناء تسيير البلديات، لذا لجأ المعسكر المضاد والرافض لوصول الإسلاميين للسلطة إلي تعديل قانون الانتخاب بدأً من إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية[2] إن الأهم في تعديل قانون الانتخابات يتمثل في منع التصويت بالوكالة ومنع استخدام المساجد والمؤسسات الدينية في الدعاية الانتخابية بهدف ضمان فوز جبهة التحرير الوطني في الاستحقاقات القادمة حسب الترتيبات والإجراءات المتخذة لقطع الطريق أمام الإسلاميين[3].

لقي مشروع تعديل قانون الانتخاب معارضة شديدة واحتجاج وتنديد من طرف أغلب الأحزاب السياسية خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت أكثر عنفا في مواجهة القانون الجديد وانضمت إلي مجموعة[4] 7+1 التي أعلنت عن احتجاجها ورفضها القانون وفضلت الجبهة خيار الإضراب المفتوح التي أعلنت عنه يوم 26 ماي 1991 والذي تحول شيئا فشيئا إلي "عصيان مدني" بعدما أعتبر قادة الجبهة أن رئيس الدولة الشاذلي بن جديد لم يفي بوعده وقدم عباسي مدني حينها إنذارا للدولة . إضطرت مجموعة السبعة التراجع عن خيار الإضراب عندما أحست بأنها يمكن أن تصطدم مع السلطة وتتعرض مصالحها الحزبية إذ

---

1 Slimane Medhar , OP;Cit .,P231. Voir aussi ,

- Zohra Benarros , et autres ,OP.Cit., P.112-114.

2 Zohra Benarros , et autres ,OP;Cit.. , PP 122-123 , Voir aussi ,

- Omar Bendourou , OP.Cit. , P150.

3 Omar Bendourou , OP.Cit. , P135 Voir aussi ,

- Zohra Benarros , et autres ,OP.Cit., P.123.

4 ضمت مجموعة 7+1 كل من الأحزاب الآتية : الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر ، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، حزب التجديد الجزائري ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، الإتحاد الديمقراطي والحريات ، إتحاد القوى الديمقراطية ، الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية ، وإنضمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ للمجموعة السبع.

كانت تطمع بأن تكون معارضة جادة حيث أرادت أن تجنى ثمار الانتصار دون أن تتورط في الأحداث مباشرة.

تصاعدت التعبئة من طرف أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ واحتلت الأماكن العمومية ليلا ونهارا وسارت المظاهرات الضخمة وظهرت معها شعارات متطرفة رغم رفض السلطة الدخول في حوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذه الأخيرة التي اكتفت ببعض الشعارات في البداية كا : لا إله إلا الله محمد رسول الله ومطالبة بتحكيم القرآن ورفعت لافتات أصبحت أكثر شهرة كتب عليها مثلا "تسقط الديمقراطية" أو« لاميثاق ولا دستور ... "قال الله وقال الرسول" »[1] ويلاحظ أن التيار المتطرف والمتشدد داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدأ وأصبح التيار الغالب والمسيطر ، فالمظاهرات والمسيرات[2] التي نظمها شباب الجبهة والتي كانت في غاية التنظيم من خلال لجوءهم إلي إستعمال القوة وفرض منطقهم على التجار والعمال أدت إلي ظهور تجاوزات خطيرة عدت تهديدا للأمن الداخلي وللحريات وخاصة في البلديات التي فازوا بها وشلت حينها الشوارع والمجمعات الحضرية الكبرى وحمل المتظاهرون الرايات السوداء مختومة بالشهادة الإسلامية والمصحف عاليا باليد الأخرى منددين بالسلطة ومرددين شعارات "الجهاد" محاولين في بعض الأحيان الهجوم على مقرات أمن ولاية الجزائر هاتفين عاليا «الشرطة الإسلامية» «دولة الإسلام بالسيف وبالدم»[3].

من المفروض أن الفاتح من شهر جوان كان يوم الانطلاق الرسمي للحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية المقررة يوم 27 جوان 1991 وكان أول يوم سجلت فيه أعمال إرهابية بعد فشل الإضراب العصياني وتأكد للجميع خيار العودة

---

1 لباس بوكراع ، الجزائر الرعب المقدس (ترجمة . خليل أحمد خليل) ط1 (لبنان : دار الفارابي ،2003)، ص250.

2 لمزيد من التفاصيل حول مظاهرات ومسيرات الجبهة أنظر : *- Slimane Medhar , Op,Cit. , PP.230-236.*

3 Zohra Benarrors, Op.Cit., P136. Voir aussi

- Horizon N° 1763 du 26.06.1991.

إلـي العمـل المسـلح الـذي نـادى بـه التيـار المتطـرف داخـل الجبهـة وقـد أدى تـدخل أجهـزة الأمـن لإخـلاء السـاحات العموميـة إلـي سـقوط العديـد مـن القتلـى أكثـر مـن 17 قتيـل[1] وأدى إلـى مواجهـات وصـدامات، الأمـر الـذي اسـتدعى فـرض حالـة الطـوارئ لمـدة أربعـة أشـهر مـن طـرف الـرئيس الشـاذلي بـن جديـد وتأجيـل الانتخابـات التشـريعية وإعلانـه منـع التجـوال فـي أربعـة ولايـات مـن الوسـط : الجزائـر ، البليـدة، بـومرداس، وتيبـازة وأعلـن علـى إثرهـا إقالـة حكومـة مولـود حمـروش وتعيـين سـيد أحمـد غزالـي رئيسـا للحكومـة يـوم 30 جـوان 1991 وألقـى القـبض حينهـا علـى قـادة الجبهـة[2] وعلـى رأسـهم عباسـي مـدني وعلـي بلحـاج والمئـات مـن الأنصـار الـذين أحيلـوا علـى المحكمـة العسكرية بتهمة الإعداد لمؤامرة مسلحة ضد أمن الدولة[3].

ظلـت تصـريحات عباسـي مـدني وعلـي بلحـاج التحريضـية فـي التجمعـات وخطـب الجمعـة الداعيـة إلـي الاسـتعداد للمواجهـة وحمـل وتخـزين السـلاح أثنـاء الإضراب ذريعة لتوقيف قادة الجبهة لإفشال الإضراب وتحطيم الجبهة .

اختـارت الجبهـة قيـادة بديلـة لمواصـلة معركتهـا الانتخابيـة رغـم الخلافـات والانقسـامات حـول الأحـداث الأخيـرة رغـم تعهـد رئـيس الحكومـة الجديـد سـيد أحمـد غزالـي بتنظـيم إنتخابـات تشـريعية شـفافة ونظيفـة فـي الوقـت الـذي شـهدت فيـه السـاحة السياسـية تحـولات عميقـة مـن خـلال ظهـور عـدة مجموعـات مسـلحة[4] صـغيرة تحـت عبـاءة ومظلـة العناصـر الجهاديـة المنضـوية تحـت إمـارة منظمـة عبـد القـادر شـبوطي

---

1 Slimane Medhar , Op.Cit. , PP.231-236.

2 محمد تامالت ، مرجع سبق ذكره ، ص74. لمزيد من التفاصيل حول توقيف القادة أنظر

- *Said Zahraoui ,Op,Cit.,P.42. et aussi et*
- *Zohra Benarrors autres,Op,Cit.,P.141.*

3 رياض الصيداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص33.

[4] - إنظر الملحق رقم 20 نقلا عن عبد الحميد بومزبر وجميلة عزين ص ص 224-230

ومنظمة قمر الدين خربان وسعيد مخلوفي ومنظمة منصوري ملياني الذي شكل الهيكل العظمي لما ستكون عليه لاحقا الجماعة الإسلامية المسلحة التي ظلت ترفض المسيرة القانونية للحزب وترفض مسبقا حكم صناديق الاقتراع.

ظلت ممارسات السلطة تستهدف إلي تفكيك الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإعادة تركيبها حول قطب من العناصر المعتدلة القادرة على إعادة إدراج الحزب في اللعبة الديمقراطية من جهة وإلي تحييد المجموعات الإرهابية الأخذة في التشكل ومواصلة المسار الانتخابي لاعتقادها بأن الإسلاموية قابلة للذوبان في الديمقراطية ، قررت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحت قيادة عبد القادر حشاني الخوض في الانتخابات التشريعية بعد خلافات وصراعات داخلية بين أعضاء المجلسها الشوري[1]. *وهذا في الوقت الذي كانت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد أعلنت مسبقا مقاطعتها للانتخابات ما* لم يطلق سراح شيوخ الجبهة.

حاول رئيس المكتب التنفيذي الوطني المؤقت الممثل في شخص عبد القادر حشاني السيطرة على المجموعات المسلحة التي ظلت تنادي بالجهاد وتعادي فكرة العمل السياسي القانوني، كون أن عقيدة الجهاد ظلت ملازمة لممارسات الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ نشأتها عام 1989 فلم يتردد عباسي مدني بمناسبة ، طلب ترخيص للجبهة في 22 أوت 1989 الإعلان عن «أن الشعب سيقوم بثورة إن لم يمنح الترخيص لحزبي»[2] وهذا ما أكدته الممارسة المعلنة من طرف الجبهة الإسلامية بوضوح « كون أن الحزب عندما يستقر في الحكم لا ينوى أبدا الذهاب إلي صناديق الاقتراع وأنه كان قد اختار سلفا المضي إلي المجابهة ، عاجلا أو أجلا»[3].

---

[1] - . *Zohra Benarros et autres, Op, Cit.,P145.*

2 لياس بوكراع ، مرجع سبق ذكره ، ص259.

3 Le Matin (Algérie) N° 2231 du Lundi 05/07/1990.

كشفت أحداث" ڤمار" بتاريخ 29 نوفمبر 1991 التي راح ضحيتها العديد من الجنود الاحتياط في الجيش التداخل بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمجموعات المسلحة التي لم يتمكن المعتدلون من إحكام السيطرة عليها واعتبرت أول عملية « الجهاد » التي تقرر الإعلان عنه في مؤتمر "زبربر" المنعقد في جويلية 1991 وهذا حتى قبل معرفة ما سيؤول إليه الدور الأول من الإنتخابات التشريعية.

استقر أمر المجلس الشورى الوطني بعد دراسة الموقف من قرار مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات بعد صدور البيان 14 ديسمبر 1991 الذي دعا فيه الشعب الجزائري للعمل على توفير شروط تمكين المشروع الإسلامي ولرفع الاثم تعطيل شريعة الله ووفاء للشهداء وتجسيدا لطموح الأمة وإنقاذ البلاد. دخلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المعركة الانتخابية وفاجأت الجميع بالنتائج التي حصلت عليها في الدور الأول بفوزها بـ 188 مقعدا وكان يكفيها 27 مقعدا للسيطرة على المجلس الجديد ، وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعدا تم الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني بـ 16 مقعدا[1].

يعتقد البعض أن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ كان محاولة من النظام لاستدراج الجبهة إلي التصعيد والصدام في ظل الصراع الدائر في هرم السلطة والاتهامات المتبادلة بين رئيس الحكومة السيد سيد أحمد غزالي ورئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش إضافة إلي تفجير فضيحة 26 مليار دولار[2] التي فجرها رئيس الحكومة الأسبق عبد الحميد الإبراهيمي التي قال بشأنها أنها ذهبت في شكل رشى وعمولات خلال السنوات التي كان فيها على رأس الحكومة في ذلك الوقت زيادة على ذلك غياب الشاذلي بن جديد كرئيس للجمهورية عن الساحة السياسية

---

1 رياض الصيداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص34.

[2] - محمد علي المداح، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 202.

وفشل جبهة التحرير الوطني في اختيار مرشحين محبوبين لدى الشعب هذه العوامل كلها تضافرت واستفادت منها الجبهة الإسلامية للإنقاذ لحشد أنصارها وألزمتهم بالمشاركة ورفع قادتها شعارات تعتبر أن الجبهة تستمد قوتها من الله تأييدا ومن الشعب مناصرة[1] أثارت ممارسات وسلوكات قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تخوفات وشكوك القادة الفعليين للبلاد بما فيها مؤسسة الجيش والقوى العلمانية، و بدأ الحديث حول إمكانية إحداث تغييرات جذرية على المدى المتوسط في النظام السياسي والاجتماعي بما في ذلك إمكانية إعلان الجمهورية الإسلامية[2] هذا حسب ما صرح به عبد القادر حشاني ورابح الكبير[3] في صلاة الجمعة التي أعقبت إعلان النتائج حين وصفا هذا الفوز بأنه : «يوم من أيام الله» و طالب محمد السعيد من المواطنين تغيير عاداتهم في المأكل والملبس في انتظار ما سيحدث ودعا الشعب لأن يأكل مما يزرع ويلبس مما يصنع واعتبر هذا الفوز بأنه يوم عظيم يعادل يوم فتح مكة في العهد النبوي وطالب الأحزاب الأخرى بالتوبة علنا لأنها كانت على خطأ ودعى النواب بأن يقاتلوا كالأسود من أجل البرنامج الإسلامي وقال بأن من لم يصوتوا لصالح الجبهة سيذهبون إلى النار[4].

عاشت الجزائر تحت الصدمة والقلق والترقب طيلة أسبوعين كاملين انتهت بإعلان تأسيس اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر[5] ترأسها عبد الحق بن حمودة الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين لتتحرك معها القوى الديمقراطية وخاصة الجيش الذي شعر بخطورة استيلاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ على السلطة وانطلقت المسيرات الضخمة المناهضة لفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتبعتها الصحف العلمانية التي نددت وطالبت « بالانتهاء من وهم صناديق الاقتراع حتى لا يسقط

---

1 . تصريح محمد السعيد نقلاعن جريدة المنقذ ، بتاريخ 01 ديسمبر 1991 ، ص24

2 تصريح عبد القادر حشاني نقلا عن جريدة الوطن(بالفرنسية) - *El Watan N° 384 du 02/01/1992.*

3 تصريح رابح الكبير نقلا عن جريدة الوطن(بالفرنسية) - *El Watan N° 386 du 05/01/1992 .*

4 *Slimane Medhar , Op;Cit., P237.*

5 حول بيان إعلان التأسيس انظر الملحق رقم ....في - *Algérie Républicain du 31/12/1991 .*

النظـام الجمهـوري »[1] وفـي نفـس الاتجـاه دعـا حـزب الطليعـة الاشـتراكية *PAGS* فـي بيـان لـه بإلغـاء الفـوري للمسلسـل الانتخـابي الـذي اعتبـره لا دسـتوريا. فـي ظـل هـذه الظـروف الصـعبة لجـأ الجـيش إلـي الضـغط علـى رئـيس الجمهوريـة الشـاذلي بـن جديـد الـذي قـدم اسـتقالته مسـاء يـوم 11 جـانفي 1992 وحـل المجلـس الشـعبي الـوطني بـأثر رجعـي قبـل موعـد الـدور الثـاني للانتخابـات التشـريعية المقـررة يـوم 16 جـانفي، ليـتم تنصـيب محمـد بوضـياف علـى رأس المجلـس الأعلـى للدولـة لمـلأ الفـراغ الدسـتوري مـن جهـة ومـن جهـة أخـرى لقطـع الطريـق أمـام الإسـلاميين الـذين كـانوا قـاب قوسـين من استلام السلطة وفرض نموذجهم .

هكـذا انتهـت التجربـة الديمقراطيـة بـانقلاب أبـيض كـان بدايـة لصـراع دمـوي كـاد أن ينزلـق فـي شـكل حـرب أهليـة شـاملة. إن قـرار تـدخل الجـيش جـاء عقـب فـوز الجبهـة الإسـلامية للإنقـاذ بالانتخابـات وإعلانهـا عـن موقفهـا الواضـح المعـادي للديمقراطيـة ، إذ أنهـا أعلنـت عـن تطبيـق الشـريعة الإسـلامية مسـتقبلا فـي أجـال محـدودة وأبـدت رفضـها انتخـاب رئـيس الجمهوريـة بـالاقتراع المباشـر بـل عـن طريـق الشـورى هـذه الآراء المتناقضـة أثـارت الفـزع والخـوف ومهـدت للانقـلاب علـى الديمقراطية السائدة حرصا على الديمقراطية الحقيقية[2].

حاولـت الجبهـة فـي البدايـة حشـد جماهيرهـا وطالبتهـا بالاسـتعداد لأي مواجهـة أو مسـتجدات مـن خـلال البيـان الصـادر عـن مكتبهـا التنفيـذي الـوطني رقـم 07 الموافـق ليـوم 18 جـانفي 1992[3] والـذي دعـت فيـه إلـى تجنـب الوقـوع فـي الفـخ المنصـوب مـن قبـل السـلطة الحاكمـة معتبـرا مـا حـدث فتنـة ولابـد مـن إحبـاط المـؤامرة التـي يتعـرض لهـا المشـروع الإسـلامي مـن خـلال تطبيـق حقيقـة "خلـق العفـو عنـد المقـدرة" علـى

---

1 Algérie Républicane du 05/01/1992.

2 جان دنيال " أفخاخ الديمقراطية السبعة في الجزائر " نوفال أوبزارفاتور" ، عدد خاص 19 جانفي 1992 .

3 جريدة لقدس العربي، بتاريخ 25-1992/01/26.

اعتبار أن الجبهة قادرة على قلب البلاد رأسا على عقب[1]. ظل الموقف المهادن للجبهة يرتكز على توقعات انقسام داخل قيادة الجيش إلا أن الجيش أظهر تمسكا ووحدة على الأقل على مستوى القيادة مما دفع بالجبهة في نهاية المطاف إلى خيار العنف، لذا أصدر مكتبها التنفيذي الوطني المؤقت بيانا طالب فيه عامة الشعب بتنظيم أنفسهم على مستوى المدن والقرى لمواجهة العسكريين وظهرت العديد من التنظيمات المسلحة[2] المرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ مثل "الجيش الإسلامي للإنقاذ" و"الجماعة الإسلامية المسلحة" والتي تلتقي جميعا حول بعض المبادئ والأهداف التي تم الاتفاق عليها في بيان الوحدة من أهمها:

1. الاعتصام بالكتاب والسنة والمنهج السلفي.
2. لاحوار، لا هدنة، لا مصالحة، لا أمان ولا عقد ذمة مع هذا النظام المرتد.
3. الجهاد فريضة ماضية إلي قيام الساعة.
4. إن المقصود من الجهاد هو إقامة الخلافة على منهاج النبوة.
5. الجماعة المسلحة هي الإطار الشرعي الوحيد للجهاد في الجزائر[3] .

أخطئت السلطة مرة أخرى و جاءت النتائج عكس ما كانت تتوقعه بعد لجوءها إلى سلسلة الإعتقالات التي طالت قيادة و إطارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث برزت نخب جديدة غير معروفة و أصبحت الفاعل الأساسي في عمليات العنف التي انتشرت على نطاق واسع، إن ظهور هذه النخب التي ظلت معزولة و مهمشة لوقت طويل من طرف قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ نظرا لمستواها العلمي و لصغر سنها وأضحت تحتكر العنف لوحدها مما جعلها تتصدر الأحداث خاصة بعدما أزيحت ولم تعد تعترف بالشيوخ.

---

1 جريدة المنقذ، 1992/01/18.

2 - أنظر الملحق رقم 20

3 الوسط 22 ماي 1995.

إنه جيل الجماعة الإسلامية المسلحة

الخـــــــاتمة

الخاتمة:

لقد توصلنا في بحثنا هذا إلى نتيجة أساسية و هي أن عامل الصراع ظل عاملا حاسما رافق التطور التاريخي للمجتمع الجزائري و استقر خاصة لدى النخب الحاكمة السياسية منها و العسكرية و هذا ما يفسر ربما عملية تشكل الثقافة السياسية التدريجي الآتي من واقع التنشئة الاجتماعية و السياسية للمجتمع الجزائري بكل مكوناته و تنوعاته الثقافية القائمة على الاختلاف و التناقض، و بذلك تكون الثقافة السياسية للنخب الحاكمة ثقافة مكتسبة إنتقلت عن طريق التفاعل بمختلف الاتجاهات السياسية عبر التراكمات التاريخية الموروثة.

ساهم الصراع بين النخب السياسية و العسكرية بطريقة غير مباشرة في انقسام النخب الحاكمة و أدى في الأخير إلى تفكك التحالف التاريخي بين المؤسسة العسكرية، مؤسسة الرئاسة و الحزب و ساهم في انهيار التوازن لصالح تيار على حساب تيار آخر و فشلت بذلك تجربة الاندماج بين الجناح العسكري و السياسي في الجزائر بعد الاستقلال خاصة بعد ما أظهرت انسجاما وتوافقا غداة الإعلان عن إنطلاق الثورة المسلحة .

ظل الصراع القائم يعكس تناقضات بين قيم، اتجاهات وتصورات تقليدية موروثة و أخرى حديثة مكتسبة و مستوردة تخفي وراءها أفكار متعارضة و متصارعة ساهمت في تراجع مصادر الشرعية السياسية للنخبة الحاكمة و أثرت تأثيرا بالغا على السلطة و توجهاتها الإقصائية مستبعدة أية إمكانية لتداولها و ممارستها بالطرق السلمية الديمقراطية وذلك لانعدام الوسائط الثقافية و السياسية التي تسمح بحياة تعددية.

تكاد عوامل الصراع في الجزائر تكون في بعض جوانبها موضوعية، أي مستقلة نسبيا عن المؤسسة السياسية التي تخترقها، فجذورها ممتدة في المجتمع

الجزائـري نفسـه، فـالقيم و التصـورات التقليديـة طغـت و أضـحت عقبـة لإقامـة أي نمـوذج اجتمـاعي متفـق عليـه بـين مختلـف التيـارات المتنافسـة كـون الأطروحـات متعارضـة ومتناقضـة ولا تسـمح حتـى بوجـود حـد أدنـى مـن الاتفـاق حـول طبيعـة مشروع المجتمع السياسي المراد تبنيه.

إن غيـاب ثقافـة الحـوار و التنسـيق لـدى النخـب الحاكمـة التـي مزقتهـا التيـارات الثقافيـة و السياسـية جعلـت نظرتهـا لمفهـوم طبيعـة المجتمـع و الدولـة نظـرة ضـيقة و انعكـس ذلـك سـلبيا فـي اختيـار مشـروع مجتمـع مـدني فاعـل يشـمل فيـه مجمـوع الفئـات الشـعبية. إن سياسـة الإقصـاء التـي تبنتهـا النخبـة الحاكمـة و تثبيتهـا لـدور الدولـة الشـمولية لـم يتـرك أي فرصـة للمشـاركة السياسـية و الحـوار لبـاقي القـوى الاخـرى التـي كانـت قـد أعلنـت مسـبقا رفضـها الإيديولوجيـة الشـعبوية و الاختيـار الإيـديولوجي و السياسي الغامض والمفروض قصرا.

الواقـع أن النخبـة السياسـية الثوريـة القائـدة انتهـت مهمتهـا مـع تحقيـق الهـدف الـذي نشـأت مـن أجلـه و هـو اسـتقلال الجزائـر و كونهـا ضـمت تيـارات سياسـية مختلفـة و فئـات اجتماعيـة متناقضـة و أجيـال متباعـدة اتفقـوا علـى حـد أدنـى جمعهـم لطـرد المسـتعمر مـن وطـنهم، فإنـه بمجـرد تحقيقهم لهـذا الهـدف الـذي عملـوا و اجتمعـوا مـن أجلـه تحـت مظلـة الجبهـة قـد إنتهـى بـذلك دور الجماعـة ليتـرك مكانـه لمفهـوم التعـدد و التنـوع و الاخـتلاف لـيس فـي إطـار الأفكـار فحسـب و إنمـا فـي مجـال التنظيمـات و الأحـزاب و الجمعيـات المسـتقلة بعضـها عـن بعـض، و مـن جملـة النتـائج التـي كشـفت عنها الدراسة هنا يمكن تلخيص بعضها على النحو التالي:

ظلـت عوامـل الصـراع ملازمـة لثقافـة القـوى السياسـية نتيجـة الانقسـامات و تبـاين وجهـات النظـر الإيديولوجيـة حتـى خـلال مرحلـة الانفتـاح السياسـي التـي اتسـمت بتفـاقم الـولاءات الحزبيـة و الجهويـة، إذ كـان يمكـن لآليـة ديمقراطيـة أن تجعـل

الصراعات بناءة و تنقد الجزائر من الأزمات السياسية العنيفة التي تشهدها لو تم حسن إستغلالها.

إلاّ أن بعض عوامل الصراع التي مزقت النخب الحاكمة لم تكن من ابتكارها الخاص فهي موروثة و مورثة. ورثتها من تجربة نضال الحركة الوطنية التي عاشت صراعا واضحا بين جناحيها و بين تياراتها الإيديولوجية المتعددة و المتناقضة و صراعا إثنيا و جهويا بين قياداتها، لقد ورثت منها الشعبوية التي تعتبر نمط من ممارسة السلطة يعتمد على نفي الصراع الاجتماعي و على مغالطة العامة، ثم ورثتها إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حاولت أن تقدم نفسها كمشروع سياسي اجتماعي بديلا يخلص الجزائر من أزمتها السياسية و الاقتصادية إلاّ أنها ورثت هي أيضا نفس بذور النزاع الداخلي من خلال جملة الصراع الفكري التي تتنازعها تيارات متعددة ومتناقضة: تيار الجزأرة، التيار الإصلاحي، التيار السلفي... الخ و من ثمة فإن عوامل الصراع في الجزائر ظلت تمتد جذورها في أعماق المجتمع الجزائري نفسه.

ظلت الخطابات السياسية الحزبية أثناء عملية التحول الديمقراطي تميل عموما إلى التحريض و التهديد بالقوة دون التفكير جديا في البحث عن إمكانية للحوار و التعاون و التعايش بن مختلف القوى السياسية لتحديد اختيار مشروع المجتمع يلقى رضا كل الأطراف كون مسألة السلطة و شرعيتها ظلت تمثل هاجس التوجهات العامة.

لقد غابت لدى أغلب التيارات السياسية مسألة بناء الدولة و المجتمع بالطرق السلمية وظلت القوة إحدى أدبيات ومرجعيات الأحزاب السياسية التي وضفت حالة الغضب الاجتماعي والسياسي بكل أبعاده للوصول إلى السلطة واحتكارها لغياب تصورات ومفاهيم فكرية وسياسية ذات قيم وأبعاد ودلالات سياسية سلمية تساهم

فـي خلـق تقاليـد للممارسـة السياسـية وإتسـمت علـى إثرهـا العلاقـة بـين الدولـة والمجتمـع بطابع عدائي متبادل.

سـاهم التنـاقض علـى مسـتوى الخطـاب السياسـي للتيـارات السياسـية فـي اتسـاع فجـوة بـين النصـوص السياسـية التـي ظلـت تقليديـة وبـين الممارسـة السياسـية التـي عكسـت نـزوع النخـب الحزبيـة الحاكمـة الحديثـة إلـى العنـف والعدوانيـة فـي بنـاء الدولـة والمجتمع.

ابتعـدت الأحـزاب السياسـية عـن القيـام بـدورها السياسـي و الاجتمـاعي لبعـث ثقافـة سياسـية سـلمية تتضـمن المشـاركة السياسـية للقـوى الاجتماعيـة وتسـاعد علـى إعـادة التفكيـر فـي بنـاء الدولـة و المجتمـع وفـق المبـادئ و القـيم الديمقراطيـة إذ عجـزت عن التخلص من ثقافتها السياسية الصراعية التي حملتها طيلة السنوات الماضية.

إن الحـديث عـن بنـاء الدولـة و المجتمـع الـذي ظـل يشـكل إحـدى أولويـات النخـب الحاكمـة شـكل تراجعـا مخيفـا بعـد تجربـة التحـول السياسـي نتيجـة تعـدد مصـادر التنشـئة و بـروز خطابـات سياسـية حزبيـة منافيـة للقـيم و المبـادئ الديمقراطيـة وذلـك لغيـاب دور مؤسسـات التنشـئة الفعلـي بـدأ مـن الأسـرة، المدرسـة، المسـجد، الحـزب و بـاقي مؤسسـات الأخـرى لـذا تطلبـت هـذه المرحلـة ضـرورة إعـادة النظـر للأحـزاب السياسـية فـي ثقافتهـا السياسـية مـن خـلال تطـوير خطاباتهـا و تكييفهـا مـع المبـادئ و القـيم الديمقراطية ومع التوجه السلمي للدولة.

إن غيـاب مؤسسـات التنشـئة الاجتماعيـة والسياسـية وفشـل الخطـاب السياسـي الحزبـي فـي بلـورة ثقافـة سياسـية سـلمية وكـذا الإنقسـام الـذي شـهدته النخبـة الحاكمـة علـى مسـتوى الخطـاب و الممارسـة السياسـية مكـن المعارضـة الإسـلامية مـن اسـتغلال هـذه الفرصـة السياسـية السـانحة لطـرح إيـديولوجيتها و بالتـالي نموذجهـا فـي بنـاء الدولة و المجتمع بالقوة و العنف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمـــــــة المراجـــع

أولا الوثائق:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جبهة التحرير الوطني. دستور 1963 (الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1963).

02- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جبهة التحرير الوطني. ميثاق الجزائر 1964.(الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1964).

03- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جبهة التحرير الوطني. الميثاق الوطني 1976.(الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1976).

04- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جبهة التحرير الوطني. دستور 1976.(الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1976).

05- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جبهة التحرير الوطني. الميثاق الوطني 1986.(الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1986).

06- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة الداخلية والجماعة المحلية والبيئة والإصلاح الإداري. دستور 1989. (الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1989).

07- الجمهوريـة الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم: 11/89 المؤرخ في : 1989/07/05، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي (الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر بتاريخ: 1989/07/05).

08- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم: 06/91 المؤرخ في : 1991/04/02، المتضمن قانون الانتخابات (الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 28، الصادر بتاريخ: 1991/04/03).

09- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم: 07/91 المؤرخ في : 1991/04/03، يتضمن تحديد الدوائر الانتخابية (الجريدة الرسمية، العدد 15، السنة 28، الصادر بتاريخ: 1991/04/06).

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.إعلان مؤرخ في 1991/12/30، يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 1991/12/26 (الدور الأول) (الجريـدة الرسميـة، العـدد 01، السنـة 29، الصـادر بتاريخ : 1992/01/04).

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المشروع التمهيدي للأرضية المتضمنة الإجماع حول تنظيم المرحلة الانتقالية، (الجزائر: لجنة الحوار الوطني، الصادر في ديسمبر 1993).

12- حزب جبهة التحرير الوطني، اللوائح التي صادق عليها المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني. (الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني 1986).

13- الجبهة الإسلامية للإنقاذ. المشروع التمهيدي للبرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، الصادر ما بين (02/18 و 03/10 سنة 1989).

14- جبهة القوى الاشتراكية. ملخص أشغال المؤتمر الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية (1991).

ثـانيـا: الكتـب

أ- **باللغة العربية**

01. أبراش إبراهيم ، علم الاجتماع السياسي الأردن ط1 دار الشروق 1998 الطبعة الأولى عمان

02. أبو الروس أحمد ، الإرهاب و التطرف و العنف الدولي الإسكندرية: مكتب الجامعي الحديث، 2001.

03. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 - 1945). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

04. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة و المجتمع. (ترجمة: حنفي بن عيسى)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

05. أولفيه روا، تجربة الإسلامية السياسية، ط2، ترجمة نصير مروة، بيروت، دار الساقي 1996

06. برامة عمر، الجزائر في المرحلة الانتقالية، أحداث ومواقف شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 2001.

07. بغورة الزواوي، الخطاب الفكري في الجزائر بين النقد و التأسيس، الجزائر: دار القصبة للنشر،2003 .

08. بوعزيز، يحي، الأيديولوجيا السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

09. بوكراع لياس ، الجزائر الرعب المقدس، (ترجمة خليل أحمد خليل)، ط1، الجزائر: دار الفرابي، 2003.

10. تامالت محمد ، الجزائر من فوق البركان ، حقائق و أوهام 1988 – 1999.

11. جاب الله عبد الله ، الأزمة السياسية في الجزائر، نقاط على الحروف، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1996.

12. جاب الله عبد الله ، حركة النهضة الإسلامية، الجزائر الأزمة والحل ، هيئة الإعلام والتوثيق، 1995.

13. جاب الله عبد الله ،خلفيات الصراع بين الإسلاميين والائكيين.دار المعرفة 1999

14. جابي عبد الناصر، الانتخابات الدولة و المجتمع، الجزائر: دار القصبة للنشر 1998.

15. جغلول عبد القادر، الإستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر. (ترجمة سليم). بيروت: دار الحداثة للطباعة و النشر، 1984.

16. الجوهري عبد الهادي ، دراسات في العلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسي الإسكندرية المكتبة الجامعية الطبعة الثامنة 2001.

17. جيمس دورتي وروبيرت بلستغراق، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع 1985

18. حرب، أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1987.

19. حربي محمد، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض. (ترجمة نجيب عياد)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994.

20. الحسن بركة ، أبعاد الأزمة في الجزائر المنطلقات، الانعكاسات، النتائج الجزائر:: شركة دار الأمة، سبتمبر 1997 .

21. حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

22. حسنين توفيق ابراهيم النظم السياسية العربية،الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

23. حميد عبد القادر، "فرحات عباس، رجل الجمهورية" دار المعرفة 2001

24. الخطيب أحمد ، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الاصلاحي في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985

25. دانكان جان ماري ، علم السياسة (ترجمة محمد عرب) حاصلا المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط2 .1995.

26. ديفرجي موريس ، سوسيولوجية السياسة مبادئ أول في علم السياسة (ترجمة هشام ديان) ، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1980 .

27. ديفرجي موريس، علم الاجتماع السياسة مبادئ علم السياسة ، ترجمة د سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط2 ،2001.

28. رخيلة عامر، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، 1962 – 1980. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993

29. رزاقي عبد العالي، الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق. الجزء الأول، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.

30. رواجية أحمد ، الأخوان والجامع : إستطلاع الحركة الإسلامية في الجزائر، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت : دار المنتخب العربي ، 1993).

31. سميرأمين برهان غليون، حوار الدولة والدين المركز الثقافي العربي الطبعة الأول 1996

32. سهير عبد العزيز محمد، التنشئة الإجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الطبعة الأولى 2001

33. السويدي محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري : الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون 1990.

34. السويدي محمد، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

35. شريط الأمين ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

36. شريط عبد الله ، مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الإيديولوجي في الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986

37. شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، دار المصرية اللبنانية الطبعة الثانية 2001.

38. شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، الجزائر:مطبعة دراجي، 1997.

39. شيخاوي ناصر ، متابعات وأراء حول تطوير مناهج التعليم في الجزائر 1962-2000 دار الأديب للنشر والتوزيع 2005

40. الصيداوي رياض ، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش، الدولة، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، 1999.

41. الطاهر زرهوني ، التعليم في الجزائر قبل و بعد الإستقلال : موفم للنشر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1993.

42. علي خليفة كواري و آخرون،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي:مركز الدراسات و الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثالثة، 2003.

43. عباس محمد، الإندماجيون الجدد. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993

44. عنصر العياشي ، سوسيولوجي الديمقراطية و التمرد بالجزائر، القاهرة : دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، يوليو 1999 .

45. قنان جمال، دراسات في المقاومة و الاستعمار،الجزائر منشورات المتحف الوطني للمجاهد المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار 1998.

46. قنانش محمد ومحفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي 1926 – 1937 وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1984 .

47. قنانش محمد، المواقف السياسية بين الاصلاح و الوطنية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1980.

48. الكنز علي حول الأزمة ودرسات حول الجزائر والعالم العربي ، دار بوشان للنشر 1990

49. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1986.

50. محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي الإسكندرية، دار الجامعات 1975 .

51. محمود حسين إسماعيل، التنشئة السياسية دراسة في دور الأخبار التلفزيون، مصر: دار النشر للجامعات الطبعة الأولى 1975

52. مذكرات اللواء خالد نزار تقديم علي هارون ، منشورات الخبر الطبع دار النشر شهاب 94

53. مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر. (ترجمة سمير كرم)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

54. مهساس أحمد الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلي الثورة المسلحة (ترجمة الحاج مسعود محمد عباس) ، منشورات الذكرى 40 للاستقلال 2002

55. الموند جبرائيل ، بنغهام باول، السياسة المقارنة : إطار نظري ، (ترجمة د. محمد زاهي بشير المغربي)، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس ، 1996

56. نحناح محفوظ ، التفاعل الديمقراطي في الجزائر بين الوهم والحقيقة سلسلة نحناح الفكرية EDT.AGML 2004

57. نصر محمد عارف، ايبستمولوجيا السياسة المقارنة النمودج المعرفي، النظرية المنهج بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002.

58. الهرماسي، محمد عبد الباقي ، المجتمع ودولة في المغرب العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 مشروع إشراف مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة .

59. هشماوي مصطفي ، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر منشورات للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر دار الهرمون 98.

60. وزارة الإعلام و الثقافة، خطب الرئيس هواري بومدين. الجزئين الرابع و الخامس، الجزائر: وزارة الإعلام و الثقافة، 1972 – 1973

61. وناس المنصف، الدولة و المسألة الثقافية في الجزائر – دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي. تونس: دار أليف، 1989.

62. يحي جيلالي، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 - 1962). القاهرة: دار المعرفة ، 1959

ب- باللغة الأجنبية

01- ADDI, Lahouari, L'Algérie et La Démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporain paris : édition la découverte, 1995.

02- ADDI, LAHOUARI, L'impasse du populisme : L'Algérie collectivité politique et Etat en construction, Alger : ENAL, 1990.

03- ADSERHIN, LAMDIDIN, l'islamisme en Algérie, France : édition l'harmattan, 1992.

04- ALI, HARROUN et autre, Algérie arrêt du processus électoral enjeux et démocratie, Alger : publisud, 2002.

05- AL AHNAF, MUSTAPHA, B.boutiveau, F. Fregosi, l'Algérie par ses islamiste, Paris : édition Karthala ,1991.

06- AMARI, MALEK le père et le fis, le FLN, le FIS et après ? Édition maison neuve et la rose, 1996.

07- ANDREW, J.PIERRE WILLIAM B. QUANDT, the Algerian crisis: policy options for the west, Washington: Carnegie endowment book 1996
08- BENDOUROU, OMAR, la Crise de la Démocratie en Algérie Oujda : Édition Orientale 1992.
09- BERTRAND, BENOIT, Le Syndrome Algérien : L'imaginaire de la politique algérienne. France : édition l'harmattan
10- BOURDIEU, PIERRE, sociologie de l'Algérie. paris : presse universitaire 1980.
11- BOUKHABZA, Mohamed, octobre 88 évolution ou rupture. Alger : Edition Bouchene, 1991.
12- BOUCHAMA, KAMEL, LE FLN instrument et alibi du pouvoir 1962. Alger : Edition Dahleb 1992.
13- BENAROS, ZOHRA, AMOCRANE AIT IDIR et FELLA MIDJEK L'Islamisme Politique: La Tragédie Algérienne Beyrouth Dar El Farabi 2002
14- BROWISLAW, MALIMOWSKI, une théorie, scientifique de la culture France 1970.
15- BERTRAND, BADIE, Culture et politique, 3eme édition paris : economica, 1993.
16- CHEIKH, SLIMANE, l'Algérie en Armes ou les temps des Certitudes Alger : O.P.U -1981.
17- CARLIER, OMAR, Entre nation et jihad : Histoire sociale Des Radicalismes Algériens, Presse De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques.
18- CAMAU, MICHEL, La notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrébins. Paris : centre Natural de la recherche scientifique, 1971.
19- CHERIF, MUSTAPHA, culture et politique Au Maghreb. Alger : L'ENAG, 1990.
20- CHAREF, ABED, Algérie 88 inchahut de gamins… ? Alger : Edition Laphonic, 1990.
21- COLONA, FANNY, instituteurs Algériens (1833 - 1939). Paris : presse de la fondation des sciences politiques 1975.

22- CALLOT, CLAUDE –JEAN ROBERT HENRY, Le Mouvement National Algérien Texte 1912-1954, 2ème édition –O.P.U 1981.
23- DAHMANI, MOHAMED, L'Algérie légitimité historique et continuité politique. Paris : Edition le sycomore, 1979.
24- DUVERGER, MAURICE, Les partis politiques. Paris : A. colin, 1981.
25- GUENEAU, MAINS, initiation aux méthodes de l'analyse du discours. paris : Hachete université, 1976.
26- GRAHAM, E.FULLER, Algeria the next fundamentalist state? SANTA MONICA: rand 1996.
27- HARBI, MOHAMED, le FLN Mirage et Réalité des Origines à la prise de pouvoir 1945-1962 ENAL-NAQD 1993.
28- HIDOUCI, GHAZI, Algérie la Libération Inachevée Paris : édition la découverte 1995.
29- HARBI, MOHAMED, La guerre commence en Algérie. Alger : Edition Barzakh, 2005.
30- HARICHEN AEK, le FIS et le pouvoir Alger : édition l'alla sakina
31- HABILI, MOHAMED Le RCD à cœur ouvert entretien avec Said Sadi Alger : Edition parenthèses. 1990.
32- JEAN- PIERRE, COT- JEAN –PIERRE MOUNIER, pour une sociologie politique tome 2 France : édition seuil, 1974.
33- JOHN P. ENTELIS AND PHILIPPE C. NAYLOR, State and society in Algeria, San Francisco: west view press. 1992.
34- KHELLADI, AISSA, Les islamistes face au pouvoir. Edition ALFA, 1992.
35- KEDDACHE, MAHFOUD, Histoire du Nationalisme Algérien question national et politique algérienne 1919-1951 TOME 1, 1ère EDITION – Alger : S.N.E.D 1981.
36- LAMCHICHI, ABDERAHIM, L'Algérie en crise. Paris : Edition L'Armathan, 1991.
37- LAVENUE, JEAN JACQUES, l'Algérie la Démocratie Interdite, paris : Edition L'Armathan1990.
38- LAMCHICHI, ABDERAHIM, Le Maghreb face à L'islamisme, Paris : Edition L'Armathan, 1997.
39- LAMCHICHI, ABDERAHIM, l'islamisme en Algérie, France : Edition L'Armathan1992.

40- MEDHAR, SLIMANE, l'échec des systèmes politique en Algérie Alger : édition chihab, 1999.
41- MERAD, ALI, Le réformisme musulman En Algérie de 1925 – 1940, Essai d'histoire et sociale. Paris : mouton la Haye, 1967.
42- MAMERIE, KHALFA, orientations politique de l'Algérie analyses des discours du président Boumediene (1965-1970).Alger : SNED, 1973
43- PYE (Lycien) and verba (Sidney), political culture and political développement. Princeton université persse, 1965
44- QUANDT B.WILLIAM, société et pouvoir en Algérie la décennie des ruptures. (Traduit par M'Hamed Bensemmane). Alger : édition CASBAH, 1999.
45- REDJALA RAMDANE, L'opposition en Algérie depuis 1962. Alger : Edition Rahma 1991.
46- ROUADJIA, AHMED, les frères et la mosquée enquête sur le mouvement islamistes en Algérie, paris : édition KARTHALA 1990.
47- REZA, SHAH-KAZEMI, Algeria revolution revisited, London Islamic world report 1997.
48- SAHLI, MOHAMED, Décoloniser L'histoire. Paris, 1965.
49- STORA ,BENJAMAIN, Histoire De L'Algérie Depuis l'indépendance 1962-1988, paris : édition la découverte 2001.
50- STORA BENJAMIN, Algérie histoire contemporaine 1830-1988 Alger : édition casbah.
51- SAID, ZAHRAOUI, entre l'horreur et l'espoir 1990-1999 chronique de la nouvelle guerre d'Algérie, paris : édition robert laffont, 2000.
52- SAÏD, SADI, Algérie l'heur de vérité, Edition Flammarion 1995.
53- SEVERINE, LABET, les islamistes Algériennes entre les urnes et le maquis, France, édition du seuil 1995.
54- SERIE des livres des CONDESRIA : L'Algérie et la modernité. DAKAR : série des livres des codesria, 1989
55- TALIODOROS, GEORGE, La culture politique arabo-islamique et la naissance du nationalisme Algérien (1830 - 1962). Alger : Entreprise nationale du livre, 1985.
56- TEGIA, MOHAMED, l'Algérie en Guerre, Alger : O.P.U.

57- TLEMÇANI, RACHID, élection et élites en Algérie : parole de candidat Alger : édition chihab.
58- TOUATI, AMINE Algérie les islamistes a l'assaut du pauvoire, France : édition, l'harmathan, 1995.
59- YAFSAH, ABDELKADER, la question du pouvoir en Algérie. Alger : E.N.A.P, 1990.

ثالثا المقالات و الدراسات:

أ. باللغة العربية:

01. أحمد مهابة، "الانتخابات الجزائرية من الذي كسب الرهان" السياسة الدولية العدد 129، يوليو 1997 .
02. أحمد مهابة، "الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية" السياسة الدولية العدد 128، أفريل 1997.
03. أحمد مهابة، "الجزائر تحت المجهر الأمريكي الفرنسي". السياسة الدولية السنة 30، العدد 118، أكتوبر 1994.
04. أحمد مهابة، "الرئيس زروال والمهمة الصعبة"، السياسة الدولية السنة 32 العدد 123 يناير 1996 .
05. أحمد مهابة، "مأزق الجزائر بين العنف و الحوار" السياسة الدولية، السنة 30، العدد 115، يناير 1994.
06. خليفة أدهم، "خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر" ،السياسة الدولية العدد 108، أفريل 1992 .
07. سامح محمود أبو العينين، مؤتمر الجزائر في التسعينات: التطورات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية لندن 14 – 15 يونيو1993 السياسة الدولية السنة 29، العدد 114 ،أكتوبر1993.
08. عبد الفتاح نبيل، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات و الصراعات و المسارات" السياسة الدولية، العدد 80 ،1992.
09. فؤاد عبد الله ثناء، "أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر"، السياسة الدولية، العدد 95، يناير 1989.
10. قرني محمد رمضان، "الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية"السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992.

11. محمد علي المداح، "الجزائر بين الإسلام السياسي و التغيير الديمقراطي" السياسة الدولية، العدد 103، يناير 1991.

12. نبيه الأصفهاني، "الجزائر بين المواجهة و المراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية" السياسة الدولية، السنة 31،العدد 122، أكتوبر 1995 .

13. (-،-)، "منظور الثقافة السياسية و النظم العربية". المستقبل العربي، العدد 47، 1983.

14. أمجد خليل الجباس، "التعليم و صناعة القهر" المستقبل العربي، السنة 26، العدد 294 أغسطس 2003.

15. بلحسن عمار، "المشروعية و التوترات الثقافية حول الدولة و الثقافة في الجزائر"، المستقبل العربي، العدد 141، 1990 .

16. ثنيو نور الدين،" الجزائر في عام 1995"، المستقبل العربي، السنة 19، العدد215، يناير 1997.

17. حسنين توفيق إبراهيم، "الانتخابات البرلمانية في مصر عام 1995 العنف الانتخابي و ثقافة العنف" المستقبل العربي، السنة 18، العدد 206، أفريل 1996.

18. خالد شوكت، "الحركة الإسلامية بين سلفية الشكل و سلفية المضمون" المستقبل العربي، السنة 18، العدد 201، نوفمبر 1995.

19. خليل لفتة، "الجزائر: محنة الدولة و محنة الإسلام السياسي دراسة في الصراعات الداخلية و أبعادها الإقليمية و الدولية، المستقبل العربي، السنة 24، العدد273، نوفمبر 2001.

20. رياض الصيداوي، "الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر" المستقبل العربي ،العدد 245 ،1999 .

21. زنبير، محمد، "دور الثقافة في بناء المغرب الكبير" المستقبل العربي "، العدد1985،97.

22. عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية (الواقع و الآفاق)"، المستقبل العربي السنة20، العدد 226، ديسمبر 1997.

23. عبد الواحد جاسور ناجم، "الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر"، المستقبل العربي، العدد 202، ديسمبر1995.

24. علي الخليفة الكواري، "الديمقراطية و الأحزاب في الوطن العربي" المستقبل العربي، السنة 26، العدد 296،أكتوبر 2003 .

25. الكنز علي، "معطيات لتحليل الإنتلجانسيا في الجزائر". المستقبل العربي، العدد 104، 1987.

26. متروك الفالح، "العنف و الإصلاح الدستوري في السعودية"، المستقبل العربي، السنة 27 ،العدد 308 ،أكتوبر 2004 .

27. المنوفي كمال، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 1985،80.

28. الميلي محمد، "الجزائر و المسألة الثقافية صراعات البحث عن الذات الثقافية" المستقبل العربي، العدد 46، 1982.

29. ناصر المهدي، "الجزائر بين العسكريين و الأصوليين" المستقبل العربي،السنة 18، العدد 195، ماي 1995.

30. هدى ميتكس، "توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي") المستقبل العربي العدد 172، السنة 1993.

31. هويدي، فهمي، "الإسلام و الديمقراطية" المستقبل العربي، العدد 166، 1992.

32. إسماعيل صبري عبد الله و آخرون، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ط،4 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو1998 .

33. إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية يناير 2002 .

34. أمحمد مالكي وآخرون، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية،ط1 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية أغسطس 2004 .

35. بركات أنيسة،"الحركات السياسية في الجزائر" مجلة التاريخ، الجزائر: المركز الوطني للدراسات التاريخية،1980.

36. بلقزيز عبد الإله وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر و الممارسة ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999 .

37. ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية يناير 1997.

38. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل و الصراع، ط1 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية يونيو 2001.

39. حسن بكر أحمد حسن، "إيديولوجية العنف السياسي : تحليل مضمون الخطاب الجهادي والرد عليه (مرجعية الأفكار)، مجلة دراسات مستقبلية العدد 03 يوليو1997 مركز دراسات المستقبل جامعة أسيوط جمهورية مصر العربية.

40. حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية: ط2 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1999 .

41. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلي تجربة الجزائر ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

42. درويش صالح، "عقدة تشكيل المكتب السياسي للجبهة الحاكمة في الجزائر"،الشرق الأوسط، العدد 4030، الصادر بتاريخ ديسمبر 1989 .

43. الزبيري عروس، "الدين و السياسة في الجزائر" سلسلة قضايا الفكر الإسلامي السياسي، 1989.

44. سليمان الرياشي و آخرون : الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاقتصادية و الثقافية، ط 2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1999.

45. صبري عبد الله إسماعيل، "المقومات الاقتصادية و الاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي"،العدد 1979،09

46. عبد المجيد شاهد، "على هامش نتائج الانتخابات الجزائرية، مصير التعددية في ظل الازدواجية"،الهدف،جوان 1990.

47. عبدا لباقي الهرماسي و آخرون، الدين في المجتمع العربي مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت: يونيو 1990 .

48. علي خليفة الكوارى وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ط2 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، مـاي 2002 .

49. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية العددان 1و3 سنة 2001-2002-2003-2004 دار هومة للطبع والنشر والتوزيع2004.

50. منيسي أحمد و أخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2004 .

51. عبد المجيد وحيد، "عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر" مجلة المنار، العدد 53، 1989.

52. الهواري،عدي، "التجربة الديمقراطية في الجزائر-أسباب الفشل والتراجع " جريدة الحرية، العدد 42، 1995.

53. عمرعلي، "الأحزاب السياسية في التجربة العربية" مجلة راية الاستقلال، أكتوبر1992.

54. مبررات قيام حركة النهضة الإسلامية: جريدة النهضة، 15 نوفمبر 1990.

55. غيلون برهان، "بناء المجتمع المدني في الوطن العربي:العوامل الداخلية و الخارجية"، مجلة نقد، العدد 07، 1994.

56. بن نصر، محمد، "الجزائر بين ديمقراطية السلطة و الديمقراطية المجتمع"، قراءات سياسية، العدد02، 1992.

57. نور فرحات محمد، "التعددية السياسية في العالم العربي"، مجلة الوحدة، العدد 91، 1992.

58. عبد الرحمان عزي، "تحليل المضمون و مسألتا الصدق و التبات" ، مجلة المنار، العدد 53، 1989.

ب. باللغة الأجنبية

01- . Bertrand, Badie : L'Analyse des Partis Politique en monde Musulman, La crise des Paradigmes Universels

02- . Entretien avec : « Aît Ahmed », le Figaro du 07/06 - 1991

03- . François, Burgat et Jean Leca : La Mobilisations Islamiste et les Élections Algériennes du 12 juin 1990, Maghreb-Machrek 07/1990 N° 129

04- . Jean Paul, Chagnollaud : Terrorismes et Violence Politique Confluences Méditerranée –N°40 Hiver 1996-1997

05- . Kodmani, Darwish et May Chartouni Dubarry : Les état Arab Face à la constestation islamiste , Paris Armand Colin ,1997

06- . LAHOUARI, ADDI, « violence et système politique en Algérie » Les temps modernes, vol 50, N° 580 (jan - fev 1995).

07- . LUIS, MARTINEZ, «les groupes islamistes entre guerilla et négoce : vers une consolidation du régime Algérien ? » les Etudes du CERI, N° 3, Aout 1995.

08- . OMAR, BENDOUROU, « La nouvelle constitution Algérienne du 28 février 1989 », Revue du droit public et de la science politique , (set, oct, 1989).

09- . RACHID, TLEMCANI, chadl's perestroika » meddle East Report, N° 163 (March – April 1990).

10- . ROBERT, MORTIMER, « Islam and multipartism politics in Algéria » the middle East journal 45, N°4 (Autum in 1991).

11- .Entretien avec Ali Haroun : Il fallait arreter le processeur électoral, Confluences Méditerranée –N°40 Hiver 2001-2002

12- .Luis ; Martinez : (les obstacle à la politique de réconciliation nationale , Annuaire de l'Afrique du Nord 1999
13- 07-Thierry, Mchallon, des Etats contre leur société , L'Algérie des cousine , LE MONDE DIPLOMATIQUE (NOR 1994).
14- -Smail, Aouali, et RAMDANE REDJALA, (LA KABYLI face a la dérive intégriste) LE TEMPE MODERNE, N°580 JANVIER FEVRIER 1995.

رابعا : الجرائد و المجلات.

أ. باللغة العربية:

01. أسبوعية المسار ألمغاربي، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1991و 1992.01.06
02. أسبوعية المنقذ، الأعداد: 40، 41، 42، 43، 44، 45 الصادرة بتواريخ (نوفمبر 1990).
03. الأعداد: 53، 54، 55، 56، 57، 85، 59، 60، 61 الصادرة بتواريخ (أفريل، ماي 1991).
04. يومية الشعب،الأعداد: 8046، 8047، 8048، 8049، 8050 و 8051 الصادرة بتواريخ (01، 02، 03، 04، 05 و 06 يناير 1990).
05. ----------، الأعداد: 7859، 7886، 7910، 7937، 7963 ،7989 الصادرة بتواريخ (12 يناير، فبراير، مارس، أفريل، ماي، جوان 1989).22-23-1985/11/24.
06. ----------،الاعداد: 8271 ، 8278 ، 8281، 8279،8285 الصادرة بتاريخ 05-13-14-16-21 جوان 1990
07. جريدة الجمهورية ، العددان 7820، 9097 ، يوم 17 جوان 1990 و 1992/01/09
08. يومية الخبر، الأعداد: 347، 348، 349 الصادرة بتواريخ (27، 29،28 / 12 / 1991). الاعداد 2660 ، 2663، 2659 ، 2655الصادرة بتواريخ 11-15-16-1999/09/20.
09. يومية المساء، الأعداد: 1935، 1936، 1937، 1938، 1939 الصادرة بتواريخ (26، 27، 28، 29، 30 / 12 / 1991).

10. مجلة أفاق المغرب العددان 53 ، 54 مارس 1993 .
11. مجلة الجيش، العدد 344 الصادر بتاريخ (1992.04.30

ب. باللغة الفرنسية:

01- Algérie Actualité du 24/12/1989.

---------- N° 1263 du 24/12/1989 au 30/1201989.

---------- N° 1264 du 04/01/1990 au 10/01/1990.

----------N° 1327du 21/03/1991, P 12.

----------N° 1140 du 20/08/1987.

02- Journal Horizon du 23/02.1989 N° 1763 du 26-06-1991 dossier.

----------, N° 1934, 1935, 1936, 1937, 1938, 1939 du (24, 25, 26, 27, 28, 29 / 02/ 1991).

03- La Nouvelle République , 31 Aout 1999

04- Le Matin (Algérie) N° 2231 du Lundi 05/07/1990.

05- Quotidien EL Moudjahid, N° 7327, 7354, 7378, 7405, 7431, 7458 du (12 Janvier–Fer–Mars–Avr–Mai–Juin,1989).

----------, N° 7644, 7671, 7696, 7723, 749, 7767, du (12 Janvier– Fer – Mars – Avr – Mai – Juin, 1990,) N°8252 du(02-01-1992) , N°8251 du(01-01-1992)

----------, N° 8119, 8146, 8173, 8199, 8226, 8253 du (12 jul, Août, Sept, Oct, Nov, Dec, 1991).

06- Quotidien EL Watan, N° 376,379, du (24 – 28 Dec 1991).

---------- ,N° 384 -385-386 (du 02-04-05/01/1992)

07- Quotidien Le soir D'Algérie, du (25, 26, 27, 28, 29,30/03/1991).
08- JEUNE AFRIQUE N°1523 du 12/03/1990 P 08.

- الوثائق الالكترونية

- W W W. FIS – INFO . NET
- W W W. DALAGH . COM.
- W W W. ARABREWWAL .COM
- W W W. Dalagh . com / islam
- W W W. Bauchaffaires .net
- W W W. Passion .planet .com
- W W W. Mondialplsar .com
- WWW .ahewar.org
- WWW.Asharqualawabat.Com.
- WWW.Alban-Magazine.Com.
- www.Pogar.Org
- www.ffs.dz.com
- www.fln.dz.com
- www.rcd.dz.com
- www.wikipedia.org
- www.Islamismee.org
- www.freemediawatch.org
- www.quy.perville.free.fr
- www.algeriamedia.org
- www.fis.net
- www.hms.org

- قائمة المختصرات:

-Index des sigles et abriviation.

C.R.U.A :comité révolutionnaire de l'unité et d'action.

C.N.R.A : conseille national de la révolution algérienne

G.P.R.A : gouvernement provisoire de la révolution algérienne

F.L.N : front de libération national.

A.L.N : armée de libération nationale.

B.P : bureau politique.

Fis : front Islamique du salut.

CNSA : Comité National pour souvgarde de l'lgerie.

FFS : Front des Forces Socialiste.

RCD : Rassemblement pour la culture et la democratie.

MCB : Mouvement Culturel Berbere.